

مجلة دار النياحة



فصلية وثائقية دراسية تعنى بتاريخ المغرب

- كلمة تقديم للعلامة عبد الله كتون
- نحو تطوير الأرشيف المغربي للبحثة عبد الوهاب بن منصور
- حول الإصلاح بالمغرب في القرن التاسع عشر للدكتور جرماني عياني
- دار النياحة المعدة بطبعة : جواثب من نشاطها الدبلوماسي
- بشكل قاة الماء للمصالح للتسرب بطبعة في القرن التاسع عشر
- لجنة الصحة والطرق البلدية الدوائية
- الإصلاحات الحضرية الأوربية بطبعة وردود الفعل المغربية
- جذور التشرطة الدوائية بطبعة
- من كنفيسر مديرية الوثائق الملكية بالرباط
- اتفاقية راس البارتل
- الدائون التاميسي لأول مجلس بلدي بطبعة في بداية القرن العشرين

مجلة دار النيابة



فصلية وثائقية دراسية تعنى بتاريخ المغرب

• المدير المسؤول : د. عبد العزيز التسماني خلو

رئيس التحرير : محمد الأمين البزاز

• الآراء الواردة في المجلة لا تعبر الا عن رأي اصحابها

• المقالات التي لم تنشر لا ترد الى اصحابها

• لا يسمح باعادة ما نشر في المجلة الا بعد استشارتها

• رقم الايداع القانوني : 1983/68

• رقم ايداع التصريح : 1983/11

• طبع من هذا العدد : 1.000

• عنوان الدراسة المؤقت : د. عبد العزيز التسماني خلو

طريق كوك ، رقم 2 ، طنجة - المغرب

المحتوى

- 1 **الفتحية**
- 2 **تقديم**
- عبد الله كتون
الأمين العام لرابطة علماء المغرب
- 4 **نحو تطوير الأرشيف المغربي**
- عبد الوهاب بن منصور
مؤرخ الملكية المغربية
- 13 **حول الإصلاح بالمغرب في القرن التاسع عشر**
- الدكتور جرمسان عياشي
- **أبحاث ودراسات**
- 21 **دار النيابة السعيدة بطنجة : جوائد من نشاطها الدبلوماسي**
- عبد العزيز التتمساني خوق
- 26 **الظروف العامة للصومعة في مغرب القرن التاسع عشر ومشكلة الأمن بطنجة**
- عبد العزيز التتمساني خوق
- **محور العدد : الحياة الحضرية بطنجة في القرن التاسع عشر**
- 37 **مشكل تلة الماء الصالح للشرب بطنجة**
- محمد الأمين البزاز
- 48 **لجنة الصحة والطرق البلدية بطنجة**
- محمد الأمين البزاز
- 55 **الإصلاحات ، الحضرية الأوربية بطنجة وردود الفعل المغربية**
- عبد العزيز التتمساني خوق
- **نصوص تاريخية**
- 62 **كتاش ، مكاتيب دار النيابة (1319-1325 م) ،**
- 66 **اتفاقية سفارة رأس لبارتل**
- 68 **مخطوطات الحسن الفضال**
- 69 **مشروع النفاثون التاميسي لأول مجلس بلدي بطنجة**
- **الفنية وثائق**
- 74 **نضية نهب قصبة مزاب بالناوية من خلال الوثائق (1896-1899)**
- محمد الأمين البزاز

افتتاحية

بالمستندات المغربية الفريدة من وثائق وكذا نيش
وتقاييد ونوازل ...

وتانيا ، نشر ابحاث ودراسات تساهم في
الكشف عن ماضيها وقبيلها وحضارتها .

واما ان تكون هذه المجلة منبرا مفتوحا لكل
الباحثين الراغبين في نشر المعرفة التاريخية المجردة
عن الاحواء والاحكام الجامزة .

المجلة

تنصب جهود الباحثين المغربية اليوم على
التنقيب عن الوثائق والمخطوطات الوطنية لاعتمادها
كمناطق اساسي لرسم صورة امينة ومتكاملة عن
التاريخ المغربي في مختلف عصوره وتجلياته
من روليب الفكر الاستعماري .

وفي هذا الاطار ينسجج مشروعا .

فغرضنا هو اولا ، المساهمة في التعريف

نذوجه بشكرنا الجزيل الى كل الذين
ساعدونا من قريب او بعيد على انجاز الخطوة
الاولى من مشروعا العلمي هذا ، ونخص
بالتذكر السيد عبد الحق بخت ، المدير
العام لشركة ، المطابع المغربية والدولية ،
بطقة ، وذلك لمساعدته الفعالة وعنايته
النافعة بالانصراف على النجع .

كلمة تقديم

إن تصدر مجلة تاريخية وثائقية بطنجة قد يستغربه بعض الناس ، خصوصا مع حالة الركود الثقافي العزيم بهذه المدينة ، التي كانت في وقت مضى أحد المراكز العلمية المهمة بالمغرب ... ولكننا إذا تذكرنا العدد من الصحف والمجلات التي صدرت بهذا البلد الامين في اوائل هذا القرن العشرين . بل اذا علمنا ان الصحافة على العموم عربية واجنبية اول ما ظهرت في المغرب انما ظهرت في طنجة ، زال الاستغراب ولم يبق له سبب . وقد اصبحت بعض الصحف التي كان يصورها بطنجة تاريخية وثائقية ، ناهيك ان الدستور المغربي الذي طرح في الساحة لأول مرة انما يوجد منشورا في احداها بنصه الكامل ...

وان يكون اسم هذه المجلة دار التليبا السعيدة . هو مما يستغربه اكثر . من لم يسمع بهذا الاسم ، ولم يعرف ما كان له من دور سياسي في تاريخنا الحديث ، ولعلم القاري الذي يكون من هذه الطائفة من الناس ، نقول ان دار التليبا التي تقع في طريق الصيادين من المدينة القديمة بطنجة ، هي مقر النائب السلطاني فيما قبل الحماية ، ويعدا الى قيام النظام التولي بطنجة . وكان النائب السلطاني في ذلك العهد ، يعتبر بمثابة وزير الخارجية او نائبه . نظرا لان السلك الدبلوماسي الاجنبي كان يقيم بطنجة ، فالمسارات المعتمدة لدى المغرب كلها كانت بهذه المدينة ، وما تزال مقراتها قائمة الا اننا نرى اما مشغولة بقتضيات واما قد استغنى عنها كدار التليبا نفسها ، وبهذا يظهر ان اسم دار التليبا هو كالمعارف لوزارة الخارجية ، كما يقال على هذه الوزارة في فرنسا لكي دورسي ، وفي بريطانيا دونينج ستريت نسبة بالتشابه الذي توجد فيه خارجية هاتين الدولتين ، فلماذا لا يحمي هذا الاسم ويطلق على المجلة التي تعنى بتاريخ المغرب وتوثيقه ، لا سيما واكثر الوثائق السياسية في تاريخنا الحديث هي مما ابرم في هذه الدار او مر بها ؟

ان صاحب هذه المجلة قد اصاب في هذا الاسم لا ذكر به الناس . بل ذكرهم بفترة من تاريخهم لها اعظم الهمية في ماضينا السياسي القريب .

ولقد فاجاني الشاب النابغة الدكتور عبد العزيز التسمماني خلوق بمشروعه هذا الذي هو اكبر من ان يقوم به فرد واحد من الناس ، مهما تكن امكاناته المادية والمعنوية ، فاصدار مجلة هو اكثر من تأليف كتاب ، لان الكتاب ينتهي منه صاحبه وينتهي تنبه ، اما المجلة او الصحيفة فهي تعب دائم وشغل مستمر

لا ينتهيان ، ولكني وقد عرفت نشاطه في الكتابة والبحث ، ولا سيما في هذا المجال ، اعني تاريخ المغرب السياسي واستلحاق الوثائق المتعلقة به ، لم استكثر عليه هذه المفاخرة ، وايقنت ان حبة الشبَاب وتخصصه في الموضوع ، وتعاون المهتمين بالدراسات التاريخية معه للتهوؤس بهذا المشروع المهم ، ستنجح له النجاح في عمله بالقدر الذي يجعل من مجلة دار القنابية ، مصدرا يعتمد ومرجعا لا يستغنى عنه في هذا المفسار ، والعدد الاول بما احتواه من ابحاث موضوعية ودراسات جادة في شؤون وقضايا لم تطرق قبل ، يبشر بذلك ، فتهانينا ومتمنياتنا له باطراد النجاح والتوفيق .

عبد الله كنون

نحو تطوير الارشيف المغربي *

حضرات السادة

تعني الوثيقة في مدلولها العام كل اثر قديم او حديث يمكن التكون اليه والاعتماد عليه والنتقة به في اثبات امر او نفيه ، فهي لاتعني الآثار المكتوبة بحسب ، وانما تعنيها وتعني ما سواها من الآثار والآثار كالمخطوطات والمسكوكات وانواع الأسلحة والألوية والأواني والمفروشات .

ومن نافذة القول التحدث عن العناية العرب قبل الاسلام وبعده ، ثم عناية المسلمين عموما بالوثائق والمستندات ، سواء منها ما كان مكتوبا وغير مكتوب ، فالتاريخ ملي بالشواهد على ما كان لهم من اهتمام بها ، ويكتفي الاستشهاد بان آثارا نفيسة ترجع الى العصر الجاهلي بقيت محفوظة في صدور الرجال جارية على السنتهم يتنقلها الخلف عن السلف كالمعلقات والحكم والأمثال وأيام العرب وأخبارها ، والخطب التي كان يلقيها البلغاء بأسوانها ، حتى قدر لها في عصر النهضة الاسلامية الأول ان تسجل مع ما سجل من الآثار التي تلتها ، ومن الشواهد على هذا الاعتناء القرآن الكريم نفسه الذي ضمن له الحفظ ، وهذا البحر الزخار من حيث الرسول (ص) ورسائله الى ملوك عصره ورسائل خلفائه الراشدين ووصاياهم ورسائل ولاتهم وعيالهم وما وضعوه من ترتيبات لتنظيم القضاء والحكم واثابة المجتمع الاسلامي على اسس سليمة .

اما بعد عصر النهضة الأول فان العناية شملت في عصر الخلافتين الاموية والعباسية مسألة الوثائق والمستندات مثلما شملت غيرها من جزئيات الحضارة والثقافة وفنانيا الحكم والادارة والمجتمع على العموم ، فقد شاعت الكتابة وانتشر العلم ، ودونت الدواوين ووضعت السجلات ، وشيدت المكتبات ، وبنيت مدارس العلم ودور الحكمة ، وتنافس العلماء في التصنيف والتأليف ، والفسح لتأكيد ما يقررون ويحكمون منهجية تعتمد على النقد والتمحيص من جهة ، كما تعتمد من جهة اخرى على شواهد الاثبات والنفي من خلال قواعد وضعوها وقوانين اصطلموها

نص السامعة التي تقدم بها الأستاذ السيد عبد الوهاب بن منصور مؤرخ المملكة المغربية ومدير الوثائق الملكية بالرباط ، وذلك في الحلقة الدراسية التي نظمها بجنوس المعهد الأعلى للتوثيق من 5 الى 7 دجنبر 1983 .

عليها ، وكان ذلك غير قاصر على الكتب ذات الطابع السياسي والإخباري ، بل تجاوزه - وبدرجة أولى - إلى علوم الدين من تفسير وحديث ومباحث فقهية ، وإن الدارس الناقذ لتملكه الرغبة في الدقة وال ضبط اللذين اعتمدهما علماء الإسلام لتأتي الحديث ورواية الآثار ، تلك التي نشأ عنها علم التعديل والتجريح ، حتى صار الحديث النبوي نفسه يتأرجح بين متواتر وصحيح وحسن إلى غريب وضعيف وموضوع .

ولاداعي لاطالة الكلام على اعتناء العرب والمسلمين كافة في عصور الإسلام الأدبية بحفظ الوثائق العربية المكتوبة ، فالمطلعون من المؤرخين والفاهين من الأدباء يعرفون جيد المعرفة أنهم كانوا شديدي العناية والفري الاهتمام بتسجيل الوثائق والمستندات حتى ولو كانت شعرا ، وأنهم كانوا ينتالونها في مؤلفاتهم ويخصونها أحيانا بدواوين خاصة خشية عليها من الضياع ونتيجة للملكات الأدبية في نفوس قارئها . لقد كانوا يدونونها أحيانا كوثائق سياسية أو إدارية أو مجتمعية كما هو الحال بالنسبة للرسائل السلطانية والتوازل الفقهية ويسجلونها أحيانا أخرى كتلخيص أدبية بلغة الألفاظ الرائقة المعاني رفيعة الأسلوب تدل على علو كعب منشئها في البلاغة ويحسن بمن يتعاطى الأدب ويعاني الكتابة أن يحثو حلوها وينسج على منوالها . ونظرة واحدة على كتاب صبح الأعشى للفنشندي كافية للدلالة على صحت ما نقول ، ومن حسن حقا نحن سكان المغرب العربي أن اسلافنا حافظوا لنا فيما دونوا وألوا على ثروة طائلة من هذه الوثائق والمستندات ثوت الطوابع المختلفة والأوجه المتعددة ، من عهد أغلبية القيروان وإدارة فاس ومرواني قرطبة إلى عهد حشيني تونس وعويي المغرب مروراً بالبرباطين والموحدين والحشيين والعربانيين والزياتيين والوطاسيين والسعديين ، وهل من الضروري التحدث عما يوجد منها في بطون كتب مثل المقتبس لابن حيان ، والأخيرة لابن بسلام ، والمن بالامية لابن صاحب الصلاة ، والإحاطة وريحانة الكتاب وكلمة الدكان لابن الخطيب والمقتلي المقصور للشنتالي ونفح الطيب للبكري ، والميعار المغرب للونشريسي ؟ أم هل من اللازم الإشارة إلى السجلات والكتب التي خصت بجمع رسائل بلقاء الكتاب وأعلام المنشئين كرسائل ابن أبي الفصال ، ورسائل ابن عتبة ، ورسائل ابن عبيدة ، ورسائل ابن خطاب ورسائل التبتوري وسواها مما لا أحيط له عدا في هذه المقالة ؟

حسرات السادة

أتى على العالم الإسلامي حين من الدهر ثوت فيه زهور الحضارة وغاضت مياه الزمان والتفتلة ، ولم يبق فيها إلا وشل لا يشفي غيلا ولا يبري غيلا ، بسبب الحكم الاستبدادي والتخلف الفكري والحروب الصليبية المغروسة في الخارج والفتن المشتعلة ثوراتها بالداخل ، فاصاب الأرشيف الإسلامي والعربي ما اصاب غيره من آثارنا وأثارتنا ، فنعرض للتلف وتترك في زوايا الأعمال ، نكم من وثائق

انطست كلماتها بالرداوية ، واخرى نخر اديبها بالارضة ، وثالثة امتعت حرونها بقدرات المطر ، ورابعة تلاتت سطورها بالتمزق ، وخامسة استعان بها السفارون على تجييد الكتب ، وسادسة احرقت عن عمد بافران خشبية ان تعالها الارجيل او يلمسها الجنب لان فيها ذكر اسم الله ، وسابعة وثلاثة وتسعة تلاتت واضمحلت بانه من الآفات وسبب من الاسباب الاخرى مما تعرفونه واعرفه ، ثم ابتليت اوطاننا بداية من القرن الثامن عشر باعتداءات الدول الأوروبية القاضية التي تلاها الاستعمار ، ومنذ ذلك القرن والدول الأوروبية تجد في سلب اقطارنا المغلوبة على امرها ما بقي فيها من تحف جيالة وذخائر واعلاق نفيسة ، مما استقرغ فيه اباؤنا واجدادنا مواهبهم وعقرياتهم ونقلها الى اوطانها لتتلا بها خزائنها وتزين بها متاحفها ، لانرق بين ان تكون صلة من منحن الترافعة او لوحة من نقش اهل الشام ، او كتابا من نسخة اهل المغرب ، ويكتفي ان تشير الى خزنة دير الاسكوريال قرب مدريد التي تبتلي رونقها بالكتب التي كانت مودعة بغزاة السلطان زيدان السعدي ، واذا كان لهذا الابتزاز الاستعماري اثر ايجابي ، لان المستعمر يحكم تطورهم العلمي ورخائهم المادي حافظ على هذه الآثار حق المحافظة واستغلها علماءه استفلاا عليها لا يخلو احيانا من شبه وغميرات ، فقد كانت لها اثر سلبية مقيقة كبرية ، لان السلب علم ممن يتوفرون على تحف واعلاق كالولائق والكتب ان يغنوها ويغنوا بها حتى على بني جلدتهم من ذوي الثبات الحسنة الذين يريدون الاستفادة منها استفادة عمية تعود على اوطاننا وشعوبنا بالخير العميم والفتح الجسيم ، فالتعب الذي عرفته وثائقنا ومستنداتنا في ايام الحكم الاستعماري علم النفس الشح ويث في انفسهم الخوف الشديد عليها من ان ينقل ما بقي منها ببلداننا الى بلدان اوروبا وامريكا بمختلف التحيل والوسائل ، وهكذا صار ارضينا القديم ذا مرق وخروق وخروم لابد من بذل جهد وانفاق اموال ومرور زمن طويل قبل راب صدعه ورتق فتحة وجمع شتاته .

حشرات السادة

عندما ذكر الرشيد القومي لاي بلد من بلداننا العربية فأنني لا اعني به فقط الرشيد المكتوب بايدينا والصادر عن رؤس دولنا ورجالاتنا من سفراء ووزراء وولاة على اختلاف رتبهم وتعدد تخصصاتهم ، وانما يدخل ايضا في حسابي - انا على الاقل - الرشيد المكتوب عن بلداننا بغير ايدينا ، والمعبر احيانا عن غير وجهات نظرنا ، والصادر عن غير مؤسساتنا الرسمية ومظلماتنا الشعبية ، اعني ما كتبه خلال القرون الاخيرة رؤس الدول الاجنبية ورجال حكوماتها الى رؤس دولنا ورجال حكوماتنا واداراتنا ، وكذلك ما كتبه عن بلداننا وشعوبنا الممثلون الدبلوماسيون والتعلميون والمستشارون العسكريون واعضاء الاساليب التعليمية والتنميرية والتجارية والرحالون والجواسيس من الاجانب ، لقد كان هؤلاء الرجال الرسيون وغير الرسيين يبعثون بانتظام او نسي مناسبات الى الجهات التي اولدتهم في دولهم تقارير عن احوالنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ويعيدون

أحكابها أو يبلغون أخبارا عما لا تغلو من فائدة وإن تكن أحيانا ممزوجة بأخطاء. والغلط ، أو صادرة عن أهواء وانغراض ، وبمطلعة المستندات الأجنبية المتعلقة ببلداننا يلاحظ البر، اللغة التي كتبت بها ، فهي لا تبطل بذكر الاسماء، وأثبت الأرقام وإيراد الانسواع والصفات والحيثيات والدرجات مما تغلو منه مستنداتها الوطنية المباشرة ، وقد قسمت بمقارنة وثائق وطنية مغربية تتعلق - مثلا - بوصول سن تجاريه اجنبية الى الوثائق المغربية بوثائق قنصلية اجنبية عن وصول تلك السفن الى تلك الوثائق، وفي نفس التاريخ ، فرايت الولاة وأبناء الجمرع بالمراسي يكتفون في مراسلاتهم بذكر وصول السفن وانزال ما بها من بضائع اجنبية ووسطها لالبضائع المغربية المصدرة ثم رحيلها ، كل ذلك باختصار ، اما الوثائق القنصلية فتتحدث عن وصول السفينة وتذكر جنسيتها واسم قبطانها وعدد بحارها وحمولتها وانواع البضاعة التي انزلتها ومقدار كل بضاعة عدا او وزنا او كيلا ، ثم تذكر مدة التابها ، وتاريخ رحيلها وانواع السلع والبضائع التي حملتها ، ويبلغ الاعشار التي ادتها عن السلع المستوردة والمصدرة ، مما يعطي نظرة شاملة حقيقية عن الحركة التجارية ونوعية التجارة وحجم المبادلات التجارية مع كل دولة اجنبية ، كما ثبت بمقارنة بين الرحلات والسفارات التي قام بها الدبلوماسيون المغربية الى الدول الاجنبية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر والرسائل التي كتبوها أثناء قيامهم بمهامهم الى السلاطين والوزراء والجناب ، بالتقارير والرسائل التي كتبها المسؤولون في الدول الاجنبية عن تلك الرحلات والسفارات ، فرايت سفاها وجعونيا يكتفون بوصول البلدان التي مروا عليها والحقاوة التي خصوا بها من غير اشارة الى القضايا التي بعثوا من اجلها . حتى لا يكاد البر، يعرف لماذا ساروا وعلى ما تذاكروا ، بينما تقارير الاجانب تتحدث عن المبعوثين المغربيين منذ رحيلهم من المغرب الى وصولهم الى بلدانهم وتذكر بدقة عدد افراد كل بعثة وحيثية كل واحد منهم ، والانغراض التي اولعوا من اجلها وتصف مراسم استقبالهم والحفلات التي اقيمت لهم وتتحدث بالطبع عن المذكرات التي اجروها والتفاج التي وصلوا اليها ، سواء كانت سلبية او ايجابية ، فهذه الوثائق والمستندات التي كتبها الاجانب عما يجب ادخالها في الحساب والنظر اليها بعين الاعتبار ، وعما من الارشيف القومي لبلداننا لانها تتعلق بنا وإن تكن اجنبية المصادر ، في اقتناعي لا يمكن كتابة تاريخ حقيقي لأوطاننا منذ بداية عصر النهضة في اوروبا الا بمطلعة الارشيفات الاجنبية لهم ما فيها من التوائد بعد المقابلة والمقارنة والتدقيق والتجميع الى ما نستقيده من ارشيفاتنا وكتابات مؤرخينا وعلمائنا .

حضرات السادة

رغم ما تعرض له ارشيفنا القومي خلال قرون من التخلف ، من الاعمال والنقص والضياع ، ورغم ما سلبه المستعمرون منه بمختلف الحيل والوسائل ونقلوه الى بلدانهم وادعوه في متاحفهم ومكتباتهم ، ورغم ردود الفعل التي خلقتها عمليات تسلب والابتزاز في نفوس المواطنين حتى جعلتهم يغضون ما عذهم من الاضرار

والمستندات ويضنون بها حتى على الباحثين والدارسين من بني جلدتهم ، فإن
 اوطاننا على ذلك كله لا تزال تتنور عن ارسده من الوثائق بل على ثروة خائلة منها
 لا يحصيها محس ولا يعدها عداد ، وقد اخذ الامل برلود النفوس منذ ان اعتقدت
 اوطاننا وباسى العديد من الجامعات والكليات الطبية والمعاهد والبراكز التوثيقية
 والاعلامية ، وانكبت هذه المؤسسات على النظر فيما بين ايديها من الوثائق ،
 واستكشاف التروايا والخطايا التي توجد فيها وثائق اخرى بالداخل والخارج ، وقد
 ادرك المسؤولون في كل بلد عربي ما يواجههم من مشاكل ومشاق لتطوير الارشيفات
 التوثيقية لكل بلد حتى تصبح صالحة للاستفادة منها بكل سهولة ، ولكن عيهم لم
 تغتر وعزائهم لم تضعف امام تلك المشاكل ، فاصعب الاشياء مبتداه ، ما دامت
 الخطوات الاولى قد خفيت بتأسيس المعاهد والبراكز الخاصة بالتوثيق فلا جرم
 ان خطوات اخرى سنتلواها في التقديم والتطوير .

ان تطوير الارشيف في بلادنا العربية يقتضي بالدرجة الاولى ان تشع
 الجهات المسؤولة في حكوماتنا باهميته الحيوية بالنسبة لياضنا وحاضرنا
 ومستقبلنا ، وتذكر ان ماضينا الذي شوعته الكتابات الاستعمارية المغرضة خلال
 قرون يتوقف تصفية كثره وجلو صدئه على هذا الارشيف ، فلتخصص له الاعمالوات
 المالية من الميزانية العامة كل سنة ، وتثلق عليه بسخاء ، فاذا توفرت الاموال
 التي لا تقوم الا بها الاعمال ، امكن بعد ذلك وضع مخطط للتطوير المنشود والشروع
 في تنفيذه

ويقتضي تطوير الارشيف اول ما يقتضي ايجاد الاطر الكافية المقتدة التي
 تستطيع جعلها وتقنينها وشغلها ايضا ان تتناولها تناولاً مناسباً لتطور العصر ،
 فليس يكفي ان يعرف المرء قراءة الخطوط وثق الرموز وترتيب الوثائق حسب
 الشهور والسنين ليكون موثقاً ويصبح قادراً على تطوير الارشيف ، بل لا ينبغي
 ان يتناولها ويتعاملها الا رجال ناهيون يتقنون الجغرافية والتاريخ ويحسون اللغات
 ويستحضرون الوثائق والاحداث ويلبسون بالتقاليد والعادات ، ويعرفون ما للشعوب
 وحكامها من طبائع ونفسيات ، ويتحلون - قبل كل ذلك ويعده - بغيرة شديدة على
 ايجاد اوطانهم تعيينهم على مزاولة مهمتهم الشاقة بصبر وناة وصديق وامانة ، ان
 التوثيق اصبح فناً قائماً بذاته تنصب له الكراسي في الكليات وتحدث له احياء
 معاهد خاصة تمنح شهادات معترفاً بها وتغول حايها ما تغول حيلاتها من
 ابتكارات لاحتلال المناصب المناسبة ، ولم يعد التوثيق عملاً ثانوياً بسيطاً يتولاه
 متوسلو الثقافة وقصار المعرفة ، فمن الضروري ان تهتم حكوماتنا بتكوين الاطر
 التي ستعمل مستقبلاً على تطوير الارشيفات الوطنية لكل بلد من بلادنا وتنشئ
 لهم معاهد مستوفية لجميع الشروط التي تؤهلهم للتقيام بهذا الامر الجليل .

ومن الاشياء الضرورية لتطوير الارشيف العربي جمع ما تفرق منه وحفظه في
 مباني عصرية مستوفية لجميع التقنيات الحديثة اللازمة للحفظ . ومن المعروف ان
 اسرا عديدة تحتفظ في بيوتها بوثائق ومستندات آلت اليها من اسلافها الذين كانوا
 يتولون عملاً من اعمال الدولة ، فلقد كان من العادات المتبعة في القديم ان الموثق

كان يعتبر الوثائق والمستندات الراجعة الى عهد وظيفه ملكا خاصا له ، سواء كانت صادرة عنه أو واردة عليه ، وأن ورثته كانوا ولا يزالون يتقاسمون اوراقه اذا هلك بها يتقاسمون كتبه وماله وعقاره ، ولا يمكن أن تسد الثغرات الموجودة في أرشيفاتنا الوطنية الا اذا اردت الأسر التي كان أهلها يتولون الحكم والادارة فيها مضي أن اللوجب الوطني يفرس عليهم أن يعيدوا المستندات القديمة الموجودة بين ايديهم الى الجهة الحكومية أو الادارية المختصة أو أن يسمحوا بتصويرها ونسخها على الأقل مجانا أو مقابل مكافآت ، ولبلوغ هذه الغاية يجب القيام بعملية توسيع تستعمل فيها جميع وسائل الاعلام المكتوبة والمقروءة والمنظورة ، والاعلان عن تخصص مبالغ مالية تلزم كائما كان مكافآت لكل من يقدم شيئا من هذه الوثائق الى الدولة ويدخل في عملية جمع الثغرات لسد الثغرات استرجاع اصول وثائقنا الوطنية التي سلمنا الاجانب اياها الى اوطانها الأصلية ، وإرسال بعثات الى الخارج لاستكشاف مغابيتها والعمل على تصويرها كخطوة أولى في طريق استرجاعها ، كما يدخل في عملية جمع الثغرات تصوير ما يتعلق باوطاننا من أرشيفات الدول الأجنبية ونلك الى ثلاثة العربة على ايدي ترجمة مختبرين ليطسنى دراسته دراسة علمية ومقابله بوثقنا الوطنية لتسبين الحقائق من خلال المقابلة والدراسة .

ومن المسائل الضرورية لتطوير الأرشيفات في الأنظار العربية القيام بجهودا جردا علميا وترتيبها ترتيبا يراعى فيه التسلسل التاريخي كما نراعى فيه وحدة الموضوع وذلك بعد تنقيتها مما علق بها من الأثرية والمناكب وغيرها عبر القرون وتنقية ما تلاشى منها وإزالة آثار الرطوبة عنها وتصويرها تصويرا دقيقا ونسخ نصوصها في مجلدات بخطوط جميلة تسهل على الباحثين والدارسين الاستفادة منها ، ثم القيام بنشر المهم منها سواء تعلق بسياسات الدول والحكومات أو تعلق بمسائل اقتصادية أو اجتماعية تتصل اتصالا وثيقا بحياة شعب بأسره أو مدينة أو قرية أو قبيلة على التفراد ، ويستحسن أن تحدث في كل بلد عربي مجلات متخصصة تنشر الوثائق والمستندات ، وتعقد سنويا في كل بلد من بلداننا مؤتمرات وحلقات دراسية يشارك فيها اساتذة ومسؤولون ي غن التثاق لتبادل الخبرات والمعلومات وإفادة الواحد منا بما عند الآخر من تجارب وما وصل اليه لتطوير أرشيفه من نتائج.

حضرات السادة

استسمحكم الآن في التحدث عن الحالة الراهنة للأرشيف التومي للمملكة المغربية ، إذ من مجموع الحديث عن أرشيف كل قطر من القطران يمكن تكوين فكرة واضحة عن الأرشيف العربي بوجه عام .

لقد كان المغرب يتوفر منذ سنة 1924 على مصلحة حكومية لحفظ الوثائق والمستندات للدولة المغربية ، وكانت هذه المصلحة ولا تزال تكون جزءا من الخزينة العامة في الرباط وقد أودع فيها في بداية الامر الوثائق الحكومية والادارية التي مر عليها عشرة اعوام ، كما أودع فيها وثائق ومستندات السفارة الفرنسية بطنجة والتمثيليات الفرنسية بمختلف المدن المغربية ، وضم

لها أيضا بعض وثائق المغزن القديمة التي عثر عليها أثناء العمليات العسكرية وسلمت من التهرب والإبتراز ، وكذا وثائق سفارتي ألمانيا والنمسا وهنغاريا وتنصليتها بالمغرب التي حجزتها الحكومة المغربية إثر انتقال الحرب العالمية الأولى سنة 1914 وانضمام المغرب إلى صفوف الحلفاء .

ومن جهة أخرى أحدثت الحكومة المغربية قسما تاريخيا تابعا لمكتب المغرب بباريس ، كان من مهامه تصوير الوثائق المتعلقة بالمغرب الموجودة بأوروبا ونسخها استعدادا لنشرها ، وقد أنجز هذا القسم التاريخي طبع عشرات من المجلدات للخدمة المشعونة بالوثائق الفرنسية والإنجليزية والبرتغالية والإسبانية والهولندية المتعلقة بالمعهد السعودي وبداية العهد العلوي ، وكان عنوان هذه المجلدات « المصادر القديمة لتاريخ المغرب » .

ولا ينبغي أن نغفل القسم الوثائقي الذي أنشأته الحكومة المغربية بتطوان ، وأودعت به ما حمله معه إلى منزله بتطوان لفرحون الحاج محمد بن العربي الطريس الكاتب السلطاني في الشؤون الخارجية من وثائق ومستندات وسجلات دار القيابة بقلعة التي تولى تسييرها حوالي ربع قرن .

وقد استعرت هذه المصالح والاسام تقوم بمهمتها إلى أن حدث تصدع في دواليبها واختلال في سيرها منذ أواخر سنة 1955 .

فلما يخص مصلحة الأرشيف التابعة للخزانة العامة بالرباط غابت السلطات العسكرية الفرنسية ذات صباح من الشهور الأولى لسنة 1956 وعلى حين غلة من المسؤولين المغاربة بنال جميع الوثائق الفرنسية والألمانية والنمساوية - الهنكارية إلى القاعدة الجوية الفرنسية بسلا لتنتقلها بعد ذلك على متن الجو إلى فرنسا ثم ذلك باتفاق سري مع مدير الخزانة العامة ، وهو يهودي الديانة فرنسي الجنسية ، ولم يخبر وزير التربية الوطنية المسؤول عن الخزانة العامة بما حدث إلا بعد ما أودع الأرشيف المذهوب بمخازن القاعدة الجوية الفرنسية .

وأما القسم التاريخي بباريس فقد تعرضت محتوياته للتهب من طرف هونتييه ، وكلهم فرنسيون الجنسية وكان يحتوي - زيادة على الوثائق المصورة والنسخة - على ذخائر لا تتعدى بشئ من الكتب القديمة النادرة والصور والرسوم والمسكوكات واليومومات والشمعات وسواها من الأختار والأوراق ، ثم بقي هذا القسم عرسة للأعمال إلى أن صليت تركة مكتب المغرب بباريس ، فنقل طرف مما بقي فيه إلى السفارة المغربية بباريس وطرف آخر إلى الخزانة العامة بالرباط .

ومثل ما حدث بخزانة الرباط وتسم باريس فعه الإسبانيون - بشكل الخف - بالأرشيف المحفوظ بالخزانة العامة بتطوان .

ومع التخليص الأولى من ريق العمائتين الفرنسية والإسبانية ولزدياد نار الثورة الجزائرية اشتعالا وبداية ظهور أزمة الحدود بين المغرب والاتحاد السوفياتي بدأت الحكومة المغربية والأحزاب السياسية وعمداء الجامعات ولجانها يفكرون

في مسألة الأرشيف الوطني المغربي ويعتد من مراده ، وتيارات الصحف والمجلات في نشر وثائق منه مما يتعلق بالقضايا التي كانت قائمة في تلك السنين .

ومن غير تطويل بذكر المراحل مرحلة مرحلة ، والإشارة إلى الجزئيات جزئية جزئية ، أذكر أن صاحب المجلة الملك المعظم الحسن الثاني أنشأ سنة 1975 مصلحة تابعة لتصوره ، والفة مباشرة تحت إشرافه ، ممتدة بالدرجة الأولى على رواده وعنده هي مديرية الوثائق الملكية .

وخلال السنوات التسع الماضية عمل موظفو مديرية الوثائق الملكية بنقل وصحت على جمع الوثائق التي كانت محفوظة بالتصور الملكية ، وحيازة مجموعات مهمة مما صدرته الدولة بعد التحرير مباشرة من بيوت بعض المتعاونين المحكوم عليهم ، أو مما اشترته بالمال أو حازته من وثائق بعض الأسر التي سبق لرجال منها أن تولوا في التتبع مناصب سامية في الدولة ، كما قامت مديرية الوثائق الملكية بتصوير شامل لمجموعات من الوثائق الأخرى المحفوظة لدى مؤسسات حكومية أو لدى أسر فضلت الاحتفاظ بأصولها ، ومن جهة أخرى وقع الاتصال مع الحكومات الأجنبية التي كانت لها علاقات قديمة بالدولة المغربية لتصوير الأجزاء الخاصة بالمغرب من أرشيفاتها ، ومن الاعتراف بالجميل أن اتوه هنا في هذه العلاقة بجميع الدول التي فاتها في الموضوع ، فقد وجدنا منها الاستجابة المغربية لمطالبنا ، وحسن التفهم لمطالبنا وهي تتعاون الآن معنا على تصوير الوثائق المتعلقة بالمغرب تصويرا شاملا لائق بين ما هو مغربي الأصل أو أجنبي ، ولانرق بين كبير الأهمية ومتوسط وصغير .

ويقوم موظفو مديرية الوثائق الملكية في الوقت الراهن بغزو كل ما يدخل إلى المديرية من وثائق ومستندات ، فيرمون أو ينسجون أو يصورون كل ما هو في حاجة إلى الترتيم أو التسخين أو التصوير ، ثم يقومون بالنظر في الوثائق نظرا عليها ، فيحفظون تواريفها ، ويأجلون الهجري منها بالملادي والعكس ، وبعد ذلك يرتبون ترتيبا تاريخيا قبل أن ترتب ترتيبا موضوعيا ضامين إلى الوثائق الوطنية أشباهها ونظائرها من الوثائق الأجنبية التي تتعلق بموضوع واحد .

ومن جهة أخرى شرعت مديرية الوثائق الملكية في إصدار مجلة دورية تنشر فيها منتديات مختارة من وثائقها ومستنداتها سواء كانت مغربية أو أجنبية ، وهذه المجلة التي صدر منها لحد الآن خمس مجموعات وقع عليها إقبال شديد من الداخل والخارج وكاتبينا وزارات وجامعات ومؤسسات عديدة في الخارج للحصول عليها بأي وسيلة كانت ، ونحن - بالطبع - نرسلها بالمجان وإن كان عدداها الأول والثاني لنداءات .

وتنبني الإشارة إلى أن مديرية الوثائق تنكب الآن على إنشاء مكتبة وناثية تتلقى بتاريخ المملكة المغربية خاصة والمغرب العربي والاندلس الإسلامي والحوض العربي للبحر الأبيض المتوسط بصفة عامة ، وستعين هذه المكتبة الباحثين والدارسين على إنجاز ما هم يصعد إنجازهم من رسائل وأطروحات ، ولانما ما بداهه

من أبحاث ودراسات ، وتمكنهم من الاطلاع على الوثائق التي يرغبون في الاطلاع عليها مما تتوفر عليه المديرية لاننا بدون هذه المكتبة نحتاج تحديد الاحتياط عندما نقدم امسول الوثائق الى من يرغب في رؤيتها لم نطلع كلها بطابع المديرية ولم يكمل تسجيلها في السجلات الخاصة بعد الآن .

حضرات السادة

هذه نظرة عجل على حالة الأرشيف الوطني للمملكة المغربية ، وعلى الخصوص ارشيف القصر الملكي ، ولا جرم اننا خطونا خطوات مهمة في سبيل انفاذه وتطويره ليصبح جاهزا للانتادة به والاستفادة منه ، على اننا مازلنا نواجه العديد من المشاكل والصعوبات ، ومازلنا نعتقد ان الطريق سيطول ويطول امامنا لأمد طويل ، ان تراث اجيال كثيرة وتروى طويلة لا يمكن تصفيته بعد الاهمال الذي عرفه في بضع سنين ، ولابد ان يتوفر لتصفيته العديد من الرجال الأكفاء ، والوفير من الهيات والأموال ، والكثير من الصبر والاحتفال والانتاة ، والههم اننا وضعنا الآن التقار على السكة ، وكل من سار على الدرب وصل .

وشكرا على حسن استماعكم وجيل لتبناكم .

والسلام عليكم ورحمة الله .

حول الإصلاح بالمغرب في القرن التاسع عشر

إن مسألة الإصلاح أصبحت اليوم مسألة عالمية . إنها عالمية لأن جميع الدول ، ضعيفة كانت أو عظيمة ، متقدمة أو متخلفة ، تواجه يومها ضرورة تغيير نظمها وتوجيه نشاطها طبقا للتغيرات السريعة المستمرة الطارئة داخلها وخارجها . فمنها التي انجزت إصلاحات شاملة ثورية فتويبت بعد ضعفها وتقدمت بل تصدرت بعد تغطها . ومنها التي اقتصرَت على إصلاحات جزئية تدريجية لكنها لا ترضى كثيرا من مواطنيها لما يحدثون فيها من التفتت . ومنها التي تتمسك بنظمها في حين أن البعض من مواطنيها يدعون إلى تغييرها . ومنها التي يدعو فيها الجميع إلى الإصلاح لكن الإصلاح فيها لا يخرج من حيز الكلام إلى حيز الإنجاز .

أما المغرب فإنه يخضع بدوره طبقا لهذا القانون ، وللمشكلة الأساسية التي تستدعيه إلى التفكير في الإصلاح هي الآن عجز الناتج عن مواجهة نمو الاستهلاك فيه بما ينزب على ذلك من الاقتراض من الخارج وخطر السقوط تحت سيطرة أرباب الديون الرأسماليين المتراضين أو قل خطر إعادة سقوطه تحت نير الاستعمار وأن تغير اليوم وجه الاستعمار . للوقاية إذن إنما هي في الإصلاح . ولكن على شرط أن يكون هذا الإصلاح ممكنا ويكون صحيحا مناسبا في الوقت نفسه . فلتعرف على هذه الإمكانية وعلى هذه الصحة لا شك نس أن المؤرخ قادر على مساعدة الذين ياتكرون في إصلاح اليوم بإعادة النظر ، كما هو واجبه ، في إصلاحات الأيس .

ذلك أن المغرب قد تعرض في القرن التاسع عشر لنفس الخطر الذي يتعرض له في القرن العشرين . من الحق أن الظروف تغيرت تغييرا عميقا في العالم وفي المغرب بين هاتين القرنين . لكن الخطر هو هو ، أي خطر السقوط تحت سيطرة الغير . فالمشكلة قد تكون تغيرت في حدودها ، لكنها لم تتغير في روحها . فكم أنها تغير اليوم مسألة الإصلاح ، فقد أثارتها أيضا بالأسس .

لكن مال القضية بالأسس معروف ، حيث أن البلاد فقدت استقلالها . وبما أن هدف الإصلاحات المشروع فيها آنذاك كان أساسا يتوخى تجنب هذا الأسير . فإذا بقي دليلا على فشلها التام ، فواجب المؤرخ إذن ليس بشي . أن يتلذذ بذكر جميع المحاولات التي قام بها هذا السلطان أو ذلك ، أو بالكتشاف مخططات ومفكرة سجل فيها أصحابها ما ظهروا من الأمل في الفايضة والإحلام العديدة الأساس كان في ذلك يوازر جيرة تؤذن ببطلان المغرب . بل واجب المؤرخ أن

يعترف راسا بهذا الفشل فيقدر المحاولات والأحلام المذكورة حق قدرها ويستسيب أسباب فشلها استقصاء، صارها حتى لا يكون إصلاح اليوم فاشلا لنفس الأسباب التي أشكلت إصلاح الأمس .

بعد التجديد العسكري المهم الذي قام به السعديون في أول عهدهم ، لم يفكر السلاطين كثيرا في تطوير النظم الموروثة عن أسلافهم إذ وجدوا فيها الكفاية لإيقاف الغزو المسيحي والعثماني بل لتحرير جل المراسي المحتلة . من الحق أنهم لم يوفقوا إلى تحرير لا سبتة ولا مليلية ، لكن الهدنة كانت قد استقرت مدة من الزمن مع جل الدول الأجنبية بما فيها إسبانيا المحتلة لهذين الثغرين . حتى إذ نزل الفرنسيون في الجزائر ونهزم بعد ذلك الجيش المغربي داخل حدوده أمام نفس الفرنسيين أبط الكفاح عن الوضعية الجديدة في بر النصارى فتجلى انذاك لا التفوق العسكري الفرنسي فقط بل ثبة الفرنسيين الواسعة لاستعمال هذا التفوق العسكري لغزو التراب المغربي ، بل تجلى أيضا أن اهتمام بريطانيا بالمغرب ليس اهتماما مطلقا إذ كانت قد استلمت في الأخرى من تفوقها العسكري للتسرع في غزو بلاد الصين . لا شك إذا أن المغرب أصبح منذذ عرضة لغزوها أيضا بل وكلاؤه غيرها من الدول الأوروبية التي ستسرع إلى احتلال القرعة الساحلة.

كيف ، والحالة هذه ، لا تفرض فكرة الإصلاح نفسها على الحكام كضرورة ملحة مستعجلة ؟

لكن إمكانات الإصلاح في الوقت نفسه كانت ضئيلة خصرها للتوهرش بالبلاد إلى المستوى المطلوب لضمان سلامتها . إذ علينا أن نقدر حق قدره مدى التخلف الذي كان قد آل إليه المغرب وقتئذ . من العادة أن نذكر بالثناء أثار الدولة أيام المرينيين وأيام أحمد المنصور السعدي أو مولاي اسماعيل . على أن هذه الأثار ، مع ما فيها من الهيبة والجمال ، لا تستطع أن تخفي الحقيقة التاريخية وهي أن تناسب القوة الاقتصادية والعسكرية بين العالم الأوربي والعالم الإسلامي كان قد أخذ في الانقلاب على حساب المسلمين منذ القرن الثالث عشر مما أدى إلى توقف تذاق المغرب وتمدنه بعد نهاية الدولة الموحدية ثم انحطاطه منذ القرن الخامس عشر لما أصبح المسيحيون قادرين على سد جميع المنافذ التي كان المغرب يحل منها على البحر . أصاب هذا الانحطاط التجارة الخارجية التي كان ازدهار الدولة على أساسها كما أصاب النشاط الاقتصادي الداخلي بأسره لتزايكه بالتجارة الخارجية .

وبسبب هذا التدهور الاقتصادي العام جدد التطور الاجتماعي . فتوقف هذا الاندماج التدريجي البطيء الذي كانت أجزاء الأمة المتميزة تمتاز بفصله بعضها ببعض منذ غرون . فمالت القبائل إلى الانزواء بما في ذلك من تأثير في استقرار الدولة السياسي وما يترتب على هذا من فترات الاضطراب تزيد في تعاقم الحالة وتصبح فيها الأمة عزلاء ، إزاء الكوارث الطبيعية ، كالمصائب والأوبئة . خصوصا وأن هذه الكوارث ما فتئت تكتسح البلاد مرة بعد المرة طيلة القرون الأربعة الأخيرة ، فتبيد الأموال وتبيد العباد وتترك الأرض مهملة مقفرة . كيف يمكن



لدوله تنقلس الى هذا الحد اسلحتها الاقتصادي وحتى اسلحتها البشري ان تلجعم
الوسائل المادية اللازمة لتجديد جهازها الاداري وتكتيفه بالكفاية واحداث عسكريه
منظمة للدفاع عن الحدود البريه واسطول عصري لمراقبه التواطى ؟ من المعلوم
ان سيدي محمد شرع في هذا العمل كما شرع فيه ايضا المولى الحسن . لكنهما
انلقا فيه اموالا دون فائدة لانهما اضفرا الى التخلي عنه بعد الشروع فيه بتليل
نقط بل لان الاوربيين لم يزودوها الا بأسلحة لم تعد تستعمل باوربا اي انها
عاجزة عن حماية البلاد ضد الاسلحة الاوربية الجديدة .

لكن هذه المرافيل انما هي المرافيل التي تعرضت لها الدولة بادي ، ذي بدء .
ابا بعد ، فقد اسرعت الدول الاوربية الى احداث عرافيل اخرى بل فيود قيدت بها
الدولة وحرمتها من امكانية التحرك كما تشاء . فما هي ذي بريقتها تحرم
السلطان من حق التشريع في ميدان الجمارك وحق انصاف رعيته من الاجانب
القيمين في بلاده . وهاهي ذي اسبانيا تغير على تطلون وتحتلها وتقرض على
المغرب لرامة تركت الدولة مثقلة بدينون لمدة ربع قرن . وها هي الدول الاوربية
اجمعها تلزم السلطان بان يقبل في ترابه ان يتحول عدد متزايد من رعيته الى
علاء ، للاجانب واعدا ، لوطقتهم . ها هي ذي تحرمه ايضا من حق اتخاذ اي تدبير
دون مصادقتها عليه ، بل حتى حق نقل جيشه من نقطة الى اخرى دون اذنها .
هل يتصور ان هذه الدول تدعه يقوم باي اصلاح من شأنه ان يقوي الدولة
المغربية ضد اطماعها ؟

ولم ندخل في الصبيان الى الآن علما له دور حاسم في كل حركة اصلاحية
وهو العامل الفكري . من المعلوم ان التقدم المادي الذي شهدته اوربا في القرون
العديدة كان مقترنا بتقدم علمي بصفة خاصة ويتقدم فكري بصفة عامة . كان
التقدم العلمي ينسج تلبية لمطالب رجال الصناعة والملاحة والتعرب . اي ان
النشاط المادي يحث النشاط العلمي والنشاط العلمي يساعد على التقدم المادي .

بل ان فكرة التقدم نفسها لم تنشأ باوربا بالصدفة : انها نشأت بانجلترا
وفرنسا قبل كل شيء . لما تنطق المفكرون الانجليزيون والفرنسيون الى ما يطرا
يوهميا على مرأى منهم من النمو الاقتصادي والمنجزات التقنية على يد البشر . ولا
تنوهم ان هذه الفكرة الجديدة توبلت حينما يترحيب . كلا . عارضها بالعكس معارضة
شديدة الكثير من المفكرين الذين لم يتحرروا بعد من التفكير السائد قبل التدقيق
المادي والتقني المذكور ، فما زالوا يعتقدون ان العمل الانساني لا يستطيع ان
يزيد عما كان ارسطقليس قد اتى به منذ كذا وعشرين قرنا . هذا نلقت الى انه
ليس من الامر اليسير لمن تشبعوا جيلا عن جيل بتفكير الاندلسيين استضافة
مكرة التقدم هذه التي القاها اليوم للجميع الى حد اننا نعتبر مخطين انها فديسية
طورية .

اما مغاربة القرن الماضي ، فابن هم من هذه الفكرة التي لايد منها لمن شرع
في الخروج ببلادهم واعله من الجمود والتخلف ، هل يمكن ان تلجم هذه الفكرة في
اذهانهم وهم لم يشاهدوا اي تقدم في الوسائل التقنية - ما عدا السلاح الناري -
ولا اي نمو في الانتاج ولا اية زيادة في الافكار والمعاملات منذ ايام يعقوب النصور

واين رشد ؟ هل تنجم هذه الفكرة في اذهانهم وما شاهدوه منذ تلك الايام البعيدة هو بالعكس هذا الانحطاط المستمر الذي كان ابن خلدون قد ناسف عليه في القرن الرابع عشر ولم يسزد بعد ذلك الا تفاهما ؟ لا يتصور ذلك . فالفكرة السائدة في عقليتهم انذاك ليست فكرة التقدم ، وانما هي فكرة التدهور ، فكرة الذين يرون على حد قول المولى عبد الرحمن بن هشام انه « فسد الزمان واهله ولا حول ولا قوة الا بالله » . وكما ان ابن خلدون حصل العرب مسؤولية الانحلال الطاري في ايامه ، فان مولاي عبد الرحمن يرى ان فساد الأهل هو الأصل الاصيل لفساد الزمان . فيعد اطلاقه في وصف فساد الناس : « يزيد قائلا : » ومع شيوع هذه الحوادث الشنيعة والبدع الشنيعة فلا غرابة حبس الامطار وارتفاع الاسعار واستيلاء العدو الكافر على كثير من الانظار . »

فما عسى ان تكون وقاية هذه المصائب وتلافيها . او هل ما عسى ان يكون الإصلاح ؟ الإصلاح هو في النفوس لان « الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بانفسهم » . وهذا للتغيير النفسي المنشود هو الرجوع الى الاصول ، الى هذه المذاهب العنسية التي كان المجتمع سليما مزدهرا قويا ما دام مبنيها عليها . اي ان الإصلاح يقتضي استرجاع الماضي . اما البحث عن حل جديد لمشاكل المجتمع والوطن فقد يؤدي بنا ذلك الى مزيد من الابتعاد عن الهدى باحداث هذه « المحاولات » - بالمعنى الاصلي للكلمة - بما فيها من الفلانة . على كل حال « كل تجديد بدعة » .

ومما يؤيد هذا الرأي ان جل التجديد اتى به عدو الله الكافر قبله القرن الماضي . ادخل الاوربيون انذاك الشاي والتبغ اللذين تلاعب بهما اكثر فاكتر ومهدورة لاستيرادهما بمقدار اتساع استهلاكهما المؤذي . ادخلوا الخمر وادخلوا تربية الخنزير . ادخلوا هذه السلع الاوربية المتنوعة التي يئس الصناع المغاربة بسبب مناعتها . ادخلوا الريال الفرنسي والاسبانى اللذين غمرا الأسواق فاجحفا بالتمثال الترمي فالدرهم . فدخلوا بانفسهم واهوالهم مستقرين بين انظار المسلمين مكتسبين ومستولين على الاملاك ومعيقين من اداء اي ضريبة بل اي جزية . واحذثوا هذه الحماية التي يتسع دائرها اتساع السرطان في جسم الوطن . ولا يدخرون وسعا في محاولة احداث تجديلات اخرى كالتقنراف والبريد وغيرها من الامور التي يسوونها باصلاحات وهي ليست في الواقع الا ادوات لشد الخناق على المغرب والمغاربة . وهذا رأي شديد انهما سداة ما دامت تلك الاتوات بأيدي الاجانب .

كيف انن ، والحالة هذه ، ان يقل الملتكون المغاربة بحمل على هذا الإصلاح الذي اصبح من الضرر العسير حوله التمييز بين الضروري المجدد وبين ما يعود على الأمة بالويل والافسار ؟

نتيجة ذلك كله ان الحكام لا يفترون الإصلاح اختراعا ولا يبتكرونه ابتكارا ولا يصرون عليه حق الاصرار ، وانما ينصاعون لعاجه بعدما اصبحت العاجية اشد الالاح وربما فلت اوان الانجاز .

ثم علينا ان نلتفت من جهة اخرى الى ان جميع تدابير الإصلاح انذاك في المغرب ، الجسيمة منها او الناعمة ، كانت على يد الدولة وحدها ان لم تكن احيانا على يد السلطان بصفته فردا . وهذا دليل آخر . ذلك ان البلدان التي تطورت لملا في التاريخ لم ينجح فيها الإصلاح الا بمشاركة طبقة اجتماعية بل طبقات ذات قوة اقتصادية مالية معتبرة . كانت هذه الطبقة بالجنوة هي الطبقة البرجوازية مع طائفة من النبلاء . وكانت في فرنسا هي ايضا الطبقة البرجوازية التي لعبت دورا اساسيا في التطوير ، بل لم تكن الدولة في هاتين البلدين الا ممثلة لأهاس البرجوازيين وحاجياتهم ، والا اطاحت بها البرجوازية لتأخذ بأيديها أزمة الأمور كما هو شأن الثورة الفرنسية . لم تكن بروسيا أيام المصلح المشهور بطرس الأكبر طبقة برجوازية ذات شأن . فاعتمد للتصير المذكور على طبقة النبلاء الجدد التي انشأها بان وزع على أفرادها ما كانت الدولة تملكه من الأراضي المهمة للتساحة الأطراف . وشبهه يقال عن فريديش الثاني بروسيا إذ اعتمد هذا الأخير على النبلاء المصار من جهة ، وعلى اللاجئين البرجوازيين الفارين من الدول الكاثوليكية ، من جهة أخرى .

أما الدولة المغربية ، فلها لم تكن تتوفر على مثل هذه الإمكانيات . وفيما يخص الطبقة البرجوازية فانه لم يقدر لها ان تنمو في هذه البلاد ما دامت التجارة جامدة فيها ، تلك التجارة التي هي مصدر القوة البرجوازية . بل لم يأت التجار المغاربة في التكاثر والتضخم شيئا ما طيلة القرن الماضي الا بالمشاركة مع التجار الأجانب ، فاصبحوا مساعدين لهؤلاء الأجانب بل خداما لهم . أي انهم كانوا لا يؤيدون أي إصلاح يرمي إلى تحرير البلاد من وطأة الأجانب بل يؤيدون بالعكس هذا الإصلاح المزعوم الذي يشد الخناق على المغاربة .

مما تقدم نتجت إذن نة الإمكانيات لتجاح إصلاح صحيح كليل بانقلا المغرب من السيطرة الأجنبية انذاك . فهل تلف عند هذه النتيجة ام نزيد فنسول ان الإمكانيات كانت بمنعمة على الإطلاق ؟

لا يخفى على قبل الجواب على هذا السؤال . ان الخيال يتنبه كلما حاول المؤرخ ان يتصور لأمر الماضي مجرى مغالفا الذي جرت عليه فعلا . لكن مرادي ليس الاستسلام إلى الخيال . لقد كان من الممكن ان اتورع عن الاقبال على هذا السؤال لو لم تظهر في التاريخ اسس الجواب .

ذلك ان هدف الإصلاح الأول كان إيقاف التدخل الأوربي وردة . هل كانت في البلاد - زيادة على المخزن ومع اندام طبقة بورجوازية ونية وطنية - هل كانت قوة أخرى قادرة على تأييد هذا الإصلاح وتوقيته ؟ المصحب هو التاريخ .

ذلك انه قد سبق للمغاربة ان اوقلوا ودفعوا الغزو الأوربي في القرون السابقة . وما هي القوة التي مكنت هذا التوفيق في وقت كان فيه المخزن الوطني قد انحل؟ هذه القوة برزت من اعناق العامة من فلاحي القبائل . وعلى اسس هذه القوة تكون مخزن جديد قادر على مقاومة العدو واعادة النظام في البلاد . أي انه اصلح المخزن .

هذا فيما يخص الماضي . أما الآن - أعني في القرن التاسع عشر - هل نقلت هذه القوة موجودة مستعدة ؟ وإن كان الجواب بنعم ، هل لم تصبح عاجزة عن الصمود إزاء القوة المدهشة التي يندفع بها الاستعمار العصري ؟

جوابا على السؤال الأول ، يمكن القول إن هذه القوة ما زالت موجودة ومستعدة كما ظهر ذلك أولا بنهوض قبائل التساوية والقبائل التي التفت حولها لرفع مولاي عبد الحفيظ إلى العرش بعد عجز أخيه عبد العزيز . وظهر ذلك ثانية بنهوض جميع قبائل سوس والحوز لرفع أحمد الهيبة إلى العرش لما عجز عبد الحفيظ بدور .

لكن المحاولة الأولى بات بالفشل كما بات به المحاولة الثانية . هل يستنتج من ذلك أن يكون الجواب بلا على السؤال الثاني ، أي أن القوة الشعبية أصبحت ضعيفة بالنسبة إلى الاستعمار العصري ؟ ها هي ذي القبائل الريفية تائبين بالجواب ، فهي التي أنزلت عرائم لطيفة بالجيش الإسباني من جهة وبالجيش الفرنسي من جهة أخرى مقتصة قصاصا فاضلا من هزيمة توكوان ، مع أنها لا تمثل إلا نصف عشر القبائل المغربية . ومع أن جيش ليوطي أقوى من جيش بيجو أضاعا مضاعفة .

أي أن القوة الشعبية المذكورة كانت موجودة ومستعدة وقادرة على الصمود وعلى الانتصار بما يشترطه ذلك من الانتظام والابتكار والتفكير العمي الخلاقي . أو قل قادرة على هذا الإصلاح المنشود .

كانت لكنها ظلت مهملة . بل ما لبث الحكم يخشونها ويبتلون جهودهم لحبسها لأنهم لا يرون في هيجانها إلا فرصة يفتتحها الأجنب لمزيد من التدخل كما وقع فعلا في وجدة والدار البيضاء سنة 1907 . هذا هو رأي مولاي عبد الحفيظ نفسه بعد أن كانت هذه القوة هي التي رفعت إلى الحكم . ففضل الانزعال الذي أدى به إلى الاستسلام للفرنسيين خشية منه أن تتفوج هذه القوة أو امتناعا منه أن يعتمد عليها أو غير مقتنع بصحتها . على أن هذه الأسئلة خارجة عن موضوعنا . إنما المهم في حدود الموضوع أن نعرف بوجود هذه القوة وخصالها إمكاناتها واستمرارها . ولهم أيضا أن نلاحظ أنها أهملت . حيث ، في حين أن فيها الإمكانية الوحيدة لنجاح أي إصلاح .

لا غرابة إذن في أن جميع المحاولات الإصلاحية التي قام بها المخزن تدور عليها للفشل . وهذا ما يفسر في الوقت نفسه أن المشاريع الإصلاحية التي تكتم بها بعض القلاع المغاربة لم تزد على أن تكون حبرا على ورق ، أشباحا دون جسم ، دغانا تلعب به الرياح .

حتى إذا مر الزمان مروراً يسيرا أقام التاريخ الدليل بالقد . بالقد ، لأن النجاح حالف الحركة الإصلاحية لما تحركت عامة الشعب ودخلت في المضمار . وهذا المنعطف التاريخي تم في الحرب الريفية .

ليست هذه الحرب بمعقلا تاريخيا بالنسبة للمغرب نصب . بل هي التحراف في التاريخ العالمي إذ بعدها نجحت الحركة الاصلاحية في كثير من البلدان المستعمرة إذ انها استولجت استقلالها ، وهذه اية النجاح الاساسية : نجحت في التيقظ ، نجحت في المغرب ، نجحت في تونس والجزائر ، نجحت في كوبا ، نجحت في ايران .

على اختلاف الألوان التي تكونت بها هذه الحركات العديدة ، فانها تتشابه من حيث ان عامة الشعب كونت فيها القوة المحركة . ولا شك في ان استمرار نجاحها او عدم هذا الاستمرار امر وعلق على استمرار الدور الأساسي او عدم استمرار الدور الأساسي الذي لعبته عامة الشعب هذه مدة من الزمان .

أبحاث ودراسات

- دار التبليغ السعيدة بطفجة : جوائد من نشاطها الدينامي .

عبد المزيذ التهامي خلوق

- الظروف العامة للصومية في ملعب للآرن التسامح عشر ومشكلة الأمن بطفجة .

عبد المزيذ التهامي خلوق

دار النيابة السعيدة بطنجة : جوانب من نشاطها الدبلوماسي

الهامة . الا انهم كانوا في حاجة الى الحصول على
لتن صديق منه . كما انه هو الذي كان يتولى تحديد
الصالحات التي سيمرون منها . وغالبا ما يؤطرحهم
بحماية مغربية . يدل وجودها على أن الأوربي في
المغرب يوجد تحت حماية السلطان ، (2) .

اما فيما يخص الرسائل التي كانوا يبعثون بها
الى فاس . فقد كان عليهم ان يقدموها أولا الى عامل
مطبعة الذي يتولى نفسها . ثم توجيهها بنفسه الى
السلطان . ومن طريقه كانوا يفتلون اجوبتها (3) .
وكانت الغاية من هذه التدابير هي الحصول

دون قيام اتصالات مباشرة بين السلطة المركزية
والممثلين الأجانب . وهي تدخل بذلك في إطار
سياسة الاحتراز التي انتهجها المولى سليمان
(1792-1822) في نهاية القرن الثامن عشر وبداية
القرن التاسع عشر .

ومن الرسائل السليمانية التي تحدد لنا موقف
السلطان من مسألة علاقاته بالهيئة القضائية .
الرسالة التي بعث بها اليها . عن طريق عامله على
تطوان ومطبعة . بتاريخ 16 ربيع الأول 1207 (فانح
نوفمبر 1792) :

« كالة الفونصوات الناطلين بمطبعة وبغيرها من
جميع ايلاتنا السعيدة سلام على من اتبع الهدى
اما بعد فاعلموا ان كاتينا الفقيه السيد محمد بن عثمان
تبرون منزلة عننا وعقد سيدنا الوالد ... صدقا
والمانة وعرضا وعروة ولهذا الحالة المعروف بها عننا

في إطار الحد من التسرب الأوربي الى المغرب .
انشأ الخزن في القرن الماضي دار النيابة السعيدة
بمطبعة لتكون واسطة بينه وبين ممثلي الدول
الأجنبية . فما هي الجذور التاريخية لهذه المؤسسة ؟
وما هي المهام التي اضطلعت بها ؟

1) الفسوف القليسي

قبل نهاية القرن الثامن عشر . أصبحت مطبعة
مقرا لجميع تتاصل الدول الأجنبية المعتمدة في
المغرب . بعدما فقدت نظوان مكانتها كمركز
دبلوماسي (1) . وبذلك بدأت تتطور وظيفة مطبعة
كماصمة دبلوماسية للبلاد . وكان التواجد القنصلي
بها ما يزال متواضعا في هذا التاريخ . كما انه لم
يكن مثلا في الصواري . الأخرى الا في حالات
استثنائية . مع ذلك . فان تجمع القنصائل في
مدينة واحدة كان من شأنه أن يفضي نوعا من
التعاضد على موائمتهم وقرارتهم المشتركة . وهذا ما
تأكد بالفعل بعد تأسيسهم . في 2 ماي 1792 .
« خونة القنصائل » . وهي عبارة عن مجلس عام
كانوا يتداولون داخله القضايا ذات الصلة
المشتركة . وقد تمكنوا بفضل من التزاع كثير من
الامتيازات من المخزن .

بيد أن القنصائل كانوا يقيمون في مطبعة .
في حين أن السلطان كان يقيم في فاس . لقد
كانوا يحجون اليه في عاصمته . سواء لتقديم أوراق
اعتمادهم . أو لاجراء مباحثات معه حول القضايا

بمقتضى القانون الدولي الخاص بالمدينة . المصادر
سنة 1923 (6) .

(2) النشاط الدبلوماسي

(أ) على عهد المولى عبد الرحمن وسيد محمد :

لقد تميز عهد المولى عبد الرحمن بن هشام (1822-1859) بأحداث جليلة كان لها تأثير كبير على مسار تطور أوضاع المغرب ، سواء في الميدان الخارجي أو الميدان الداخلي . ذلك أن احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830 قد أدخل بمورزين القوي في البحر الأبيض المتوسط مما جعل المطامع الاستعمارية تتركز على البلاد وجعل المخزن بالتالي عرضة لسلسلة الضغوط الأجنبية ، خاصة بعد هزيمة إيبي سنة 1844 . وفي هذا الدور قامت دار النيابة السعيدة بطبقة بنشاط دبلوماسي مكثف . فكان عليها أن تخبر السلطان بالأخطار التي كانت محقة بالبلاد ، كما كان عليها أن تتفاوض مع ممثلي الدول الأجنبية لاجتاد الحلول للمشاكل المستجدة والتي كانت تزداد تعقيدا سنة بعد أخرى . وعده في المهمة التي لسطح بها في هذا العهد كل من بوسلهم بن علي ومحمد الخطيب ومحمد بركاشي .

فيانتمية للأعمال الدبلوماسية الجليلة التي قام بها بوسلهم ، نذكر توقيعه على معاهدة الصلح بين المغرب وفرنسا في 10 سبتمبر 1844 على إثر هزيمة إيبي (7) . ثم توقيعه في السنة التالية ، بناء على تفويض من السلطان ، على اتفاقية مع ممثلي كل من السويد والدانمارك ، نصت على إلغاء الاتاة السنوية الماروسية عليهما منذ عهد سيدي محمد بن عبد الله (1757-1790) (8) . وبجانب هذا النشاط الدبلوماسي ، قام بوسلهم بدور آخر ، لا يقل أهمية عن سابقه ، ويتصل في إحاطة السلطان علما بالتحركات الأجنبية التي تتعدد التراب المغربي . وهذا ما انعكس على المراسلات الطويلة التي دارت بينه وبين السلطان خاصة فيما يتعلق بالتمثلعات الأجنبية التي احتللت الجزر الجعفرية (9) .

وعلى الرغم من هذا النشاط المكثف ، فقد كانت دار النيابة في عهد بوسلهم ما تزال متواضعة

بعضه لتطوان ووليتا امرها و أمر من بها علوشا في ذلك وقد حملنا على بعته وتوليتة غرضان أحدهما أن تطوان أعظم ثغور المسلمين ومقصدا لكل واحد من المسلمين ومن أجانبكم وهذا التقية له سبيل باعته على تشيية جميع الأمور على ما يناسب كل واحد ... والعرض الآخر هو جعله واسطة بيننا وبينكم بحيث كل من يعرض له منكم أمر خاص إما من جهتكم أو جهة دولتكم فليعرضه عليه ويتفاوض معه لأنه أعلم بأحوالكم وهو يبعث لنا أمراتكم وعلى يده ياتيكم الجواب من عندنا ليكون كلامكم الذي تذكرون له يصلنا على التمام وكلامنا يصلكم كذلك... (4) .

فقرى إذن أن المولى سليمان قد جعل عامل تطوان وطبقة واسطة لا غنى عنها بينه وبين الفناصل ، واضعا بذلك اللبنة الأولى للمؤسسة المخزنية الجديدة التي سترى الدور في عهد خلفه المولى عبد الرحمن (1822-1859) . والتي ستعرف بدار النيابة السعيدة بطبقة .

لقد كان من شأن تعدد علاقات المغرب مع أوروبا في عهد هذا السلطان أن ازدادت الحاجة إلى التفرغ في طبقة على خليفة مكلية لوزارة البحر (الخارجية) ، تتعامل القضايا الدبلوماسية نيابة عن المخزن . وقد أسندت مهام هذه المؤسسة في 1048 إلى بوسلهم بن علي أزطوط ، باشا طبقة والمرالشي . وعند وفاته في فبراير 1851 ، تم تعويضه كخائب للسلطان من طرف محمد الخطيب الذي أصبح كذلك مكلما ، في يونيو ، بوظيفة باشا طبقة . وفي أبريل 1854 ، وبناء على طلب هذا الأخير ، فصلت الوظيفتان ، فاحتفظ الخطيب بوظيفة الخائب السلطاني ، في حين تم تعيين محمد بن عبد الصالك الريفي عملا على طبقة . وفي 1862 ، تولى شؤون النيابة محمد بركاشي وفل على رأسها إلى غاية 1886 . حيث عين المولى الحسن الحاج محمد العربي الطريس نائباً ، فبقي على رأسها حتى سنة 1908 ، وخلفه محمد الجباصي ، الذي تولى مباشرة شؤونها إلى أن تم تعويضه في العهد اليوسفي بمحمد بن عبد الكريم التازي (5) . الذي أصبح مندوبا للسلطان في طبقة .

الموظفين . اتأملت لسانيا شبكة قنصلية في أهم المواني . وفي 1863 ، أصبح ممثلها في طنجة يحمل لقب وزير مقيم . ولم يقتصر الأمر على لسانيا وحدها ، فمذ 1860 بدأت الدول الأوروبية الأخرى المثلة في طنجة توسع من مستوى تمثيلها الدبلوماسي ، وتغزز شبكتها القنصلية . وقد انعكس ذلك على مواقف الممثلين الأجانب الذين أصبحت مطالبهم تقدم بلهجة التهديد (13) . وكنتيجة حتمية لهذا الوضع ، فقد ضعف موقف النائب السلطاني بطنجة ، ولم يعد قادرا على الصمود أمام تحديات الهيئة الدبلوماسية . وهكذا فإن دار النيابة السعيدة التي أسست بهدف الحد من التغلغل الأجنبي في المغرب ، أصبحت المقصر الذي يأخذ فيه هذا التغلغل الصيغة القانونية .

فبعد التوقيع على معادتي 1856 و 1860 ، وقع النائب محمد بركاش ، مع الممثل الفرنسي بكارلارد على اتفاقية 1863 ، وهي من أخطر المعاديات التي وقعتها المغرب مع أوروبا في القرن الماضي ويكتفي أن نورد ما غاله الأستاذ ميج في هذا الصدد لئلا نؤكد من خطورتها : « لم يسبق للمخزن أن أبرم وقفا ذا عواقب خطيرة كهذا ، والسبب في ذلك يرجع إلى غلط في تقدير الوقت و وزنه أكثر مما يرجع إلى خطورة الوضع السياسي » (14) .

وبجانب الامتيازات الممنوحة للأجانب ، والتي كانت تمر عن طريق دار النيابة ، مثلت هذه المؤسسة خطورة أخرى على السيادة الوطنية ، بطريقة غير مباشرة . بانفتاحها الفرض للممثلين الأجانب بالتدخل جماعيا في الشؤون المغربية ، واضعة بذلك الدواة الأولى لتحويل القضية المغربية . لقد بدأت مؤشرات هذا التحويل منذ 1840 ، بنائس مجلس صهي دولي بطنجة (15) ، وأيضا سنة 1865 بالتوقيع على اتفاقية منارة رأس إسبارتل (16) ، إلا أنه لن يأخذ بهذا مقلقا إلا على عهد المولى الحسن .

ب) في عهد المولى الحسن (1873-1894)

ظلّت قضية الحماية القنصلية في العهد الحسني شغلا شائلا بالنسبة للسلطات المغربية . لأن

من حيث التنظيم والتأطير . إلا أنها ستزداد تعقيدا في العقود التالية بتعدد علاقات المغرب بأوروبا ، وستضم بالإضافة إلى النائب وخليفته ، عددا من الكنايب والمترجمين والأعوان . وهذا ما كان عليه الأمر عندما تولى شؤونها محمد الخطيب سنة 1851 (10) .

في هذا العهد ، كانت أوروبا تعمل جادة لاضفاء الصيغة القانونية على تسربها التجاري إلى المغرب ، فاضطلعت دار النيابة بمهمة تلميف مطالبها ، ومحاولة الوقوف أمام تحدياتها . غير أن محاولاتها كانت تبوء بالفشل أمام الأساليب المكيانيكية التي كان يلجأ إليها ممثلوها . وكانت إنجلترا أول دولة تتوج جهودها الدبلوماسية في هذا الميدان بالتشاور معاهدة جديدة من المخزن . وكانت المفاوضات (11) التي دارت في دار النيابة تصد التوقيع على هذه المعاهدة جد طويلة . فقد بدأت منذ 1853 ، في حين لم يتم التوقيع على النص النهائي إلا في 9 دجنبر 1856 . وهي تعد من أخطر المعاديات التي وقعتها المغرب مع أوروبا . إذ أنها فتحت أبواب البلاد على مصراعيها أمام التسرب الأجنبي ، كما أنها أثكت مضامع الدول الأوروبية الأخرى .

وهكذا ، فلم تضي سوى بضع سنوات ، حتى نشبت حرب تطوان سنة 1859-1860 ، التي شنتها لسانيا على المغرب لانتزاع امتيازات جديدة منه . وكان على النائب محمد الخطيب أن يوقع معها على اتفاقية 26 أبريل 1860 (12) التي نصت على توسيع رقعة احتلالها في سبتة ومليلية ، والتنازل لها عن حق الصيد في المياه المغربية الجنوبية . هذا فضلا عن تعويض حربي بأعض ، سيضطر المغرب إلى الاستدانة من إنجلترا لتسديد نفقة ، في حين أن للنصف الآخر سيتطلع من مداخيله الجبركية طيلة ربيع قرن .

لقد تمخضت الحروب الامبريالية المغربية ، والاتفاقيات التي أعقبتها عن تغيير جذري في طبيعة العلاقات المغربية الأوروبية . وأدت إلى انعكاسات سلبية في الحياة الداخلية . وكان استقرار موظفين لسان في المواني المغربية . لانتطاع نصف الطامعين قصد تسديد تعويض الحروب ، من أبرز المؤشرات على هذا الوضع الجديد . ولمرتبة هؤلاء

**ج) في عهدي البولي عبد العزيز (1894-1908) ،
والبولى عبد الحفيظ (1908-1912)**

عندما تولى البولى عبد العزيز الحكم بعد وفاة
يا أحمد سنة 1900 ، كان سنة لا يتجاوز 19 سنة
وكان يمتاز بالذكاء ، وبالتطلع إلى الإصلاحات .
إلا أنه كان يفتقر إلى الخبرة ، كما أن انزعاجه عن
الشعب تمخض عن نتائج وخيمة ، حيث أن تصرفاته
مخالفة للعامة للمحافظة ، واستزداد شعبيته
نقلها بعد فشل الإصلاحات التي حاول القيام بها
تحت اثراف إنجلترا .

وكان من شأن هذا الفشل أن فتح المجال أمام
الجهة الدبلوماسية الفرنسية . فتمت قيادة وزير
الخارجية ولكسي ، وضعت فرنسا إستراتيجية
ديبلوماسية تستهدف بسط سيادتها على البلاد .
وعلاوة وبعد الاتفاقيات الثنائية التي عقدها مع بعض
الدول المهتمة بالغرب (إنجلترا ، إسبانيا ،
إيطاليا) ، وجهت سفيرها بطبعة طائيفي إلى فارس
سنة 1905 لفرض برنامج من الإصلاحات على البولى
عبد العزيز . غير أن الموقف الحازم الذي اتخذته
ألمانيا ضد هذا البرنامج أزعج فرنسا على قبول عقد
مؤتمر دولي خارج المغرب لبحث في القضية المغربية .
فكان مؤتمر الجزيرة سنة 1906 .

في هذا العهد إذن كان من الطبيعي أن تلعب
دور التباينة السعيدة بطبعة الدور الأول على الصعيد
الدبلوماسي . فكانت المفاوضات مستديرة بينها وبين
معنى الدول الأجنبية ، كل على حدة ، سواء لتبليغهم
احتياجات المخزن على انتهاكات الترابية لحدوده ،
أو لدراسة مشاكل الحدود ، ثم النظر في المطالب
المختلفة التي كان يتقدم بها للسفراء الأجانب فيما
يخص دولهم أو جالياتهم الأوربية المقيمة بالمغرب .
وكان النائب محمد الطريس يحل هذه القضايا على
السلطان ، مبدئيا رايه ، ومقترحا الحلول . كما كان
ينقل أجوبته والرسد لحسم القضايا المطروحة
غير أن أهم حدث شاركت فيه دار النيابة في شخص
رئيسها ، هو مؤتمر الجزيرة .

وقد تزايدت المشاكل المطروحة على دار النيابة
وتضخمت مقاديرها ، بعد مؤتمر الجزيرة نتيجة
للأحداث الخطيرة التي شهدتها الساحة المغربية ،
من 1907 إلى 1912 . وكان محمد الجاسم الذي عينه

السلطان كان يعتبرها وراء جميع المشاكل التي
قامت بين المغرب والدول الأجنبية . وحرصا منه
على خوض المعركة الدبلوماسية في ظروف حسنة .
أولى السلطان الحاج الزبدي سنة 1876 إلى بريطانيا
وفرنسا وبلجيكا أملا في كسب تأييدها ، واستمررا
لسببسة للتدافع التي كان يتجهها . وفي السنة
التالية أمر النائب محمد بركاش بفتح المفاوضات في
طبعة مع الهيئة الدبلوماسية . وقد وجه هذا الأخير
مذكرة إلى هذه الهيئة تتضمن 20 نصلا . والذي
يهمنا في هذا المجال هو خطورة اجراء مفاوضات
جماعة مع اللولب الأجانب بدار النيابة بطبعة .
ذلك أن قرار عرض مسألة الحماية أمام الهيئة
الدبلوماسية والتخلي عن المفاوضات المندرة التي
كان يجريها المخزن حتى هذا التاريخ ، قد تمخض
عن نتائج خطيرة حيث أنه فتح الباب أمام تدويل
القضية المغربية ، كما يقول الأستاذ صبيح (17) .

وبعد فشل المفاوضات بطبعة ، أصبحت قضية
الحماية الفصلية على مؤتمر دولي انعقد خارج
المغرب . ويتعلق الأمر بمؤتمر مدريد (1880)
الذي شارك فيه محمد بركاش . وقد انتهت اشغال
هذا المؤتمر في 3 يوليوز بالتوقيع على اتفاقية
تتضمن 18 نصلا . غير أن المؤتمر لم يوافق على
الإصلاحات التي كان المغرب يعقد آماله عليها .
بل أن حق الحماية تموز بعد المؤتمر حيث اعترف
به رسميا باتفاقية دولية . من جهة أخرى ، فإن عقد
مؤتمر خارج المغرب ، وإدراج عدة قضايا مغربية في
جدول أعماله ، كقضية التجنس والفرنلث والحرية
الدينية ، كان يعني أن المغرب أصبح يعيش تحت
نوع من الوصاية الدولية (18) .

مع ذلك فقد نجح المولى الحسن في الاستفادة
من تضارب الدول الاستعمارية ونفاسها للمحافظة
على استقلال البلاد . وفي هذا الاطار ، لعبت دار
النيابة السعيدة بطبعة ، دورا أساسيا فكانت تعتمد
نارة على وزير إنجلترا هي لانشال المشاريع
الفرنسية للتوسعية ، وطورا على وزير ألمانيا
طاطيخ ... إلا أن الوضع سينقلب بعد وفاة المولى
الحسن سنة 1894 ، وخاصة بعد وفاة حابيه
يا أحمد سنة 1900 . عندما سيؤول الأمر إلى المولى
عبد العزيز الذي تولى مباشرة الحكم بدون تهيؤ
سابق .

فاس و مراكش ، وتأخير وصول رسائلهم لربح الوقت . غير أن هذا الإجراء جاء بنتيجة معاكسة ذلك أن الهيئة الدبلوماسية ، التي تحولت إلى سلطة مستبدة منذ عزيمتي ليسلي وتطوان ، أصبحت قادرة على فرض إرادتها على النائب السلطاني بالمدينة . وبالتالي انتزاع الامتيازات المختلفة منه ، دون استعمار المخزن . ونمة نتيجة خطيرة أخرى وهي خلق مواقع ارتكاز لتدويل القضية المغربية .

المولى عبد الحفيظ على رأس دار النيابة الطنجية سنة 1908 ، آخر نواب سلطاني يتولى هذه المهمة قبل إعلان الحماية .

الخاتمة

لقد كان الغرض من تأسيس دار النيابة السعيدة بحجة هو الحد من التسرب الأجنبي بحصر مقر الدواب الأجنبي في نقطة ساحلية بعيدة عن العاصمتين

الهوامش

- (9) الوثائق ، ج . 2 ، ص . 136 - 152 .
- (10) محمد داود ، « تاريخ تطوان » ، ج . 7 ، ص . 20 .
- (11) Miège (J.L.), « Le Maroc et l'Europe », Paris, 1962-63, t. 2, p. 261 sq.
- (12) Rouard de Card (E.), « Les relations de l'Espagne et du Maroc pendant le XVIII^e et XIX^e siècles », Paris, 1905, p. 194.
- (13) Miège (J.L.), op. cit., t. 2, p. 386.
- (14) Ibid, p. 404.
- (15) محمد الأمين البزاز ، « المجلس الصحي الدولي بالجزيرة (1792-1929) » ، رسالة دبلوم الدراسات العليا ، نوقشت بكلية الآداب بالرباط في 25 أبريل 1980 .
- (16) De Rouville, « La construction d'un phare au Maroc (Cap Sparrel), il y a 60 ans » in Annales des ponts et chaussées, 1922, IV, p. 57-71.
- (17) Miège (J.L.), op. cit., t. 2, p. 402.
- (18) Jean - Claude Allain, « Agadir 1911 », Paris 1976, p. 14 sq.
- (1) محمد داود ، « تاريخ تطوان » ، تطوان . 1975 . ج . 7 ، ص . 19 .
- (2) Ségur Dupeyron, « Rapport adressé à M. le Ministre de l'Agriculture... », in Annales Maritimes, Paris, 1839, p. 827.
- (3) Caillé (J.), « Le Consulat de Tanger », Paris, 1967, p. 28.
- (4) Arribas Palau (M.), « Muhammad Ibn Usmán designado gobernador de Tetuán a finales de 1972 » in Hespéris - Témuda, vol. 2, (1961), pp. 119-120.
- (5) مديرية الوثائق الملكية بالرباط ، محفلة طبعة ، مقاد 2 .
- (6) Stuart (J.H.), « The international city of Tangier », Stanford - California, 1931, p. 110 sq.
- (7) الوثائق ، الرباط 1976 ، ج . 1 ، ص . 465 .
- (8) محمد الزعاب بن منصور ، « أعلام المغرب العربي » ، الرباط 1979 ، ج 2 ، ص . 190 .

الظروف العامة للصوصية في مغرب القرن التاسع عشر ومشكلة الامن بطنجة

للصوصية ، بل أصبحت تنافسها في هذا الميدان
« بلاد المخزن » التي كانت ملقومة بالصوص على
طول الصالك التجارية وحتى في أحواز المدن ،
بما فيها الماصتان غاس وراكش .

— وثالثا للمشاكل الجديدة التي طرحها أمام
المخزن . فبالاضافة الى أنهم اقتصوا مضاجعه
بتهددهم الأمن العام ، فلهم تسببوا في قيام ازعاجات
دبلوماسية شائكة مع القوى الامبريالية نظرا ، من
جهة ، لتواجد جاليات اوروبية هامة في البلاد ، ومن
جهة اخرى ، لاتساع عدد كبير من الرعايا المغاربة
عن الساطة الشرعية عن طريق الحماية الفرنسية .

وليس غرضنا في هذا العرض الاحاطة بجميع
مظاهر تدور الأمن في مغرب القرن التاسع عشر ،
بتدر ما نريد التركيز على نقطتين اساسيتين :

— الظروف العامة لانتشار للصوصية وتدرى
الأوضاع الأمنية في الفترة المذكورة .

— مشكلة الأمن بطنجة باعتبار هذه المدينة
مقرا لهيئة الدبلوماسية ولاكبر جالية اوروبية في
البلاد .

1) العوامل العامة لانتشار للصوصية وتدرى الأمن

من المعروف ان مغرب للصوصية يشتد ويتدرى
في ظل ظروف معينة ، منها انتشار الكوارث الطبيعية

تعد للصوصية ، كما يقول برودل (1) ،
ظاهرة قديمة في عالم البحر الأبيض المتوسط . فقد
ظهرت بظهور مجتمعاته الأولى ، ومنذ ذلك الحين لم
يأفل نجمها . وهي ما تزال متفشية في مجتمعاتنا
المعاصرة .

واذا كان التاريخ العام قد اعرض عن هذه الظاهرة
واعتبرها ، شيئا ثانويا ، من اختصاص رواد الاساطير
والقصص ، فاننا نجد في اليوم قد بدأت تستأثر
باهتمام متزايد من قبل الباحثين ، ليس لمص
المشاكل التي اثارها أمام الحكام ، أو لتهددها الأمن
العام ، وإنما أيضا لما تطلعت عليه من جوانب
اجتماعية وسياسية .

وبالطبع ، فان تاريخ المغرب ملي بالصوص
ونطاق الطرق ، شأنه في ذلك شأن باقي البلدان
الأخرى . الا أننا نلاحظ ان القرن التاسع عشر يمثل
مركز الصدارة في هذا الضمار بالنسبة للقرن
السابق .

— أولا لكثرة الصوص وجرائهم ، وتوفرهم
على الاسلحة المعاصرة مما جعل بعضهم يتحولون الى
« سادة » للقائمين ، يضطر المغرن الى الدخول معهم
في مساومات تزيد من صيتهم وتقوهم .

— وثانيا ، لانتشارهم في جميع مناطق البلاد ،
بحيث ان الأطراف ، أو ما يسمى بـ « بلاد السبغة » ،
وهي مناطق شهيرة بأعمال الذهب ، لم تعد تحتكر



الوسائل . فتكثر بذلك أعمال النهب والسلب وتطغى الطرق .

وقد كانت الدولة المغربية . منذ تأسيسها . بفضل تولد مولدها العالي على كنفه . استمدت تصد التخلف من وطأة الكوارث الطبيعية . فعملت نسيجا على تقليص موجة التدمير والسطح . ولعل النص الذي أورده الزياتي في معرض حديثه عن مجاعة 1776-1782 خير مثال يمكن أن نورد في هذا الصدد . فنعلم أبرز هذا الورع ما ألم بالسكان من وبالات من جراء هذه المصيبة التي تشددت إلى حد أن الناس أكلوا العينة والخزير والأدمى . تعرض لموقف السلطان سيدي محمد بن عبد الله بها نصه :

« والسلطان في ذلك كله يكابد الشقاء العظام ويصبر على الجود الأموال والقتال . راتبا بعد راتب . إلى أن تخلصوا من المجاعة . وصلحت أحوال الجماعة . وكان رحمه الله قد رتب الخبز في كل مصر . يفرق على ضمته في كل حومة . وأسلف التنايل الأموال الطائلة ليتسبوا على ضعفانهم إلى أن يؤدوا زمان الخصب ... وأسقط رحمه الله في تلك المدة جميع الوظائف والعمائر من قبائل المغرب إلى أن عاثوا وتولوا . وكان بعض التجار يحملون الأموال من بر التصاري . فإذا وصلت أزمهم أن يبيعوها بشئ الذي اشتريت به رفقا بالصلحين وشفقة على التسلماء والصاكين » (4) .

أبهر أن هذا الدور الاجتماعي الذي كان يسطع به المخزن تنص إلى حد كبير في القرن 19 لمولاي سمود إليها بعد حين . فلم تعد القبائل تترك وشائها لمواجهه الموت البطيء . لئلا القحط . بل كانت تخضع لضرائب فاحشة تزيد من معنتها . ويكتفي أن تشير إلى أن الضرائب المفروضة على العشيرة في قبيلة دكالة سنة 1887 . تساعت ثلاثين مرة بالنسبة لما تنص عليه القوانين التبرعية (4 مكررة) . فكشفت هذه السياسة الجوانية الجائرة تزيد من تقوير القبائل وغلق الأجواء المناسبة أمام الفن واختلال الأمن .

(2) الانسداد الإداري

إذا كانت الكوارث الطبيعية عاملا على خلق البؤس وتدهور المدن والاضطرابات . فإن جور الإنسان على الإنسان في مغرب القرن التاسع عشر كان عاملا

من جذب ومجاعة وأوبئة . ومنها ضعف السلطة المركزية ومجزا عن ضمان الأمن . ومنها الظروف الاجتماعية غير السليمة كالتوسع الفروقات الاجتماعية بين الجماعير البائسة والأثنيات المحظوظة . ومنها أخيرا التدخلات الأجنبية وما يتبعها من مزاليم عسكرية وهزات اقتصادية واجتماعية .

وإذا ما نظرنا إلى الوضعية في مغرب القرن 19 . فإننا نجد جميع هذه العوامل مجتمعة ومتراكمة . مؤدية إلى موضي حقيقية على صعيد الأمن العام .

(1) الكوارث الطبيعية

على امتداد القرن . تلاحقت على البلاد . وبصفة دورية . سلسلة من الكوارث الطبيعية كانت تستنزف في كل مرة طاقاتها البشرية والاقتصادية . فبعد وباء الطاعون الذي ضرب المغرب مرتين في بداية القرن (في 1799-1800 وفي 1818-1820) . حدثت زلزمات غذائية علية بسبب الجفاف وذلك في سنوات 1825 و 1847-1850 . ثم تلاحقت هذه القحوبات الطبيعية في النصف الثاني من القرن وبلغت أشدها في سنتي 1868 و 1878 مع تفشي الكوليرا وانتداد وطأة الجفاف والجراد (2) .

وفي مجتمع عتيق . كالمجتمع المغربي . حيث لم تكن قوى الإنتاج متطورة بشكل يسمح بإيجاد مائش لمواجهة السنوات المجاف . كانت كل أزمة من هذه الأزمات تخلف ماضي اجتماعية تذكر بالحصول الدروعة التي عاشتها أوروبا سنة 1348 من جراء الطاعون الأسود . ويقدم لنا ابن زيدان مثالا عن ذلك . فيقول متحنا عن جفاف 1878 :

« ولما دخلت سنة خمس وتسعين بغي [المولى الحسن] مقيما بمراكش شلقة على رعيته لما دهمها في تلك السنة من جيب الطمر وارتفعت بسببه الأسعار وبلغ ثمن اللد من الفصح بمكناش أربعة عشر مثالا ففزع الناس واقتنوا وكساد أن يأكل بعضهم بعضا وصار المرء يفر من أخيه ولما وأبيه ويبيع الولد ولده ولا زال إلى الحين يضرب المثال بذلك السنة لا أعاد الله مثله على الأنام » (3) .

ففي ظل مثل هذه الظروف المعصية . حيث يسود القلق النفسي ويشدد الخوف على تأمين البقاء . كان كل فرد يحاول الحصول على غذائه بمختلف

آخر ساهم بتسبب لا يستهان به في انحراف نفس الأوضاع . ويرتبط هذا العامل بالفساد والتعسف الذي تميزت به الإدارة المغربية وقتئذ . هذا ما يلخصه الاستاذ عبد الوهاب بن منصور بقوله :

« حتى منتهى القرن 19 كان المغرب يحكم بواسطة أجهزة حكومية وإدارية عتيقة لا تستجيب لمعطيات العصر ... كما كان يدار من طرف وزراء وحكام وقادة جائرين ، و جل الموظفين لم يكن يتفاني عن عمله الحكومي أو الإداري راتبا معلوما . فلهذا كانوا يفتقرون أبديهم في الألفس والأموال ... ففي ظل جهاز حكومي وإداري متعفن كهذا الجهاز لم يكن ليوقع على الرعية إلا الظلم وبها لا الاستبداد . كما أن عجز الولاة المغاربة عن انصاف المظلومين كان يدفع الناس إلى الاعتماد على أنفسهم لانصاف أنفسهم » (5) .

وغير مثال يطلعا في هذا الصدد هو مثال الشريف أحمد الريسوني . فقد بدأ حياته بذنبي تربية دينية تقليدية كانت تنمي ، بمستقبل قار وحيات مستقيمة . إلا أن تسلط القوي على الضعيف وجو الارهاب الذي كانت تعيش فيه منطقة جبالية في نهاية القرن التاسع عشر ، غير مجرى حياته . فبعد حادثة السطو الذي تعرض لها أهله تبين له كما يقول الأستاذ عياشي ، أن وسيلة لأخذ الثأر ليست الكتاب وإنما البندقية ، (6) .

3) التسرب الأوربي

هنا كانت أهمية العوامل السابقة في ترويض الأوضاع الأمنية . فلها تعلق ثانوية بالمقارنة مع عامل التسرب الأوربي وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية .

نتميز العيالات التجارية مع أوروبا ، على أسس غير متكافئة ، أدى تدريجيا إلى تغيير البلاد وفي نفس الوقت إلى الاختلال بالتوازن القديم القائم بين مختلف الفئات الاجتماعية .

فتباحش الضرائب ، وارتداع الأسعار وتسرب الانتعاش النقدي إلى البوادي ، والمشاركات الزراعية مع المحبين أو الأوربيين . كل ذلك زاد من يؤس الكتل التروية ومن تصعيد حركة الهجرة إلى المدن الشاقلية . وحيث أن هذه المدن لم تكن قادرة على

إيواء كل الأفانبيين النازحين إليها ، فقد كان هؤلاء يقيمون في أحوالها في ظروف عيش قاسية . وفي هذه الأحوال نشطت حركة التصويسية ضد التجار والمستغلات الزراعية التي يمتلكها الحصريون .

انصف إلى هذا أن التدخل الأوربي أدى إلى أحداث شلل في دور المخزن كجهاز لحفظ الأمن وذلك لنشر القوي في البلاد استعدادا للتزو . فبالإضافة إلى أن القوى الأوروبية أرغمت خريفتها بإرغامه على تقديم ذعيرة الحروب التي شنتها عليه ، وعلى أداء تعويضات باهضة في شتى الطائفيات ، فانها خلقت امامه عزائل تقيت سلطته وحرعته من حرية التحرك كما يشاء . ومن بين هذه العزائل امتياز الحماية الفرنسية ، وهو عامل آخر ينبغي أخذه بعين الاعتبار في تفسير ترويض الأوضاع الأمنية في البلاد .

4) الحماية الفرنسية

شككت الحصانة الدبلوماسية التي كان يتمتع بها المحميون تهديدا مستمرا على أمن الأفراد سواء في ممتلكاتهم أو أرواحهم . فتتبدد الولاة المغاربة عن التدخل في شؤون هذه الفئة من السكان شجعهم على النهب والاعتداء ، وحتى القتل سواء في البوادي أو الحواضر .

ففي البوادي كان سيطرة التجار الأوربيين يشتركون للمنتجات الزراعية والمائية بعملة مزيفة أو باطلة الزواج (7) . ومن طريق المشاركات الزراعية أو تقديم القروض لثلاحين . كانوا يتسلطون على الأراضي الزراعية ويغتصبون مئاع المستغنين (8) .

وفي المدن ، حيث يوجد الفناصل الذين يحتنون بهم ويداعون عن مطالبهم وادعائهم المزعومة ، كان المحميون يرتكبون شتى المخالفات بما فيها التسلط على المقاربات الموجودة في ملك الناس وحتى في ملك الدولة . من ذلك أن الصمى الحاج محمد بن الحسن المديوني ادعى سنة 1888 أحقية في امتلاك كثير من المقاربات الممتدة في أحوال الدار البيضاء ، التي كان الأفانبيين قد تصبوا فوئها لزاولهم . وعلى الرغم من أنه لم يستطع الاداء ، بأنه حجة تدعم ادعائاته فقد تمكن بفضل الحماية الفرنسية وحدها من السيطرة على تلك المقاربات بعد تحطيم بسيوت المستغنيين وإعلانهم (9) .

الفك والنهب ونحوهما ، . غير أن المحبيين كانوا يضربون عرض الحائط بهذه التحذيرات سيما وأن الكثير منهم كانوا يعرضون أنفسهم عدا للنهب للصلابة بتعويضات خيالية .

5) تسرب الأسلحة المصرية

بالإضافة إلى أن المحبيين عملوا بتسريعاتهم واعتدائهم على تعزيز صلو الأمن في البلاد ، فإنهم قدموا للصنائين والساغطين من السكان وسائل العمل الضرورية لممارسة أعمال التصوصية وذلك بتعطيلهم لحركة تهريب الأسلحة . والحقيقة أن الأسلحة المصرية كانت قد انتشرت بين القبائل بطرق أخرى . فكثر من الجنود كانوا يبيعون سلاحهم خاصة في مواسم الحصاد (13) . كما كانت المحلات المخزنية تترك في الميدان عداويا جعل القبائل تتوغل على وسائل القتال المصرية منتزعة بذلك من المخزن أحد عناصر تفوقه عليها وهو السلاح المصري (14) . إلا أن انتشار الأسلحة استغل مع حركة التهريب التي كانت تعارس سواء في الجنوب أو الشمال حيث كانت تسرب الأسلحة والذخائر بكميات هامة عن طريق سبحة ومغلية وطبقة (14 مكررة) . وقد أصبحت حركة التهريب هامة تجارة مفتوحة يتعاطى لها المصريون على نطاق واسع (15) . فممارسة ناذب قنصل ألمانيا بالرباط كانوا يبيعونها علانية لقبائل زموه وزعير ، وكان أحدهم وهو الصمى ولد مولاي الشراوي يشتك في السويقة حانوتا خاصة لبيهما (16) . وفي الشمال لشهر في هذا المجال محمي برتغالي يدعى احمد بو كرايس الذي كان يبيع الأسلحة خاصة في قبيلة تسمسان (17) .

أخي من الليبان أن حركة تهريب الأسلحة لم تكن تقتصر على الجانب التجاري . بل كانت تعمل على تشجيع الثورات وغلق جيوب لقمود (18) .

نتيجة للعوامل السابقة الذكر ، تدرت الأوضاع الأمنية في البلاد بشكل خطير مما كرس أطروحة « القوضى المغربية » التي ركز عليها كتاب الحقبة الاستعمارية لتدوير لغزو البلاد . وحول هذا الوضع ، فتوفر على كثير من الروايات سنقتصر هنا على ذكر بعضها ، طالما أننا سنتناولها في دراسة جامعة .

لقد لاحظ ميج أن القوالت التجارية منذ حرب تطوان أصبحت غير آمنة من هجمات القبائل في

وكانت هذه الممارسات التنصيفية تخلف موجة من السخط والتدمير وسط السكان . وكثيرة هي الشكاوي التي كانت تنقل على المخزن في هذا الشأن . وإمام عجز هذا الأخير عن وضع حد لتحديات المحبيين ، لم يبق أمام المظلويمين والصنائين إلا الاعتماد على وسائلهم الخاصة ، فإذا كان الخاصة من القبلاء قد شنوا عليهم الحرب فيما يخشون من غلب ويقتلون من دروس للوعظ (10) ، فإن العوام ردوا الصاع صاعين بممارسة أعمال النهب والقتل ضدهم .

ومما زاد من حدة هذا المشكل أن المحبيين أخذوا بكثير من العادات المغربية المتعلقة بضمان سلامة الصنائيرين .

للمخامين سلامة العرور حفظ الطريق ، كانت توجد على طول المسالك التجارية أماكن معينة ، للتزائل ، يتناضى أصحابها من التجار العاوين ميلقا بسيطا مقابل قيامهم بالحراسة . غير أن المحبيين أخذوا بهذه العادة بالتمتعهم عن دفع واجب العرور ، كما تنصح عن ذلك الرسالة التالية الموجهة من سيدي محمد إلى بركاش :

« فقد تشكى أهل التزائل بقرب الرباط بأن الجمالة أصحاب التصاري يأخذون من أصحابهم بطاقتي ويعرون بها عليهم ولا يظنون حق التزائل ثم يبيعونها لجمالة آخرين ليسوا من أصحاب التصاري ويسلكون بها مجانا ولا حاول أحد منهم مخالفتهم بحق التزائلة يرمون بعض حواتجهم ويدعون أنهم نهبوهم حتى صار أهل التزائل لا يقدرون على مخالفة جل الناس بحق التزائلة خوفا على أنفسهم ... » (11) .

ومن الأساليب الأخرى التي كانت تروى لحفظ سلامة الصنائيرين تحجير للتجار من مقبلة السفر في ساعات متأخرة من النهار . وقد استصدر قائد أحوتر فاس العربي ولد أبا محمد ظهورا خاصا من الموار الحسن سنة 1294-1877 ينص على « منع القوالت من مجاوزة التزائل في ذلك الوقت الذي هو مظنة القطع والانتهاك والاستعراء عليهم (التجار) والذالهم ومن أبي يشهد عليه الانتفاع لتكون نصيبته على رأسه » (12) . وكان الولا يمسحون هذا الاستعراء خاصة في السنوات الجفاف و « احتياسا الأمطار المشغلة لأهل البادية » بالبحث عما يقصون فيه من

الطرق الرابطة بين تطوان وفاس (19) . وجاء في تقرير ديبلوماسي مؤرخ في 1880 أن عدم الأمن قد استعمل في المناطق الداخلية وأن « اليهود وكذلك المسلمين وحتى الشرفاء الحاملين لبطاقات الحماية أو الجنسية كانوا ضحايا للاعتداءات » (20) . وتخبرنا وثيقة مغربية مؤرخة في 1301 أن أعمال النهب في أحوال فاس ومكناس « أمر معروف ومنتشر معروف » (21) .

وحول تردى الأوضاع الأمنية في أحوال المدن الشمالية ، تقدم لنا الحالة في الدار البيضاء ، مثلا واضحا عنها . ففي رسالة وجهها الولي الحسن إلى الحاج العربي بويشة بتاريخ 5 فبراير 1886 ، نجد ما يلي :

« فقد بلغ لعلنا الشريف أن السرقة والنهب تفاش امرعا هناك حتى بلغ السيل الزبى ولستوى في ذلك النهب والرمي وصارت سرقة من شياطين الانس على ذلك متتابعين واحداق القصب والنهب والهيم والاختلاس متتابعين وعلى حصن الاموار متصورين لا يبالون برفيق ولا يخافون سطوة قوي وتامر رقيب اذا فوق اليهم سهم الاستيصال المصيب كانتهم لبسوا من الأمن درعا وتفتخوا من ظلال صرف للمواخلة والضرب على ابدعهم ملحا معنا » (22) .

وقد تحدث المؤرخ محمد داود عن مشاكل الخصوص بالقبائل الجبلية بشمال البلاد بما نصه :

« وهذه القبائل البدوية يعيش سكانها ، إما في زراى واسعة لا يرون فيها الا السماء والنفا ، وإما في سواح الجبال لتساقط التي لا يشامون معها الا الاتجار والسراب ، أو البحار والسحاب . . . فتكتسب اجسامهم قوة وصلابة ، ويتعودون الحرية في كائهم وحياتهم ينفق البعض منهم عند حدودها القاتونية ، ويتجاوزها البعض الآخر معتزا بقوة بدنه ومثاقته سلاحه ، يعضده في ذلك ضعف التوزيع الجغسي والسلطاني ينتفع اعتادات ، وتضيق ارواح واموال ، وتتفكك اعراف وحرمات ، وتتشاب مشاكل وخسوسات » (23) .

ومن بين القبائل الشمالية التي استغلت بأسلح السلب والسرقة قبيلة بني بدر المجاورة لتطوان والتي كانت تعارض عملياتها ضد القوافل العازة بديارها الواقعة على بعد 10 كلمترات من المدينة . وقد

استندت مجموعات بصفة خاصة في بداية القرن العشرين (24) . ثم هناك قبيلة اتجرة التي بزغ فيها كثير من رؤساء المصاليات . فبالإضافة إلى ولد الحمام والدولاس ، علا شان أفراد عائلة بولعيش ومحمد أحمد ومحمد العربي . كانوا يمتصون بشدة بني مزلة من ريع الغايوبين بقبيلة اتجرة . وقد ذاع صيتهم في الصحافة الإسبانية وعرفوا بلقب (Valientes) . وكان صرح عملياتهم

طريق سبتة وتطوان كما انهم كانوا من بين كبار القصوص الذين حددوا أمن طنجة في بداية القرن العشرين (25) .

2) مشكلة الأمن بطنجة وجنور الشرطية الحولية بالمدينة

في الوقت الذي كان فيه المغرب ما يزال محاطا على سياسته للكاملة ، كانت شؤون الأمن في طنجة ، كما هو الشأن في باقي المدن المغربية الاخرى ، من اختصاص السلطة المحلية وحدها . وكان العامل يتوفر على حامية مغربية من 500 جندي ، ترتبط بالقتصة . وكان ينتخب عددا منها لضمان الأمن في الدار ، كما ينتخب عددا آخر من التراس لحراسة الأماكن الرئيسية في القل ، وقد يعززهم بالجنود عند الاقتضاء (26) . غير أن مهمة هذا الجهاز تعقدت بعدما اختيرت طنجة لتكون مقرا للبعثات الدبلوماسية ، وبعبء بدأ يتقاطر عليها عدد متزايد من الأوربيين . وقد بدأت المؤسسات الأولى لهذا الشكل منذ نهاية القرن 18 . ففي 1797 ، ونابغا لسلامة الأوربيين ، طالب عامل المدينة الهيئة التنفيذية بالآسح طائلا لزعايها بالخروج بعد الساعة الثامنة مساء (27) . مع ذلك ، فقد لاحظ الفرنسي كوشولي (Cochet) في بداية القرن 19 أن المسيحيين كانوا يتعرضون يوميا لأخطار النهب والاعتداء (28) . غير أن الشكل لم يتخذ درجة كبيرة من التطورة الا في النصف الثاني من القرن مع تزايد عدد الأوربيين الوافدين على المدينة . فقد كان هؤلاء ، كما يقول الأستاذ داود ، « يجهلون أنهم في بلد غير بلدهم ، وبين الناس يخالونهم في الجنس واللغة والدين والأخلاق والعوائد . نكاثوا يسنون من السفن ويمطون لأنفسهم من الحقوق والحرية ما ليس لغيرهم » (29) . ومن مقام هذه العقلة أن الأوربيين ادخلوا عاداتهم المعتادة بتقاليد

البلاد . ففتحوا الحانات ، داخل المدينة وخارج اسوارها . وشاءوا لتربية الخنازير وتركوها تتنقل داخل الأزقة وتعتب فسادا في الأجنحة وحتى في الطفرة الاسلامية . أضف الى هذا أن عددا كبيرا منهم كانوا من المغاربة ومن الموزون الذين لا مورد لهم الا للتوسعية والتهريب ، خاصة الإسبانيين الذين كانوا يشكلون اكبر جالية اوروبية في طنجة .

وقد كانت هذه التصرفات تقابل باستمزاز السكان وسخطهم سيما وانهم كانوا يرون فيهم أعداء متربصين ببلادهم و ، كل ما يفعل بهم مشروع مباح ، مما أدى الى حالات من التوتر والتجتر والاعتداءات . واتاح الفرصة بذلك أمام تدخل القوى الأجنبية في شؤون المدينة بدعوى حماية أمن الأوروبيين .

وكان هذا التدخل يقتصر في البداية على ممارسة الضغوط على السلطات المغربية لتنفيذ المعويات التي تعيها في حق « المعتدين » .

ففي غضون 1832 ، وبعد تعرض ملاح اسباني لاعتداء ، وصف يائه جد شنيع ، طالبت الهيئة القضائية بجلد المتهم ثم الطولف به في أزقة المدينة وسوقها . وبعد أن تبين لها تحذر تطبيق هذا النوع من العقاب ، نظرا لأن التقاليد لم تكن تسمح به الا في حالة سرقة ، فانها طالبت بتنفيذ عقوبة الجلد امام قصر العاصل . وأمام التهديد ، اضطر هذا الأخير الى الرضوخ (30) .

وفي 1851 ، وبعد مقتل الفرنسي بول ري بطنجة (Paul Rey) قدم التتصل الفرنسي جسر سميت (Jagerschmidt) اندرا الى الممثل السلطاني محمد الخطيب باعدام المتهم وتقديم تعويض باعطاء . وأمام التهديد باحضار الاسطول ، ومساندة جميع القناصل لزميلهم الفرنسي ، تم تنفيذ الحكم في سوق الخينة وبحضور الأوروبيين (31) .

وبالإضافة الى التدخل في التشريع المغربي ، كانت الهيئة الدبلوماسية تتدخل باستمرار لدى السلطات المغربية مطالبة بتعزيز جهاز الأمن المحلي ومعالجة ، بكثرة وقوع السرقات بطنجة من عدم جعل السنة الكاثنية فيها وضبط امرا ، . وكانت هذه الأعمال للتوسعية قد تكاثرت بالفعل وأصبح كثير من الاسبانيين يتعاملون لها ، والحراسة الرضي الاصماني المحدد اتهمت السارة الاسبانية على عبادة

خطيرة سنة 1889 بتأسيس نوع من الشرطة الاسبانية بقيادة كميل بونلي (32) . الا ان ذلك لم يجد نتيلا . وهكذا فقد تدخل كثير من النواب الأجانب لدى المخزن في اواخر 1889 لتقديده من جديد الى « احوال امان العام بطنجة الغير منتظمة والغير منظمة » ، مطالبين بضرورة « جعل الحرس القانوني لحفظ وصيانة السكان » (33) . وبناء على هذا التدخل ، اصدر المخزن اوامره الى كل من النائب السلطاني محمد الطريس وعامل المدينة وسليمة عبد الكريم بربشة لايجاد تسوية مرضية للمشاكل . وقد وضع هؤلاء قانونا جيدا نص على ما يلي :

(1) - الزيادة من عدد حرس الليل داخل المدينة ، على أن يربط بعض الحرس في اماكن خاصة وأن تقوم دورية بالطولف في أنحاء المدينة خلال الليل .

(2) - وضع أربعين حارسا في اماكن مختلفة خارج المدينة : في الشاطئ ، وفي الأماكن المأهولة وفي الطريق الرابطة بين الشاطئ ، و سوق برا ، . وفي السوق ، وفي طريق ناس (السمادي) ، وفي المصلى ، وفي الحس الذي يوجد به المستشفى الاسباني الجديد ، وفي طريق الجبل ، ومرشان (34) .

وعلى ما يبدو فان هذا المشروع ظل حبرا على ورق مما ترك المجال مفتوحا أمام تدخلات الهيئة الدبلوماسية .

وقد خطت هذه خطوة حاسمة في هذا المجال في بداية 1892 . ففي هذه السنة قامت بمسمى جديد لدى المولى الحسن ليس نصب لتعزيز الشرطة المحلية ولما كذلك لاسناد نيابتها الى ضابط اوروبي . وهذا يعني ان السفراء الأجانب كانوا قبل 15 سنة من عقد الجزيرت الذي منح فرنسا واسبانيا اعتبارا الشرفاء في بعض الموانئ المغربية ، انزل تد مطالبوا المخزن بتقديم تعويض مماثل فيما يخص مدينة طنجة (35) .

وقد حاول السفير الإنجليزي سميت (Smith) خلال سفراته الى فاس ، التي لغدت من 12 ماي الى 13 يونيو 1892 ، الضغط على المولى الحسن من أجل الاستجابة الى هذا الداء . وفي المذكرة التي وجهها الى السلطان في الموضوع اشار الانتباه الى أن اعجاب شرطة طنجة في طنجة من شأنه أن يعرض المخزن لمشاكل لا حصر لها ، وعن تم فقد نصحه

وكن من شأن هذه الإجراءات أن تكون فعالة وكفيلة بحفظ الأمن لو أن الأمر كان يمتنع بمدينة يخضع جميع سكانها للسلطة المغربية . إلا أن قطاعا واسعا من هؤلاء السكان كانوا ينتمون عن السلطة الشرعية في البلاد من محبين وأوربيين . وعند ارتكابهم لأحد الجرائم ، كانت السفارات تتدخل لحمايتهم . وفي أقصى الحالات كانت تقوم بإبعادهم عن المغرب ليعودوا إليه من جديد بعد أن تهدأ الفتنة التي انتاروا . وبذلك فقد ظل مشكل الأمن مطروحا . وبعد أربع سنوات ، جات حادثة جديدة لاتارة الانتباه من جديد هي مدى خطورة الوضع . ففي 16 دجنبر 1896 تم اغتيال تاجر ألماني في أبواب طنجة نفسها ، وهو هسنر (Haessner) الذي كان يمثل أهم شركة ألمانية في المدينة . وتبين بعد التحقيق أن القاتل رجل إسباني وأن جميع شركته كانوا محبين (40) .

وعلى إثر هذه الحادثة ، عنت الهيئة الدبلوماسية جلسة خاصة في يوم 23 دجنبر 1896 ، أثبتت خلالها عدة مشاريع حول تأسيس شرطة دولية في المدينة .

وعكذا فقد صرح السفير البلجيكي انسباخ (Anspach) بأنه درس مشروع تنظيم شرطة دولية يتولى قيامتها قائد أوروبي . وأضاف بأن تأسيس هذه الشرطة سيكلف 120.000 مبيطة سنويا . وحيث أن السلطان كان ينفق 72.000 عنى حرس طنجة . فإن الأمر سيتطلب منه ، كما لاحظ السفير المذكور ، أن يقوم بتفسيحة جيدة قوامها 48.000 مبيطة . ولتوفير ظروف نجاح هذا المشروع ودفع المخزن إلى تبوله ، اقترح انسباخ بأن يقوم السفراء الأجانب بتدخل جماعي لدى المخزن لموضحين له أن تأسيس شرطة في المدينة سيسبب حدا للتوترات التي كان يؤديها عند كل حادثة سرقة أو قتل .

وقد اعتمد السفير الإسباني أوجدا (Ojeda) الفرصة لتعزيز مشروع جديد . فصرح بأنه أحاط بحكومة علما بالصعوبة التي تصطبم بها ممارسة الشرطة وسط الجالية الإسبانية التي تضم 7 إلى 8 آلاف شخص . وأن حكومته طلفت منه أن يقترح عليها مشروعا لاتامة حرس جديد . وأضاف بأنه لا يرى إلا حلا واحدا لهذه القضية وهو استقدام حرس بلنيين إسباني إلى طنجة لوضع حد لأعمال الإجرام .

بناليس مينة قوامها مائة أو مائة وعشرون رجلا يتولى المخزن أداء أوجرها على أن توضع تحت قيادة أحد القضاة الموجودين في خدمته بناليس . فهذه الطريقة ، يقول سميت ، سيتجنب السلطان المشاكل التي يمكن أن تنجم بين السفراء الأجانب ، إذ أن اختيار ضابط يوجد في خدمته لن يترك مجالا لاعتراض أي طرف ، (39) . ولما بأن الحادثة كانت تفسم منذ 1877 الضابط الإنجليزي ماك لين ، فإن سميت كان يستدرج السلطان إلى تعيين هذا الضابط في منصب قيادة الشرطة بطنجة وتحقيق أكبر المكاسب لبلاد (37) . إلا أن هذا المشروع فشل أمام معارضة المخزن ، وكذلك أمام مناصرة الهيئة الدبلوماسية كما يتجلى في موقف السير للرنسي أوبيني (Aubigny) خلال سفارته إلى فالس ، والتي جات مياترة بعد سفارة سميت . طالب هو الآخر بضرورة تأسيس شرطة بطنجة إلا أنه نصح السلطان بأن ينجز المشروع على يد المخزن ونفقاته ولا تسند قيادة الشرطة إلى أي اجنبي أوروبي مهما كانت الدولة التي ينتمي إليها (38) .

ومعما يكن من أمر ، فإن العولي الحسن اكتفى في اعتاب هذا التدخل بإصدار أوامره إلى السلطات المحلية بطنجة باستحداث حرس اضافي يختارون من بين الزنبيين وأن يتولى أمرهم قائد مغربي . وقد وجه لهذا الغرض للكتاب المختار بن عبد الله .

وقد تم بالفعل تنفيذ هذه الأوامر ، كما يتجلى ذلك من الرسالة التالية التي بعث بها المخزن إلى الهيئة الدبلوماسية :

« وأمرني أمره الله أن نجيبكم عن ذلك بأنه كان أصدر أمره الشريف لثايب السيد الحاج محمد الطريس وللمعالف ... بضبط أمر القوة بطنجة ووجه دام علاه للكتاب السيد المختار بن عبد الله ابن أحمد بسر . عدهما الأصلي والعدد المزيد فيها وبفعل على ضبط أمرها . فأجاب الثايب والمعالف المذكوران بأن عدهما القديم سرود وزيد عدد آخر لضبط أمرها وجعل عليها نايد من أهل طنجة وانها بما بالها المجهود في ترتيبها وضبط أمرها كما يجب بمحضر للكتاب المشار إليه بعضا شانهكم للنايب المذكور في ذلك ووجهها ورقة متفصلة لمددما الأصلي والمزيد وترتيبها في محالها وبيان اجرتها ... » (39) .

ثم تدخل سفيرة إنجلترا نيكولسون (NICOLSON) وصرح بأنه سيكون من الأفضل إقامة شرطة مغربية بتولّى رئاستها ضابط أوروبي يساعد ضابطان أو ثلاثة ضباط أجانب ، على أن تعمل هذه الشرطة تحت إشراف الهيئة الدبلوماسية .

أما القنصل الأمريكي فقد اقترح من جهته مشروعاً آخر لإقامة شرطة تحت قيادة مفتش سويسري يساعد ضابط من كل دولة لها تمثيل دبلوماسي في طنجة (41) .

غير أن روح المنافسة التي تهيمن على عقليّة السفراء الأجانب ، وتوهمهم من أن يؤدى المشروع إلى استئثار إحدى القوى بالتفوذ في المدينة ، أدى إلى فشل كل الاقتراحات ، وقد عبرت القنصلية الفرنسية عن هذه المخاوف بتولّيها : « ما لا شك فيه أن ضمان الأمن في طنجة شئ مرغوب فيه ، إلا أن زرع خلافات دولية في المغرب قد يشكل خطراً على المصالح الفرنسية » (42) .

لذلك فقد اكتفى السفراء الأجانب في أعقاب هذه المناقشات بتوجيه رسالة جماعية إلى محمد الخامس مطالبين فيها بتعزيز الأمن في المدينة ، وتنفيذ المشروع ، في الحين بلجده ، الذي تم وضعه سنة 1890 مع عبد الكريم بريشة . غير أن مشروع تأسيس شرطة دولية في المدينة ظل يبرود الأمان وي مطرح من حين لآخر على بساط الدرس داخل جلسات الهيئة الدبلوماسية ، مع استئصال ثودي الأوضاع المغربية في بداية القرن العشرين .

وأمام تدهور الأمن في أحوال طنجة ، قام المخزن سنة 1903 بمحاولة تعزيز الحراسة ومحاولة قطع الطريق بذلك أمام التدخلات الأجنبية . وهذا ما نتج عنه الرسالة التالية التي بعث بها عامل طنجة لصديق بركاش إلى الوالي عبد العزيز :

الهوامش

« إن هؤلاء التنبائات الجبلية المحقة بهذا التفرد ... ظهر فيهم خوف وطمش خرجوا به على القياس ، مع أنهم لا غائده لهم ولا يتحدرون على مقاومة ولا مقابلة وبأدنى شئ يهتقوا وقد بلغ منهم أن صاروا يتواعدون مع بعضهم على الهجوم على خارج البلد وما ولا يقد فيهم نهى ولا حذر ونحن لمسي قيام على ساق بالعصا والطوقه ليلاً ونهاراً ولا يخفى سيادة مولانا ، أن سكنى الأجانب انتشرت هنا واتسعت ولا حاجر بينها وبين الخلا ، ويرون أنهم مطمئنين تحت ظل المخزن اعز الله لا يربعون للحادث في الوقت رأساً وحصل للعسكر من ذلك تعب كبير ، حتى أن أهل النجدة أن رجلا منهم قتل بطرف بدعهم في رمضان القارط ولا يعلم أحد من قتلته فاتهموا الآن بقتله بعض الزوافة الساكنين هنا بالمصلى وهم القاتلون بالعصا والحرمة ليلاً ونهاراً وطمعهم مستخدمين مع الأجانب ، يكون في كريم علم مولانا أن الخصمات من العسكر الذي هنا لا يائي اليوم بشئ ، وكثير تعابها جدا وإذا عبرت جهة لغات الأخرى ولا أمن في شياطين جباله ومن شاتهم القدر ويصطادون الغنلة سيما حيث يغيب العسكر ، . وعليه فنطلب من جلالة مولانا أن اقتضاه نظره السديد صدور الأمر بالتشريف بزيادة مساندة أخرى لمسير جميعه ألف عسكري تحل به القوة والإعانة وتكون كلها أشتار تصاف لولا الوجود ولقواد الثمين الزوافيين والمقدمين بحيث كل مائة عسكر يضاف لها مائة أخرى ويكون قائد المائة هو قائد المائتين ومقدم الخمسة والعشرين هو المقدم على الخمسين وذلك لتسهيل التنظيم وتنصاف متونة الضباط مياومة من الصائير السعيد ... » (43) .

لقد كتبت هذه الأسطر قبل مؤتمر الجزيرات بنحو ثلاث سنوات . وهي تقدم لنا مثالا عن المحاولات التي بذلتها السلطة المغربية في إطار النفاذ ما يمكن إنقاذه ، غير أن المشاكل كانت لمسي هذا الوقت قد تراكمت وتشابكت وانقرضت المخزن في دولة رعيبة ، بحيث أن زمام الأمور كان قد انزلت من يده وبصفة نهائية .

وحول أويطة النصف الثاني من القرن ، يراجع :

- 1) Braudel (F.), *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II*, Paris, 1966, t. II, p. 83.

- 2) حول أويطة بداية القرن ، يراجع :
Renaud (H.P.J.), *La peste de 1790 d'après des documents inédits*, Hespéris, vol. I, 1921, pp. 160-182 ; Renaud (H.P.J.), *La peste de 1818 au Maroc*, Hespéris, vol. III, 1923, pp. 13-35.

- (16) نفسه ، ص. 124 .
- (17) نفسه ، ص. 119 .
- (18) نفسه ، ص. 124 .
- 19) Miège (J.E.), op. cit., t. III, p. 43.
- 20) Kenbib (M.), op. cit., p. 114.
- (21) رسالة محمد بن العربي بن المختار السابق الذكر .
- (22) رسالة العولي الحسن إلى الحاج العربي يريشة ، 1 جمادى الأولى 1303 / 5 فبراير 1886 (تهليل L. XXII).
- (23) محمد داود ، تاريخ تطوان ، ، القسم الأول من المجلد السادس ، ص. 76 .
- (24) عبد العزيز التميمي خلق ، حول علاقات المدينة المغربية بأحوالها في بداية القرن العشرين. مثال حصار جبال لتطوان (1904-1903) البيضاء ، المجلد 4 مارس - أبريل 1982 ، ص.ص. 61-69 .
- 25) El moro «Valiente», Europa en Africa, núm. 2, año I, febrero 1909, pp. 70-78.
- 26) Salmon (G.), L'administration marocaine à Tanger, Arch. Mar., vol. I., 1904, pp. 1-37.
- 27) Registre du Conseil Sanitaire International du Maroc (1792-1834), n° 75.
- 28) Cocheler (Ch.), Naufrage du brick français la Sophie, Paris, 1821, p. 236.
- (29) محمد داود ، مرجع سابق ، القسم الأول من المجلد السادس ، ص. 79 .
- (30) محمد الأمين البوزاز ، المجلس الصحي الدولي بالمغرب ، ، رسالة ديولم الدلائل العليا الرباط 1980 ، ج. 1 ، ص. 29 .
- 31) Caillé (J.), Charles Jagerschmidt chargé d'affaires de France au Maroc, Paris, 1951, p. 156 sq.
- 32) Miège (J.E.), op. cit., t. IV, p. 354.
- (33) رسالة المخزن إلى الهيئة الدبلوماسية ، 6 شوال 1309 / 4 ماي 1892 (وثائق تطوان 29/64) .
- (34) وردت الإشارة إلى هذا المشروع في رسالة جماعية من الهيئة الدبلوماسية إلى محمد الخامس

Miège (J.E.), Le Maroc et l'Europe, 1830-1894, Paris 1962-63, t. III, p. 145 sq. et p. 382 sq.

- (3) عبد الرحمن بن زيدان ، الانتحاف ، ج. 2 ، ص. 179 .
- (4) أورده : محمد الأمين البوزاز ، الدور الاجتماعي للمخزن ، في مجلة « البحث العلمي » ، المجلد 32 ، نوفمبر 1981 ، ص. 263-272 .
- 4 bis) Agache (G.), Études d'histoire marocaine, Rabat, 1979, p. 117.
- (5) عبد الوهاب ابن منصور ، مشكلة الحماية الفرنسية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880 ، ، المطبعة الملكية ، الرباط ، 1977 ، ص. 38-39 .
- 6) Agache (G.), Les origines de la guerre du Rif, Rabat, 1981, p. 257.
- 7) Kenbib (M.), Les protections étrangères au Maroc aux XIXème siècle - début du XXème, Thèse de 3ème cycle, Université de Paris VII, 1930, p. 107.
- 8) Ibid., p. 107.
- 9) Ibid., p. 108.
- (10) عبد الوهاب ابن منصور ، مرجع سابق ، ص. 49-50 .
- (11) رسالة سيدي محمد إلى بركاش ، 10 وجب 1285 / 27 أكتوبر 1868 (تهليل XXV) .
- (12) وردت إشارة إلى هذا الظهير في رسالة محمد بن العربي بن المختار إلى سفير فرنسا بأورديفة ، 19 ربيع الثاني 1301 / 17 فبراير 1884 :
- Fumey (E.), Choix de correspondances marocaines, Paris, 1903, p. 65, planche XXX.
- 13) Brignon (J.) et ses collab., Histoire du Maroc, Casablanca, 1967, p. 319.
- 14) Burke (Edmund, III), Prelude to Protectorate in Morocco Precolonial Protest and Resistance 1860-1912, Chicago, 1976, p. 33.
- 14 bis) Brignon (J.), op. cit., p. 386.
- 15) Kenbib (M.), op. cit., p. 119.

25 دجنبر 1896 (وثائق تطوان 46/64) .

33) Miège (J.L.), op. cit., t. IV, p. 311.

36) حول هذه المسألة ، انظر البزاز ، مرجع سابق، ج. 2 ، ص. 275-277 .

37) نفسه .

38) نفسه .

39) رسالة المخزن الى الهيئة الدبلوماسية .

19 جمادى الاولى 1310/9 دجنبر 1892 (وثائق

تطوان 31/64) .

40) حول هذه الحادثة ، يراجع :

Bulletin du Comité de l'Afrique française, 1896, pp. 25, 81, 137; Miège (J.L.), op. cit., t. 4, p. 24, note 4; Agache (G.), Etudes, p. 282.

41) B.C.A.F., 1896.

42) وثائق الهيئة الدبلوماسية بطنجة المحفوظة

بواشنطن ، محضر جلسة يوم 23-12-1896 .

43) رسالة تصحيح بركاتش الى المولى عبد العزيز .

4 محرم 1321/2 ابريل 1903 (نفايل CV) .

محور العدد : الحياة العضوية بطنجة في القرن
التاسع عشر

مشكل قلة الماء الصالح للشرب بطنجة
محمد الأمين البزاز

لجنة الصحة والطرق البلدية بطنجة
محمد الأمين البزاز

«الإصلاحات» العضوية الأوروبية بطنجة ودراسة
التنقل المغربية
عبد العزيز التسماعلي خالوق

مشكل قلة الماء الصالح للشرب بطنجة (في القرن 19)

ولابد حل لهذا المشكل ، كان السفير الإنجليزي ديمسود هاي (D. HAY) - منذ سفارته إلى فاس في ربيع 1875 - قد أثار انتباه السلطان المولى الحسن إلى أن « اللزود بالماء من القناة العتيقة لم يعد يكفي لسد حاجيات ساكنة هذه المدينة (طنجة) التي تضاعفت خلال العشرين سنة الأخيرة » (3) . وكان السلطان قد دشن في ذلك التاريخ سلسلة من الإصلاحات الرامية إلى تحديث مملكته ، لذلك فقد أظهر حسن استعداد ، ووجه رسالة إلى نائبه بطنجة السيد محمد بركاش يدعو فيها إلى التوصل إلى اتفاق مع « جميع النواب الأجانب حول أفضل السبل للتزويد إلى توفير الماء بالكمية المناسبة » (4) .

غير أن السفراء الأجانب لم يتمكنوا من التوصل إلى اتفاق بينهم إلا في بداية 1877 . وهو التاريخ الذي أصدر فيه المعلن إعلانا بمناقصة لتوزيعه على الحكومات الأوروبية قصد نشره في بلدانها (5) . مع ذلك ، فإن تنافس السفراء الأجانب ، الرافق كل منهم في اسناد المشروع إلى مقاول ينتمي إلى بلده ، حال دون إنجازه بالوقت من العروض التي قدمت من مختلف البلدان (6) .

ثم أتت القضية من جديد سنة 1888 عندما وجه الضابط الإنجليزي ورن (7) رسالة إلى الهيئة الدبلوماسية فصحها تصميمه الخاص بإدخال الماء إلى طنجة ، و« مقصداً باتخاذ المشروع في ظرف ثمانية أشهر وتوفير الماء بسعر أربع موزونات (8) في أشهر الصيف وموزونتين في أشهر فصل الشتاء ، أي بذلك السعر الجاري به العمل وقتذاك (9) . وكان

إذا كانت طنجة تعاني اليوم من مشكل قلة الماء الصالح للشرب ، فإن التاريخ يبين لنا أن المدينة عانت من نفس المشكل في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، وهي الفترة التي كانت فيها طنجة مقرا للهيئة الدبلوماسية . وحيث أن هذه الهيئة كانت تسعى في ذلك الوقت إلى فرض هيمنتها على الحياة الحضرية بالمدينة ، فقد رأت في مشكل الماء فرصة جديدة للعمل داخل الخلية الدولية التي استتساها في 1840 ، ونعني بها المجلس الصحي الدولي . وهذا ما سنحاول الكشف عنه في الصفحات التالية .

كانت قضية تزويد طنجة بالماء الصالح للشرب مطروحة بحدّة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر نظرا لأن التزايد المستمر في عدد السكان جعل الماء الصّحّيب من « واد حسونة » وبعض الجهات الأخرى غير كاف لسد الحاجيات (1) . وقد لخص المجلس الصحي الدولي المشكل في إحدى رسائله بهذه العبارات :

« خلال فصل الصيف ، وحتى في السنوات العظيمة ، فإن قنوات الماء الموجودة لا تزود المدينة إلا بكمية قليلة من هذا السائل الحيوي . كما أن تطورت الماء النازلة من بعض الحفريات لا تعطي إلا كمية تقل تماما عن حاجيات السكان إلى درجة أن سعر الماء ارتفع في السنة الفارطة (1891) إلى ريالين لكل برميل . أما الآبار الموجودة ، فعلاوة على أنها تجف خلال فصل الصيف ، فإنها لا تعطي في الغالب إلا ماء غير صحي نظرا للرواسب التي تتسرب إليها من الأماكن المجاورة » (2) .

هذا الضابط قد عاد مؤخرًا من فارس حيث عرض مشروعه على العولي الحسن الذي وعده بأخذه بعين الاعتبار شريطة أن يحلّ أولاً بموافقة الهيئة الدبلوماسية.

وبعد عرض هذا التصميم على مختلف السفراء الأجانب وموافقتهم عليه ، أعدد المجلس الصحي مشروع رسالة إلى المخزن لتزكية طلب ورز (Warren) . ومما جاء في مشروع هذه الرسالة :

« أن عدد سكان طنججة الذي يصل حاليًا إلى 16.000 نسمة ليزيد سنة بعد أخرى ، إلا أن نقص الماء قد استحدث وطائفة ، وأصبح يمس هناك وصحة المسيحيين واليهود والصليبيين . وأن الثوب الأجانب المستعملون بأن صاحب الجلالة ، الذي يدرك أهمية بيضاء طنججة والربح الكبير الذي يدره على مدائيل جلالتهم عن طريق التجارة ... سيغطي الأوامر اللازمة لإنجاز هذا المشروع » (10) .

بيد أن مشروع الرسالة ظل حبراً على ورق نظراً لروح المنافسة المتغلغلة في عقلية مختلف السفراء الأجانب . وبعد مرور ثلاث سنوات ، بذلت محاولة أخرى ، حيث استلقت الهيئة الدبلوماسية الفرنسية زيارة العولي الحسن لطنججة في صيف 1889 . وإثارت اهتمامه من جديد إلى مصاعب تزويد المدينة بالماء . وقد وعد السلطان بأخذ طلبها بعين الاعتبار . وانفذ بعد ذلك بعض المهندسين لدراسة المشروع (11) . ولكن بدون نتيجة .

2) مشروع المهندس الإسباني رندو (RENDO) :

خلال السفارة التي قام بها إلى فارس الصغير أوبيني (Aubigny) أصدر العولي الحسن ظهيراً خاصاً مؤرخاً في 13 ربيع الثاني 1310 (٩ نوفمبر 1892) ، كلف بموجب المجلس الصحي بمهمة تزويد طنججة بالماء الصالح للشرب ، على يد المهندس الذي يتفقون على اختياره على يده (12) . غير أن المجلس الصحي كان في الواقع عاجزاً عن الاضطلاع بهذه المهمة . ولم يتحرك إلا في نهاية 1897 حيث قرر في 14 دجنبر من هذه السنة وضع المشروع في مناقصة ، وكلف إحدى خلائاه (لجنة الصحة والظرف البلدية بمطبعة) بمثلتي العروض ودراستها واختيار المناسب (13) . وكان أهم عرض هو الذي تقدم به

المهندس الإسباني رندو (RENDO) كما يتضح ذلك من الالتزامات التالية التي تضمنها :

— إنجاز الأشغال على نفقات صاحب المرض وفقاً للشرط الذي تضمنها ظهير العولي الحسن المؤرخ في 13 ربيع الثاني 1310 هـ .

— التخلي عن 5 ٪ من الأرباح لفائدة صندوق لجنة الصحة .

— الشروع في الأشغال بعد ستة أشهر من التعاقد . وإنهاؤها قبل انقضاء سنتين .

— توفير ما لا يقل عن 100.000 لتر من الماء يومياً في المدينة .

— تحديد سعر الماء ببسيطة للضرر المكب وسفطين لليمريسل (14) .

ومرة أخرى ، فإن السفراء الأجانب تنافسوا حول أسناد المشروع لهذا المهندس أو ذاك . وبذلك ظلت قضية تزويد طنججة بالماء معلقة إلى نهاية سنة 1905 . في هذا التاريخ اتفق المجلس الصحي أخيراً على مشروع جديد استند مهمة إنجازه إلى المهندس الفرنسي وجس .

3) مشروع وجس (REGIS) :

في غضون أكتوبر 1905 ، تعاقد المجلس الصحي مع المهندس الفرنسي وجس حول مد قنوات تمر بوسط المدينة لجلب الماء من السواني إلى الشاطئ . قصد تزويد البواخر بهذا السائل الحيوي . وبعد مضي بضعة أشهر على هذا التاريخ ، جلب المهندس المذكور الآلات واستعد لبدء الأشغال التي تمهد باتمامها في أواخر ماي 1906 . إلا أن المشروع اصطدم بمعارضة قوية من طرف المخزن الذي ينادي إلى توجيه أوامر الصارمة إلى نائبه بطنججة السيد محمد بن العربي العاربي بمنع كل من يروم أحداث شيء ... أو مد اليد في أصل الماء ، (15) . فبمصاداً يمكن تفسير هذا الموقف ؟

تجدر الإشارة إلى أن تعاقد المجلس الصحي مع المهندس الفرنسي وجس تم بدون إذن من السلطان العولي عبد العزيز أو استشارته ، وإذا كان المجلس قد تمثل بظهير العولي الحسن الصادر في 13 ربيع الثاني 1310 ، فإن هذا الظهير الذي انقضى عليه

الشروط الأول :

« فان المخزن يجري ادخال الماء لطنجة على
أربعين عاما عربية من يوم عند الكنطرة » .

الشروط الثاني :

« يكون ادخال الماء من العناصر الكائنة في
أرض المخزن بأحوال البلد كبوبانة وشرف المقاب ،
والا لم يكن مأزما كائنا يضاف اليه ماء ، غيرهما من
تلك العناصر حتى تحصل الكفاية اللازمة للسكان
والراكب التجارية وغيرهم » .

الشروط الرابع :

« لا بد لكل كيميائية تزويد العقد معها في ذلك ان
تقدم لجانب المخزن صورة كيفية ادخال الماء ، ومبطلات
مزوره والبنات المحتاج اليها من معدات وصهاريج
وبيان قدر الماء الذي يكون مجبوعا في أربع وعشرين
ساعة بحيث لا ينقص على ثمانية ليظروا لكل نفس
من عدد السكان وبكم يكون يبيع لليطر الواحد
المكعب » .

الشروط الثاني عشر :

« اذا تمكن المخزن بالمعروضات والاحتياطات في
الاتفاق اللازم فله الحرية في إعطاء المقدد مع من
أظهر النفع للبلد من غير مشورة صم غيره على المادة
الجارية » .

الشروط السادس عشر :

« لاحاطة علم جميع الكيميائيات بهذا المشروع
الجليل لزم نشره في الجرائد والمخابرات في شأنه
تقول بدار التداية السعيدة لاحاطة الجانب للتزويد
أسماء الله مباشرة بها . وبعد مضي سنة الشهر
عربية من تاريخ أول نشره لا تقبل مخابرة فيه
ويكون لجانب المخزن الحق في إعطاء الامتياز
لمن شاء » .

لذا كما تد أوردنا هذه التفصيل على طولها فما
ذلك الا لتستخلص منها بعض الحقائق التي بدت لنا
هامة . فمن خلالها نرى ان المخزن قد اتجه مباشرة
الى الشركات بدون وساطة الهيئة الدبلوماسية .
زيادة على ذلك ، فان الشرطين الثاني عشر والسادس

زهما أربع عشرة سنة كان ينص على ضرورة حضور
السلطة المحلية عند إبرام أي تعاهد حول ادخال
الماء ومد القنوات . بينما ظلت هذه السلطة على
الهامش في مشروع رجب . لذلك فقد كان من الصعب
على الولي عبد العزيز ان يلتزم جانب الصمت .
ولم تكن معارضته سوى تمهيد من رفضه لفطرية
التي سيتم بها إنجاز المشروع . كما أنه ينبغي ألا
يعزب عن بالنا ان ألمانيا في هذا التاريخ كانت
تعمل على عرقلة المشاريع الفرنسية في المغرب . وحيث
ان المجلس الصحي اعشار مهندسا فرنسيا ، فان
السيبر الألماني تدخل لدى المخزن لتشجيعه على
الولفسي (16) .

وبدلا من ان يتراجع المجلس الصحي عن موقفه .
أو على الأقل ان يفتح الحوار مع السلطة المحلية ،
فانه ظل مصرا على إنجاز المشروع . ضاربا عرض
الحائط بمعارضة المخزن . ولوضع هذا الأخير أمام
الأمر الواقع ، بدأ المهندس الفرنسي رجب مساهمة
يوم 7 أبريل 1906 في حفر القنوات قرب العريسي
وكأنه في مدينة مستعمرة . غير ان عامل المدينة
وخطيئة القائد المخزني الشريف أحمد الريسوني
أسرعا الى عين المكان على رأس « المخزنية »
وحوالي عاتة جدي . وأوقفا الإنشغال وقاما بردم
مسالك القنوات التي شرع في حفرها (17) .

وبالطبع فقد بادر المجلس الصحي الى تقديم
احتجاجاته وطالب النائب السلطاني محمد الطريس
بعدم الوقوف دون إنجاز الإنشغال متعللا بظهير
التنقيضي . كما ان سفير فرنسا طابنديسي
(Taillandier) أعرب من جهته عن تحفظه من
الأضرار التي يمكن أن تلحق بالمهندس الفرنسي .
الا ان المخزن ظل متمسكا بموقفه . ولسد الطريق
أمام كل محاولة أجنبية جديدة ، قرر الاشراف بنفسه
على مشروع تزويد طنجة بالماء الصالح للشرب .

4) مشروع المخزن

في 3 أشت 1906 ، وجه السيد الطريس رسالة
الى عبد الستار الدبلوماسي مخبرا اياه بان المخزن
أصدر تعليماته بوضع مشروع ادخال الماء الى طنجة
في مناقشة يعان عنها بواسطة الصحف المحلية (18) .
وقد حددت مذكرة ملحقة برسالته الشروط الأساسية
لهذه المناقشة . نذكر منها ما يلي :

انطلاقاً من هذه الاعتبارات ، فقد اجمع السفراء الأجانب في جلسة 11 سبتمبر 1906 على رفض مشروع المخزن . وفي رسالة مؤرخة في 21 سبتمبر ، ذكر عبيد الهيئة الدبلوماسية للتائب السلطاني السيد الطومس بشروط مؤتمر الجزيرة الخضراء ، ثم زاد قائلا :

ولكنه لا يغني عن جنابكم انه لا يمكن اجراء المسيرة في شيء الا بعد تتعيم الضابط المذكور ومن الواجب حقا ان يتمشى على التصول المجدولة في عقد الجزيرت حرقا حرقا » (19) .

ولم يجد المخزن بدا من مراجعة موقفه ، فوافق على وضع المشروع في مناصفة جديدة وفقا لبيان مصداق عليه من طرف الهيئة الدبلوماسية ، وينص احد شروطه على التزام المهندس المتعاقد معه باداء تعويض للمهندس الفرنسي رجب (20) .

لقد ظلت اذن مسألة ادخال الماء الى طنجة في اشدّ ورد امام تفسارب موفف السفراء الأجانب وتعنتهم ، ولن يرى المشروع النور الا في 1918 . وفي 30 سبتمبر من هذه السنة تكلفت بالتجارة اخيرا « الشركة المغربية لتوزيع الماء والغاز والكهرباء » (21) .

عثر تركيا هذه الهيئة على الهامش ولتزعما منها ضمتها الامتياز الذي كانت تحتل به بمقتضى ظهور 13 ربيع الثاني 1310 . اخيرا فان الشرط الثاني عشر نص على وجوب مد الماء الى الشاطئ لتزويد السفن الحربية وغيرها ، مما يعني نصف المتعاقد الذي ابرم في غياب المخزن بين المجلس الصحي والمهندس الفرنسي رجب .

وعكلا فقد جاءت هذه التصول مبررة عن رغبة الجانب المغربي في ممارسة سيادته في مشروع يهم مدينة في جزء من مملكته . بيد ان ممارسة هذه السيادة أصبحت في الواقع ملتزمة بعد عقد مؤتمر الجزيرة الخضراء الذي لم يكن قد انقضى على توقيعه سوى مدة وجيزة . فيمقتضى النصل 108 من هذا العقد كان يتوجب على المخزن ان يوجه الى الهيئة الدبلوماسية زيادة على بيان شروط التصاميم وجميع الوثائق المتعلقة بمشروع المناصفة . وهو ما لم يتم به . كما ان الفصل 110 نص على ان بيان الشروط يجب ان يوضع من طرف المخزن ولكن بمساعدة الهيئة الدبلوماسية ، في حين ان هذه الهيئة ظلت على الهامش كما سبق القول .

الهوامش

- (8) وحدة مغربية متداولة في العصر .
- (9) رسالة هاي الى الهيئة الدبلوماسية (26-1886) وفي طيها رسالة ورن (وثائق الهيئة الدبلوماسية بولتنطن) .
- (10) وثائق الهيئة الدبلوماسية بولتنطن .
- (11) رسالة المولى الحسن ، 6 جمادى الاولى 1307/12-29-1889 (وثائق تطوان 56/8) .
- (12) توجد نسخة من هذا التقرير ضمن وثائق الهيئة الدبلوماسية بولتنطن .
- (13) رسالة عبيد الهيئة الدبلوماسية . 11-12-1897 (وثائق الهيئة الدبلوماسية بولتنطن) . مما هو جدير بالذكر ان لجنة الصحة والطرق البلدية بطنجة ، وهي احدى خلايا المجلس الصحي ، كانت تولي اهتماما كبيرا بقضية تزويد طنجة بالماء . وقد قامت احدى لجانها الفرعية بدراسة

- (1) حول قنوات الماء بطنجة . ينظر : « Tanger et sa zone », Paris, 1921, pp. 301-302 .
- (2) رسالة المجلس الصحي . 19-4-1892 (F.O. 99/299) .
- (3) Miège (J.), « Le Maroc et l'Europe », Paris, 1961-63, t. 4, p. 351 .
- (4) رسالة هاي الى لندن . 14-2-1877 (F. O 99/177) .
- (5) نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية الاسبانية كازيتا (GASETA) . عدد 11-3-1877 . وتوجد نسخة منه ضمن : (F. O 99/177) .
- (6) أهم عرض هو الذي تقدمت به احدى الشركات الفرنسية : Miège (J.), op. cit., t. 4, p. 352, n° 1 .
- (7) قنات سابق في البحرية البريطانية .

- 16) GUENNAN Y.: « Les relations franco-allemandes... », Alger, 1976, p. 234, n° 1.
- 17) رسالة سفير فرنسا طابندمي الى باريس .
: 1906-4-9
Documents diplomatiques A.M., 1906, p. 6.
- 18) نشر هذا الاعلان في :
— Dépêche marocaine, n° du 10-9-1906
- 19) رسالة عميد الهيئة الدبلوماسية الى الطريس .
1906-9-21 (وثائق الهيئة الدبلوماسية بولشطن)
- 20) رسالة سفير فرنسا (Regnault) : 1907-4-22.
- Doc. dipl. A.M., 1907, p. 228.
- 21) Tanger et sa zone, p. 302.

عالية حول منابع بويانة الواقعة على بعد سبعة
كلمترات من المدينة ، كشفت فيها عن وجود
كمية من الماء تكفي لسد حاجيات طنجة حتى
ولو تضاعف عدد سكانها . ومن ثم لم تقم تحت
اتراف الهيئة الدبلوماسية على انجاز المشروع
الذي قدرت تكاليفه بحوالي 15.000 ريال. ينظر
حول هذا الجانب :

- MARCO C., « La comisión de higiene de
Tánger », Tánger 1913, p. 189.
- 14) وثائق الهيئة الدبلوماسية بولشطن .
- 15) رسالة الطريس ، 22 ذي القعدة 1323/19-1-1906
« كنائس مكاتيب العنقودية السعيدة » ، بالخرانة
العامة بالرباط ، ج. 1 ، ص. 47 .

الملاحق

وثائق غير منشورة عن قضية تزويد طنجة بالماء الصالح للشرب في القرن 19 وبداية القرن العشرين

الوثيقة 1 : (وثائق السفارة الفرنسية سابقا بطنجة

والمحفوظة اليوم ضمن وثائق وزارة
الخارجية الفرنسية بباريس ، ملف 196) .

نسخة من رسالة التناوب السلطاني
السيد محمد بركاشي الى الهيئة الدبلوماسية
بتاريخ 27 جمادى الأولى 1295/1878

أحباؤنا المعتبرين ذوي المقام الرفيع التسنطوس
المفوضين والنواب المفوضين الرؤساء في المرتبة
عن السلاطين وعلماء دول الأجاس ، لا زال السؤال
عكم ، نطلب الله أن تكونوا بخير وعافية .

ويعد ، فقد وصلنا كتابكم تبينوا لنا فيه الكيفية
الصالحة لدخول الماء لتغر طنجة حسبما بينتم لنا
في كتابكم ، وأشرتم لنا على معلم مهندس يختبر
عمل المطين المهندسين الذين وجدتم وعلمنا من ذلك
سعيكم في الخير وحرصكم عليه ، تجزاكم الله جميعا
بالخير على ذلك ، لأننا فرحنا لرد بالكم لنا هو
مرادنا في هذا الأمر بمقتضى الاذن الشريف لأن تلك
الاشارة هي من كمال عظمكم الشديد ، لا كان لا بد أن
نفكر لجانبكم أنه حيث لم تكن نظر احتياجكم الى
المهندس الذي يختبر المطين بالأجرة التي ذكرتم
قدرها ريال 250 يجب علينا أن نطالع علم مولانا
أعزه الله لأن تصغيرها متوقف على إفته الشريف ،
وما نحن بصدد مطالعته في ذلك أعزه الله . وكما
نفكر أيضا لجانبكم المحترم لأننا كنت نابعا لرايكم

في هذا الامر من أول مرة وقتما قدمتم لنا شروط
دخول الماء لطنجة التي تولقتم عليها وحتى فيما
أشهرتموه وأظهرتموه وأشرتم علينا بقبوله ، وعليه
يجب علينا أن نعلق لكم صراحة بأنه إذا وقع
القبول لما أشرتم به وترجع عنكم استخدام أحد
المطين باختيار المهندس الذي أشرتموه لذلك
وتركتم الآخر فلا درك على جانب المخزن في ذلك .
وربما تقع مشاحنة بين المطين المذكورين في ذلك
فلا مدخل لنا في ذلك كله ولا درك على جانب المخزن
في ذلك لأن ذلك كله على مقتضى نظركم ، كما نبين
لكم أنه إذا قبل ما أشرتم به ، ووقع الاتفاق على
أحد المطين ، وشرع في العمل وعرض له في طريق
الماء الذي يريد دخوله ملك من الأملاك لأحد من
الأجاس ، ومنه رب الملك ، فإنه لا مدخل لنا أيضا
في ذلك ولا درك يكون فيه على جانب المخزن ولا
يلزمنا شيء من ذلك ، وعلى كسل حال نريد قبل أن
يقع القبول نعرف طريق ساقية الماء هل هي جائزة
في بلاد المخزن والشراخ فقط أو فيها وفي بلاد
الناس . واختيرناكم بذلك لتكونوا منه على بصيرة ،
ولا شك أننا نكون جميعا مسرورين إذا تيسر دخول
الماء لطنجة لما فيه من المصالح العامة للتيبة
والديوبية ، وعلى محبتكم جميعا والسلام .
في 27 جمادى الأولى عام 1295 .

خديم المقام العالي باله
محمد بركاشي لطف الله به

الوثيقة 2 : (وثائق تطوان 56/8) :

رسالة من المولى الحسن إلى محمد بن العربي الطريس بتاريخ 6 جمادى الأولى 1307/12-29-1889

الحمد لله وحده . وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد (الطابع السلطاني)

خديعة الأرضي الحاج محمد الطريس

وفتك الله وسلام عليك ورحمة الله

وبعد ، وصل اعلالك بورود أربعة من الخطاطية من مراكش لهنالك ولم تعرف المصود بهم وصار بالبال . فالمراد منهم هو اختيار الماء الذي أريد إدخاله بحول الله لمشقة الصعوبة على مقتضى ما كتبنا به للتقديم للتأيد عبد الصادق ، وبعد ذلك يردون لحرصنا الشريفة ببيان نتيجة الاختيار ليظهر والسلام .

في 6 جمادى الأولى عام 1307 .

الوثيقة 3 : (وثائق تطوان 82/11) :

رسالة من المولى الحسن إلى نائبه بطقجة الحاج محمد الطريس ، بتاريخ 22 رجب 1310/9-23-1893

(الطابع الشريف)

خديعة الأرضي الحاج محمد بن العربي الطريس

وفتك الله وسلام عليك ورحمة الله .

وبعد ، فقد بلغ لشريف علمنا أنك لازلت لم تعلم نواب الدول بطقجة بما صدر لك به أمرنا الشريف على يد بانستور الفرنسي في شأن إدخال الماء لمشقة وترصيف أزقتها وجعل مجزرات لها . وعليه . فاعلمهم بذلك وما أجابوك به عن ذلك طير لنا الإعلام به . وسلام .

في 22 رجب عام 1310 .

الوثيقة 4 : (وثائق تطوان 99/11) :

رسالة من المولى الحسن إلى محمد الحاج بن العربي الطريس ، بتاريخ 3 رمضان 1310/3-21-1892

(الطابع الشريف)

خديعة الأرضي . الحاج محمد بن العربي الطريس
وفتك الله وسلام عليك ورحمة الله

وبعد ، وصل جونيك بانتظارك في اعلام تطواب بما صدر به أمرنا الشريف على تأييد الفرنسيين في شأن إدخال الماء لمشقة وترصيف أزقتها وجعل مجزرات بها . قدوم القاسب المذكور من «عابسا» الشريفة حيث كان الطلب بولسلته . ولما قدم اعلمتهم واجتمعوا عندك وتذكروا في ذلك واتفقوا على أن ترفع لهم نسخا من مكاتيبنا الشريفة في ذلك ، فدفعتمنا لهم ، ولا زالوا يتفاوضون فيها . وظهر من أحوالهم أنه لم تجتمع كلمتهم على توليته ذلك ، واعلمك نائب البرطيس بأن لا بد من اجتماع آخر عندك ، وحيث يجتمعون تطالع علمنا الشريف بما يقع عليه الاتصال ، وصار بالبال . والسلام .

في 3 من رمضان عام 1310 .

الوثيقة 5 :

نسخة من ظهير المولى الحسن الذي فوض فيه المجلس الصحي مهمة تزويد طقجة بالماء العذب .

الحمد لله

خديعة الأرضي . الحاج محمد بن العربي الطريس

وفتك الله . وسلام عليك ورحمة الله

وبعد ، فقد طلب من جانيبا العالي باله نواب الدول بطقجة المكلفون بأمر السنيدي . بولسلته بانستور الفرنسي ، تكليفهم بإدخال الماء لمشقة على يد المهندس الذي يتفقون على إدخاله على يده . على القاسب الذي يجلبونه وهو أن المهندس الذي يتفقون على إدخاله على يده يجعل الصائر كله على إدخاله من عنده . ويوجب الماء لدور طقجة . ويسبق له مالكة أو مكتوبها من القدر من الماء الذي يريد إدخاله لها عن ثلاثة أشهر أو ستة أو عام . وبعد انقضاء المدة التي سبق له من القدر من الماء الذي أدخله لها ، يسبق له من ذلك القدر من الماء عن مدة أخرى . وإن لمقتنع من تسديده له يقطع عنه الماء . فكيفانهم بذلك نيابة عن جانيبا العالي باله لما عذنا فيهم من التفتة والمجبة والصدقة . وأذا لهم فيه على القاسب المذكور . وعلى شرط أن لا يعطى

الوثيقة 6 : (كتائب مكتاتيب المنوبية السعيدة .
ج - 1 ، ص. 47)

نسخة من رسالة محمد بن العربي الطريس
الى ابيس الائمة محمد التنازي ، بتاريخ
22 ذي القعدة 1323/18-1906

ورد كتاب سيادتكم بما بلغ كريم العلم اسماء
الله ان فرغتموها لعمد افريد راجيتي قدم لطيفة
نينا سبق وصار يحاول ادخال الماء للبلد زائما انه
يقصد المراكب الحربية . ويريد امتيانه من المحل
المعروف بالسواني خارج البلد ومنه الى البناية
بشاطي البحر مارا بالتواديس في وسط المدينة وذلك
بمرافقة مجمع السيدة (المجلس الصحي) وأنه جلب
الات البعد لذلك يقصد الشروع فيه غامرا مولانا
دلم علمه بان تكون على حال من ذلك ، ونكلف من
يرتقب ذلك التواخي وتمنع كل من يروم احداث شي
فيها او مد اليد في اصل الماء والارض المذكورة .
فالنا من ذلك على حال وقد تصبنا الارصاد لمرافقتي
حتى لا يجد أحد السبيل الى مد اليد فيه وفي الثامن
من شهر تاريخه تقدمت المكاتبة فيما ذكر للائمانس
مقدم السيدة وقتها بما تضمنته النسخة التواكيس
طيه . وحيث لم يجب الى الآن اعلمنا سيادتكم بذلك
لنكونا منه على حال ونظموا به كريم العلم اسماء
الله وعلى لحيمة واسلام .

في 22 قعدة الحرام عام 1323

نايب الكاتيب احمد بن محمد الطريس

الوثيقة 7 : (كتائب مكتاتيب المنوبية السعيدة .
ج - 1 ، ص. 93)

نسخة من رسالة احمد بن العربي الطريس الى التنازي
محمد التنازي ، بتاريخ 13 صفر 1324/8-1906

فتاريخ الثاني من العشرون من قعدة القارط اجينا
سيادتكم بما اجرينا العمل عليه نينا كتيبتم لنا به
عن الامر الشريف اعزه الله في شأن ما بلغ شريف
العلم اسماء الله من ان الفرنسيس افريد راجيتي
يروم ادخال الماء من السواني الى البناية مارا على
البلد ووجهنا لكم نسخة مما كتيبنا به لمقدم جماعة
السيدة في ذلك ، ثم ان الفرنسيس المذكور عمد
البابرة بعد القروب ونقل باب العرس الى الارض

المخزن شيئا من الصائر على ذلك ، وعلى شرط ان
يعطوا لوجوه البلاد البعد لتخطيه الماء مجانا بغير
عوض . ولحمايات تلك الوجوه بالشراء على الضابط
المذكور . وعلى شرط ان يبقى امر ذلك الماء على
يد المهندس الذي يجلبه لتخزين المذكور ويوافق التواب
القصار اليهم اربعين عاما فقط . وبعد مضيتها يرجع
امره للمخزن بصيغ ما يتعلق به من الابنية والسواني
والتواديس والمكينات وغيرها من الآلات . كما اننا
لهم في جبل الحجاب والتواديس والسواني والمكينات
المذكورة وغيرها من آلات جلب الماء المذكورة في
ارض المخزن والأحباس بغير معاوضة بقصد ذلك .
ونحن بقصد ذلك ان لا تكون الابنية والتواديس
والسواني والمكينات المذكورة او غيرها من الآلات الا
بقصد ادخال الماء المذكور . وان لا تجعل تلك الابنية
والسواني والتواديس والمكينات وغيرها من الآلات
لادخال الماء المذكور في المقابر وأضرحة الصالحين .
واما للزوايا والمساجد فلا يجعل بها شي من ذلك
الا باذن الشيوخ والنظار وكذلك املاك الرعية لا
يجعل بها شي من ذلك الا باذن من اربابها ورضاعهم .
واستعفا عنهم من اعشار الامانة التي يجلبونها من
بر التنازي بقصد ادخال الماء المذكور ثلاثة
رسال . وما زاد عليها بؤديه للمخزن المكلف
بادخال الماء . ومن اراد من المسلمين واليهود
الساكنين بالبلد ادخال الماء لمحل المملوك له
او المكري له او العنق له ، فيكون ادخاله على
الضابط المذكور . ولا يحل فيه الا مثل الثمن الذي
يعطيه فيه غيره من رعايا الأحباس . وان خرج
المكتري من دار المخزن او دار الأحباس فلا يطالب
المخزن ولا الأحباس بثمن الآلة التي ادخل بها الماء .
ويكون العامل على بصيرة منه . ويشهد الضمد
المهندس في بيع الماء على الضابط المذكور . ولا
تكون عبدة عليه في غير ذلك . وهذا الحكم يكون
خاصا بمقتضى لا يجري في غيرها من الفرنسي .
فتأمر ان تعقد معهم ائت وعامل البلد امر ذلك
بطلوبهم . وتمضية معهم . واجل من عقد ذلك
معهم نسخا عشرة . احداها تبقي عندهم . واخرى
عند عامل البلد . والثالثة عندك . والرابعة عند
ناظر الأحباس . والخامسة عند ائمة العرسي .
والباقي من النسخ وجهه لحضرتنا الشريفة . وقد
كتبتا لأمال البلد بطله . والسلام .
في 13 ربيع الثاني 1310 .

وصالحا جواب سيادتكم باتهائكم الكريم علم مولانا أسماء الله ما تضمنته نسخة كتاب الكيمياء لترخيصية لنا في شأن ادخال الماء لطبخه المحروسة مع ما اشرفنا به مما يقطع تشوف العشويين فاستحسن سيدنا ايده الله تلك الاشارة وأمر دالم علاه بالمفاوضة مع أعضاء دار التنبية السعيدة فيما يرتكب في ذلك ويجعل ضابط متضمن للشروط التي يكون فيها غاية الاحتياط والتحرى مع الامكان والتعجيل بتوجيهه لشريف الاعقاب لاجل ما شرحتموه . فقد وقعت المفاوضة في ذلك مع الأعضاء المذكورين ، واجتسع الراي على الضابط العامر بجعله الموائيكم طيه . وقد وجه نظيره طي جواب الامين الكبير في ذلك ، وعلى المحبة والسلام .

في 16 جمادى الأولى 1324 .

محمد بن العربي الطريس

الوثيقة 10 : (نفس المصدر السابق .
ج . 1 . ص . 141)

**رسالة من محمد بن العربي الطريس
الى عبد الكريم بن سليمان . بتاريخ
23 جمادى الثانية 1324/14-8-1906**

وصل جواب سيادتكم باتهائكم لكريم العلم أسماء الله ما تضمنه الضابط الذي امرنا بجعله في شأن ادخال الماء لطبخه وفق ما اشتملت عليه شروطه . وبعد مراجعته التي محتاجا لبعض الاصلاحات بما في التقييد الواصل طيه ولزيادة محل ينابيع الماء ، وللتخصيص على محل مروره وحصر مدة الاعتبار في ذلك وبيان القدر الذي يحصل لجانب المخزن في المنفعة وقدر ما يباع به كل مقياس لأهل البلد . فأمرنا مولانا أعزه الله بالحق تلك الاصلاحات في محلها من الضابط وبيان تزيد فيه تلك التصول الخمسة . فقد باترنا الحقائق تلك الاصلاحات في الضابط وأما أول الفصول المشار لها فان امره منوط بمادة جريان الماء . وبعد انتشائها تظهر الصعوبات التي يترتب جعل الينابيع فيها من هذه المادة كما ان التخصص على محل مرور الماء ، موقوف على ما تبينه الكميات المعروضة عليها العمل في ذلك من المحل الذي يقتضي الحال المصور عليه بعد معرفة قربه وبعدد وارتفاعه وانخفاضه وغير ذلك

المجاورة لها وعد اليد في خفرا بعدد من الخدمة لانشاء مادة الماء ، . فمجلنا بالائن للعامل في الوقت على منع المذكور من ذلك واستهشاه اليه هو وخليفة القاييد الريسوني فقاموا على ساق اللج في ذلك وكفوا المذكور عما ذكر . ونوجه الخدمة لحالهم ويتأخر حينا لصالح الحال حتى عاد كما كان ونبهنا العامل لذلك وزدنا له تأكيدا على ما سبق من الاذن له بنصب الارصاد على ذلك كما نبهنا الخليفة المذكور على ذلك وتجديد الارصاد خارج البلد من خواص السواني المذكورة وامرنا ثم كتبنا لياشور الفرنسيين في شأن التاجر المذكور حبيبا بالنسخة الموائيكم طيه واعلمنا سيادتكم بذلك لتكونوا منه على بال وتطلعوا به شريف علم مولانا ايده الله .

أحمد بن الطريس لطف الله به

الوثيقة (8) كتاب مكاتيب المندوبية السعيدة
ج . 1 . ص . 111

**رسالة من محمد بن العربي الطريس الى عبد الكريم
بن سليمان بتاريخ 20 ربيع الأول 1324/14-8-1906**

لقد تقدم الاعلام لسيادتكم بطبع الكيمائية لترخيصية ما ارادته من ادخال الماء بلا اذن من جانب المخزن في ذلك . ثم ان التسلوب لا زالوا يجتمعون في شأن ما ذكر ولهم بعض التخصيص في ذلك بناء على انه من المصالح التي هم مستأبون فيها . وقد ظهرت كميتية مؤلفة من الفرنسيين والجزائريين بالجزائر طالبة القيام بادخال الماء وكنيت لنا في ذلك بما تواليكم نسخة منه طيه . كما كتب بعثه لمقدم النواب . والذي يظهر هو ان المخزن أعزه الله يشهر عرض التيام بذلك بالفعل على سائر الكميات على وفق الضابط الذي يقتضيه فيه سديد نظره . ومن وقت عليه الامر بتعقد العمل معه . وبذلك ينقطع تشواهم لذلك ولمولانا ايده الله أسد النظر . وعلى المحبة والسلام .

في 20 ربيع الأول عام 1324

محمد بن العربي الطريس لطف الله به

الوثيقة 9 : (نفس المصدر . ج . 1 . ص . 157)

**رسالة من محمد بن العربي الطريس
الى عبد الكريم بن سليمان . بتاريخ
16 جمادى الأولى 1324/7-8-1906**

بالطرة يمنة

كما يصلكم نسخة مما أجب به مقدم جماعة النواب أخيراً في موضوع القضية وبه يتضح لمجانبتكم أنه لا حق أصلاً لعذار الباشدور فيما يروعه من ذلك كله وحيث يصدر شريف الأمر بما يقتضيه النظر الشريف في شأن ادخال الماء فيكون الباشدور كأحد النواب ليعلم رجليه وغيره من أهل رعايتهم ، وعلى المحبة والسلام .

في مهل رجب الفرد 1324 .

محمد بن العربي الطريس

الوثيقة 12 : (المصدر نفسه ، ج. 1 ، ص. 177)

**رسالة من محمد بن العربي الطريس
الى عبد الكريم بن سليمان ، بتاريخ
19 رجب 1324/1906-9-9**

وصل كتابتكم الازم امرين فيه يتعجيل لهما ، ضابط لادخال الماء ليقطع تشوف الغير فيما يحاوله عن الأمر الشريف أسماء الله . وعليه ، قد يادرننا لذلك ونشرونا في الجرائد المحلية الأربعة العربية والانجليزية والفرنسية والاصيائية بعد ان زدنا في الضابط فصلاً يتوقف عليه وهو تعيين مدة المغابرة في شأنه وجعلها ستة اشهر من تاريخ نشره وبعد انتهاء الأجل المذكور لا تقبل مغابرة من أحد فيه ويكون لجانب المخزن الحق في تخصيص من شاء به . وجعلنا محل المغابرة دار النيابة السعيدة لتكونوا على بال وتطلعوا به شريف العلم أسماء الله . وعلى المحبة والسلام .

في 19 رجب الفرد 1324 .

محمد بن العربي الطريس

الوثيقة 13 : (نفس المصدر ، ج. 1 ، ص. 185)

**رسالة من محمد بن العربي الطريس
الى عبد الكريم بن سليمان ، بتاريخ
4 شعبان 1324/1906-9-23**

فقد كثر لنا سائل الطغيان مقدم جماعة النواب معترضا على اتاعة ضابط ادخال الماء تبيل اتسام ضابط الصصرة على اننا وجهنا له الضابط المذكور ونحن بصدد نشره بالجرائد محتجا بمخاللته لنص وفق مؤثر الجزيرة . وحيث أنه لا توجد عندنا

من مقتضيات ميزانية جريان الماء ، وأما حصر مدة الامتياز فقد تضمنه الشرط الأول من الضابط المذكور كما تضمن الشرط الثالث عشر منه التخصيص على بيان القدر الذي يقدم لجانب المخزن في المنفعة ، وتضمن الشرط الرابع منه التخصيص على بيان قدر ما يباع به كل متباين من الماء ، وما الضابط المشتمل على جميع ما ذكر بوليتكم عليه ليكون منه على بال وإنهائه لكريم علم مولانا أيده الله . وعلى المحبة والسلام .

في 23 جمادى الثانية عام 1324 .

الوثيقة 11 : (المصدر نفسه ، ج. 1 ، ص. 167)

**رسالة من محمد بن العربي الطريس
الى عبد الكريم بن سليمان ، بتاريخ
19 رجب 1323/1906-8-21**

فقد وصل كتابتكم بأن باشدور الفرنسي صار طياتي كان كتب عند ساره في شأن الفرنسي وجيس الذي يحاول ادخال الماء ، لمقجة كما بالنسخة الواسلة في كتابكم المذكور . وبأن سيدنا ايده الله امرني ان نستوعب ذلك ونناقشه وتعين ما يظهر لنا في القضية وبأن توجه نسخة من التظهيرين المحال عليهما في ذلك ونمجل بالجواب . وصار بالبال . وعليه ، فاما نسخة التظهيرين فتوليتكم عليه على ما اضيف لذلك حسبما خصصه بالطرة . وأما التظهير الشريف للمؤرخ في ربيع الأول عام 1310 لا تعلق له بادخال الماء ، وأمره متصور على تنظيف الاذنة واصلاح الاديسا والمراحيض نيابة عن المخزن . والتظهير الثاني المؤرخ في 13 ربيع الثاني عام 1310 صدر لهم الاذن بادخال الماء على شروط تعلم من الظهير الشريف . ولما كان سفير الطغيان بالحضرة الشرفية المراكشية جدد الكلام في ذلك وأجيب في تنبيه ناسخ لما كان قائم حيث مدغم يد النيابة وكتب بمقتضيه لثواب النواب لا ذاك الصيغ في 21 حجة عام 17 . وفي عام 20 كان صدر شريف الأمر بتوجيه ثلاثة مهندسين أحدهم من فاس واثنان من الرباط لمباشرة امر الماء ، واطلع العلم الشريف بما كان ظفر لهم في ذلك .

سخة من الوثق المذكور ولم نعلم ما نجيب به .
وعليه ، ما نسخة من كتابه المذكور توفليكم فيه
لتعلموا بها كريم العلم أسماء الله ، ولولانا سديد النذر
4 شعبان 1324 .

محمد بن العربي الطريس

الوثيقة 14 : (نفس المصدر ، ج . 1 ، ص . 260)

رسالة من محمد بن العربي الطريس
إلى عبد الكريم بن سليمان ، بتاريخ
3 محرم 1325/16-2-1907

وصل كتابك بما أخبر به أمين السكة السعيدة
من أن الفرنجيين ذكر له كلاما يؤخذ منه أن ما في
عليهم شيئا من أجل سسرة الماء المراد إدخاله لهذا
التغر الطنجي حاطه الله وإن سيدنا أيده الله يأمرني
بإلقاء التراب المذكور بنفسي أو من ينوب عني
وتعريفه بما بلغ لجانب المخزن من تأثر خاطرم

وإن أعمال السسرة لم يكن لجناه أو تغور أو كراهية
إلى غير ذلك بما يزيل ما يخاطرم ما شرعته وصار
بالليل . فليكن في كريم عليك أنا قد وجهنا لملكات
المتنور المذكور الصنوين الأمين السيد بناصر غنام
والأمين السيد ابن جلول ، لتوجها إليه ، وعرفاه بما
صدر به الأمر لتسوية أسماء الله ، فأتشرح صدره
لذلك وطلب خاطره ، غير أنه اعتذر بأنه وجب
كان قد اشترى القاعة وغيرها يصدر مياطرة العمل فيما
كان يصدره ، فلما اشهر جانب المخزن سسرة الماء
سقط في يده وضاع في أقامته وطلب أعمال التناوب
في ذلك ، فأجاباه بأنه استعمل الشيء قبل إيلانه
لأنه كان من جهة أن لا يشتري حتى يصدر له الأمر
به ، فأجاباه بأن التواب الآن في ذلك ، فأجاباه
العمرة بأمر المخزن لأن التواب لا يمكن أن يبرموا
عنه إلا ما أبرمه هو عن نفسه . والحاصل أنه يطلب
في ذلك تأويلا ...

في 3 محرم 1325 .

محمد بن العربي الطريس

لجنة الصحة والطرق البلدية بطنجة

الدبلوماسية . وقد تم تشكيلها بالفعل في 28 يوليوز من نفس السنة برئاسة أرسترونغ (Armsrong) وعضوية ليبي كوهن كغائب لارئيس . وكميل بونلي (Camille Bonelli) (د) كاميلين لفسندوق . ونيسال (Vidal) ككاتب (3 مكررة) . وبعد استقالة أرسترونغ في 21 غشت 1884 تولى الرئاسة محتسب المدينة محمد الخمال ابتداء من شهر أكتوبر . وبسرعة غلحت اللجنة لائحة الاكتتابات التي بلغت 202 ريال في 30 أكتوبر (4) . وظهرت في مقدمة اللائحة الأولى أسماء السفراء الاجانب والتمثيل . وعامل طنجة . وأهم ملاك وتجار المدينة . وبالتالي مع الهيئة الدبلوماسية والسلطة المحلية فرضت ضريبة تبلغ خمسة بلايين على كل رأس من العائشة داخل المجزرة من أجل الاستهلاك العمومي (5) . وبفضل هذه الموارد أمكن تنظيف كثير من أحياء طنجة كحي ينيدر . ودار البارود . والسوق . وجنان قبطان . والنصبية وبلغت النفقات في هذه الأحياء يوم 21 شتنبر 1884 : ريالين و 16 بليوناً (6) . كما طرحت اللجنة قضية ادخال الماء إلى طنجة وبناء المجزرات .

بيد ان هذا البرنامج الطموح كان يتجاوز إمكانياتها . ولم تضي سوى ستة أشهر على ميلادها حتى اضطرت إلى تقديم استقالتها . وفي مذكرة الاستقالة الموجهة إلى عميد الهيئة الدبلوماسية ركزت اللجنة على الصعاب التي واجهتها من طرف السكان اليهود وعامل المدينة وناقشوا الذين . كما قالت . كانوا ينامرون على وجودها ويسعون إلى تصفيها (7).

لعبت الجاليات الأوروبية دوراً بالغ الخطورة في حياة مدينة طنجة في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . وهذا الدور ، الذي تجسد في تأسيس لجنة دولية بالمدينة تهيبة بمجلس بلدي . هو الذي سنحاول الإلمام به في الصفحات التالية .

1) التأسيس

في عدة مناسبات ، خاصة في 1833 ، 1856 ، 1860 . كان أعضاء مختلف الجاليات الأوروبية بطنجة قد تدخلوا لتنظيف وتطهير المدينة وتمكنوا بفضل الاكتتابات الطوعية من ترصيف الطريق الوسطي . وفي 1870 . أدت مبادرة بعض الأوروبيين إلى إرساء الأسس الأولى لجمعية دائمة تعرف بلجنة الصحة والطرق البلدية . وبالرغم من أن هذه اللجنة لم تكن تتمتع باعتراف السلطة المحلية أو الهيئة الدبلوماسية ، فإنها تدخلت في الحياة الحضرية في عدة مناسبات .

هذه المحاولات الأولى ، التي ذكرها كوزلن وسوران (1) ورددها من بعدهما بعض المؤرخين (2) . اكتسبت أبعاداً جديدة في التماثلات بسبب تزايد عدد الأوروبيين المقيمين بالمدينة وظهور الصحافة الأجنبية التي أخذت على عاتقها مهمة الدفاع عن مصالحهم ومطالبهم المختلفة .

نمدا لاح شيخ الربا، سنة 1884 . شخت هذه الصيانة حملة واسعة من أجل تشكيل لجنة تهتم بالصحة العمومية وتتوسع بتفويض السلطة المحلية والهيئة

وبعد هذه الاستقالة ، عانت وظيفة التنظيم من جديد بين يد المحتسب الذي كان آنذاك هو أحمد البارودي . الا ان نكسة الخصاص هذه الوطنية ظلت تراود الأوروبيين .

وفي 11 يوليوز 1887 ، تطوعت جماعة من الأوروبيين لجمع التبرعات من أجل تشكيل لجنة جيدة (8) . وبعد ان أعطت هذه المحاولة ثمارها ، ترأس الطبيب سمارو جمعا عاما للمكتتبين أعلن فيه عن ميلاد لجنة جديدة تدعى لجنة الصحة والطرق البلدية (9) . وقد حظيت هذه اللجنة بهواففة الهيئة الكولومبية . وأصبح يترأسها بالتناوب ، ولعدة ثلاثة أشهر ، نضال الدول الصلبة بطبعة (10) .

وخلال السنوات الأولى من ميلادها ، أجزت اللجنة كثيرا من الأشغال نذكر منها بناء سور جنوب باب الدواجين لتسهيل حركة المرور (11) ، وترصيف السوق الخارجي ، والطريق المؤدية الى الشاطئ ، والطريق الرابطة بين مزارع تطولون وطبعة القديمة (12) . كما أنها طرحت مشكل الماء العذب وبناء الجزرات (13) .

وخلال نفس المدة ، تمكنت اللجنة من فرض ذاتها على السلطة المحلية التي كانت تساهم في تمويل بعض مشاريعها (14) . كما أنها تمكنت من انتزاع اعتراف رسمي بوجودها من المولى الحسن الذي وجه سنة 1891 نداء الى اغنياء طبعة للصامعة في لكتاباتها (15) .

وقد تعزز وجود اللجنة سنة 1893 بعدما كلفها المجلس الصحي ، بصفة مؤقتة ، بممارسة جانب من الاختصاصات الجديدة التي انتزعتها أوبيني من المولى الحسن سنة 1892 (16) . وفي 3 دجنبر 1903 صدر قانون وضع الصيغة النهائية لتنظيمها (17) .

بمقتضى هذا القانون ، أصبحت اللجنة تتكون من مجوعتين ، تنضم المجموعة الاولى أربعة عشر عضوا يمينون رسميا على الشكل التالي :

— عشرة أعضاء يمينون من طرف السفارات الأجنبية بطبعة .

— مغربي واحد يعينه السلطان ليتولى رئاسة اللجنة (18) .

— مغربيان مسلمان تعيينهما السلطة المحلية بطبعة .

— يهودي يعينه الحاكم الأكبر في المدينة . شريطة ألا يكون محميا أو من مواطني دولة أجنبية (19)

أما المجموعة الثانية فتتكون من اثنين عشر عضوا منتخبين ، يشترط فيهم أن يكونوا من بين المغاربة الذين يساهمون بتسبع بسيطات أو أكثر ، وألا تقل أعمارهم عن خمس وعشرين سنة ، وأن يكونوا قد أقاموا بالمدينة على الأقل منذ سنتين . ويتم انتخابهم في شهر غبرابر من كل سنة من طرف المكتتبين الذين يساهمون بأكثر من عشر بسيطات . وقد منح القانون لانتخاب أكثر من أربعة أعضاء من نفس الدولة (20) .

وفيما يخص اختصاصات اللجنة ، فقد حددها القانون على الشكل التالي :

« ان لجنة الصحة والطرق البلدية مكلفة بجميع ما يتعلق بالنظافة والصحة والتنظيف ، ومراتبه الأسواق والمجزرات وحركة المرور في مدينة طبعة ومنطقتها الممتدة على بعد كيلومتريين من جميع الطرق المؤدية الى باب السوق الخارجي » .

2) الموراد

كان الشكل الرئيسي الذي واجهته اللجنة هو إيجاد الموراد الكافية لتنظيف نفاثاتها المتزايدة . وكانت هذه الموراد تتكون مما يأتي :

أ) الاكتسابات الطوعية

عرفت مداخيل هذه الاكتسابات تزايدا مستمرا نظرا لتزايد عدد الأوروبيين بطبعة . وهكذا فقد فزت من حوالي 3.258 بسيطة سنة 1893 (21) الى 9.809 بسيطة سنة 1904 (22) ، وإلى 10.864 بسيطة سنة 1907 (23) . وكانت كل سفارة تساهم بمبلغ سنوي قدره 80 بسيطة (24) . كما ان اللجنة الدولية لرأس لبارتل كانت تساهم بدورها بمبلغ 600 بسيطة في السنة (25) .

ب) المجهزورة

سجلت مداخيل المجزرة في الاخرى تزايدا مطردا . فارتفعت من 4.862 بسيطة سنة 1893 الى 23.771 بسيطة سنة 1904 (26) . ولا يعزى هذا التزايد الى

(3) المنجزات

سيكون من الصعب ، نظرا لطول القائمة ، لتعرض جميع جوانب تدخلات لجنة الصحة في الحياة الصحية بطنجة . الا ان الأنشطة التي سنوردها فيما يلي ستكون كافية بلا ريب لانعاش بان هذه اللجنة كانت تلعب في المدينة دور مجلس بلدي حقيقي (34) .

في ميدان التنظيف ، أقيمت اللجنة على الأسلوب المتبع في جمع الأبرال . لا ان أزقة طنجة الضيقة لم تكن تساعد على أداء هذه المهمة الا بواسطة الدواب . بيد انها عززت الأسلوب عن طريق الزيادة في عدد عماله وتحديد أجورهم وساعات عملهم وتوزيع العدد الكافي من الحيوان (35) . ولبدءا من 25 سبتمبر 1907 منعت رمي الأبرال في الأماكن العمومية وحسبت أوقاتها خاصة لجمع الأبرال في جميع الأوقات (36) .

وفي ميدان الترفيه ، تم إنجاز كثير من الأشغال في الطرق التي تنتصب على جوانبها دور الأوروبيين . كالطريق الرئيسي ، وطريق السفارات ، وطريق فاس ... ، كما بنيت طرق جديدة خاصة منها الطريق المؤدية من باب المدينة إلى حفرة مرشان (37) .

ولضمان سلامة الصحة العمومية في المدينة . أولت اللجنة عناية خاصة بشبكة الأودية الحارة . وكثفت هذه الشبكة تتكون من ثلاثة أودية تصب كلها في البحر . الا أنها كانت في حاجة إلى الإصلاح . كما أنها لم تعد كافية لتنظيف جميع العاجيات مع تزايد السكان وكثرة التلوثات . ونذكر على سبيل المثال أن اللجنة تمكنت سنة 1896 ، بواسطة السيفر الإنجليزي نكلسن ، من انتزاع موافقة المخزن على إصلاح واد حار يخترق الحبي الخارجي الذي ينفذه الأوروبيون (38) ، وأنها تمكنت سنة 1896 من انتزاع موافقته على إدخال تغيير جدي في الشبكة بأحداث واد رئيسي يصب في البحر وتلقف فيه الأودية القديمة (39) .

ومنذ السنوات الأولى من ميلادها ، تدخلت اللجنة لتنظيم حركة المرور داخل المدينة ، ووجدناها قادرة منذ ماي 1891 على تطهير عدة أماكن عمومية تعود الباعة ارتيادها منذ مدة طويلة ليبيع بضائعهم (40) . وقد اتخذ هذا التدخل طابعا رسميا سنة 1894 بعد

ارتداد في استهلاك اللحوم فقط وانما كذلك إلى لبطال الذبح خارج المجرة .

(ج) رصيف طنجة

ابتداء من سنة 1892 أصبح من حق لجنة الصحة فرض ضريبة على كل صافر يمر بعينها ، طنجة ، وقدرها مليون واحد (27) . وقد أعطت هذه الضريبة 2.477 بسيطة سنة 1894 . وعندما فتح الرصيف الجديد أمام الصائرين ، في فاتح نوفمبر 1897 . لعبت الضريبة القديمة وتقرر تخصيص جزء من مدخول الرصيف لفائدة اللجنة ولعدة عشرين سنة (28) .

(د) مصلحة المخزن

منذ 1891 حاولت اللجنة الحصول على اعانة مالية من المخزن وكثفت السيفر الفرنسي بأشواط بانتزاعها خلال سفارته إلى مراكش (29) . وقد تكررت نفس المحاولة في السنة التالية بمناخبة سفارة سبيت إلى فاس . بيد أن المخزن لم يستجب للنداء الا على يد السيفر الإنجليزي نكلسن خلال سفارته إلى مراكش سنة 1896 . حيث فُصل بتخصيص مساعدة سنوية قدرها 15.000 بسيطة تقطع شهريا من المدافيل العسكرية بطنجة . الا أنه كان يتأخر في القالب عن الأداء . ففي 31 دجنبر 1904 كان ما يزال مقلبا بأداء اعانة سبعة أشهر (30) . وفي يونيو 1907 كان ما يزال متأخرا عن تسديد اعانة خاصة عشر شهور (31) .

اما بالنسبة لمجموع المدافيل فقد بلغت حوالي 3.911 بسيطة سنة 1893 ، وارتفعت إلى 37.881 بسيطة سنة 1904 . الا أن هذه المدافيل لم تكن كافية لسد جميع العاجيات . وقد حاولت اللجنة رفع مواردها عن طريق فرض ضرائب حضرية . ولكن بدون جدوى . كما أنها التزمت فرض ضريبة 0.15 سنتيما على كل طرد يمر بعينها ، طنجة ، وقدرت مداخيلها بحوالي 10.000 ب (32) . أخيرا فإن عقد الجزيرات ضمن لها مواردا جديدا : فقد نص الفصل 61 منه على فرض ضريبة حضرية على البنايات وتخصيص جزء من مدخولها للإصلاحات الحضرية ودفعه في طنجة إلى المجلس الصحي ، وقد قام هذا الأخير بتحويل المورد الجديد إلى صندوق للجنة (33) .

حق إدارة السوق المذكور . وبفضل السامي العتولة من طرف السفيرة المكونين ، تفازل المولى عبد العزيز للمجلس الصحي عن إدارة سوق الخضار وكذلك سوق التمتع مخرلا إياه حق تحصيل نصف الأرباح للصافية من مدخول السنتين ، على أن يبني التمتع الآخر من نصيب المخزن الذي سيكون ممتلا عن طريق موظف مخزن . وقد حول هذا الأخير هذا التلويح إلى لجنة الصحة (49) .

ولتنويع تدخلها في شؤون المدينة وحياء سكانها، التزعت اللجنة سنة 1912 تأسيس شرطة حرسية يكون من اختصاصاتها لقاء القبض حتى على الأوروبيين المتهمين وتسليمهم إلى السلطات القضائية التي ينتعون لها (50) . غير أن المشروع اعتبر سابقا لأوانه ، لأن الخطوات التمهيدية كانت قد اتخذت ساعفة تقديمه من أجل وضع نظام دولي للصدينة .



مما لا شك فيه أن مضجرات لجنة الصحة والطرق البلدية قد أضفت على مدينة طنجة طابعا جديدا، فتشفيش التسولح بانتظام ، وترصيف الطرق ، وتنظيم حركة السير ، وإدخال الكهرباء، وحتى الهاتف، كلها عوامل من شأنها أن تضفي على المدينة صيف جيدة تميزها عن باقي المدن الأخرى ، إلا أن هذا لا يعني أن اللجنة قد حققت كل أهدافها ، فالاشتغال المتعلقة بالترصيف والتنظيف انجزت بصفة خاصة في الأحياء التي تشتمل على جولتها دور الأوروبيين في حين ظلت الأحياء الأخرى مهملة . وهذا ما لاحظته القريسي وعبر عنه بقوله : « غير أنهم (أعضاء اللجنة) يقتضرون في الإصلاح على الطريق الخارجية عن البلد التي بين دورهم الأجنبية وأما ما هو السى نظرم داخل البلد فيبقى جله مهملا على ما هو عليه من فساد ترصيفه وعفوناته » (51) . كما أن تطبيق القوانين الحضرية الجديدة كان من الصعوبة بسكان . إذ كيف يمكن للزبل السلام المحافظ أن يرضى بهذا التشريع الأجنبي الذي يصطلم به في الطريق ، والسوق ، والمجزرة ، وهذا في وقت القتر فيه وجود الأجانب في دحلهم بالحذر والشك بسبب أطعامهم وشجعهم ؟ وحتى لو فرضنا أن السلطة المحلية كانت تتدخل لحمل على الاعتثال فلماذا لم

أن أصدر المجلس الصحي ، بناء على طلبها ، قانونا حصريا يستهدف وضع حد للتزدهام في الأزقة ويمنح على فسخ التلويحات على المصالحات بالممرات وبالسجن (41) . وفي 4 يناير 1899 صدر قانون جيد يمنع ترك الحيوانات نحو في الأزقة والسوق الكبير ، وتحسينها أنقلا كبيرا ، وترك المواد التابعة عن الهدم أو الحفر أو المواد المدة للبناء في الأماكن العمومية لمدة طويلة (42) . وقد أضيف إلى هذا القانون فصل جديد سنة 1911 يمنع المرور في حي الصياغين من الساعة الثامنة صباحا إلى الساعة مساء، بالنسبة للمركبات غير الموثوقة ، ونقل البضائع الثقيلة ، ويمنع منها كليا ركوب الدراجات في نفس الحي مع السماح بركوبها في الأحياء الأخرى شريطة أن تكون مزودة بعنقه غير مزعج وبإلاشارة خلال الليل (43) .

ولم تنحصر السياسة التي دشنتها اللجنة في هذا الإطار ، وإنما امتد اشعاعها إلى مرفق آخر .

وهكذا فقد اعتبرت الإنارة الكهربائية عملية مرتبطة بالطرق . ووقت سنة 1894 على عقد مع الشركة الإسبانية (Transatlantica) من أجل تنصيب ما لا يقل عن ثمانين مصباحا في أحياء متعددة من المدينة مما كلفها 320 بسيطة شهريا (44) . وبفلس الاعتبار اعتمد بقضية تزويد طنجة بالما، الصالح للشراب كما لاحظنا ذلك في البحث السابق .

وباسم الصحة العمومية ، تدخلت في شرطة المجزرة التي أسندت إلى طبيب فرنسي (45) . واعتمدت بمحاربة الكلاب الشاردة (46) ، وفكرت في تأسيس مصلحة للطافي ، كما اعتمد بتأديم بعض الخدمات الاحتياطية ففتحت عيادات خاصة لتلقيح الأطفال بالمجان (47) . ولم تكن ترحل أحيانا حتى بتغطية نفقات السفر والعلاج في أوروبا بالنسبة للحصابين بأحد الأمراض الخطيرة (48) .

كذلك ، وباسم المصلحة العمومية ، تطلمت اللجنة إلى مد مراديتها إلى سوق الخضار لمعاينة المواد الغذائية واتخاذ التدابير الصحية اللازمة في السوق ووضع حد لتكس الباعة فيه . إلا أنها لم تتمكن من تحقيق هذه الأمنية إلى سنة 1907 . ففي هذه السنة انتفضت غرصة سفر سفيرى فرنسا وإسبانيا إلى الرباط وطالبت عن طريق المجلس الصحي بتدبيرها

جلستها الأولى المنعقدة في 3 أكتوبر 1888 بضرورة قيام تعاون بينها وبين المحتسب . وقد أظهر هذا الأخير حسن استعداده ، وباتفاق معه تم التوصل إلى تحديد أجور عمال التنظيف وتحديد ساعات عملهم . من جهة أخرى فقد وقع توزيع المهام بين السلطين . فبينما تكلف المحتسب بمراقبة الأزقة والأحياء (دار البارود ، القصبة) ، تكلفت اللجنة بالأحياء الأوروبية والأحياء المختلطة . وكذلك على هذا الوفاق فإن المحتسب حضر في جلسة اللجنة المنعقدة في 14 أكتوبر 1888 (54) . مع ذلك فقد كان لا مفر من تصادم السلطين . فبعد مرور أقل من شهرين على هذا التاريخ ، وجهت اللجنة رسالة إلى الطريس يتجلى منها قيام نزاع بينها وبين المحتسب حول مداخل المجزرة (55) . وفي غضون أبريل 1894 قام نزاع جديد حول المكان الذي يتعين رمي الأبراس فيه (56) . ولا تستبعد أن يكون هذا النزاع قد تجدد في عدة مناسبات أخرى ، كما لا يخفى شك في أن اللجنة كانت تخرج دائماً منتصرة بفضل الدعم الدبلوماسي الذي تحظى به من طرف المجلس الصحي .

وتجدر الإشارة إلى أن ضعف موارد المحتسب المخصصة للتنظيف ، والمكونة من قسط من مداخل المجزرة ، جعلت دوره ثانوياً حتى في الأحياء الأمازيغية . كما أن ضعف هذه الموارد كانت تقصيه من القيام بأي دور في المناسبات الكبرى التي تترافق المدينة (57) . ولم تقتصر سلطته فقط في ميدان التنظيف ، بل وكذلك في ميادين أخرى . فمن المعروف أن الإشراف على الأسواق ، ومراقبة نمود الغذائية ، ودفع الضرر عن الطريق ، وتنظيم حركة المرور ، وعدم البنايات الخداعية ، هي كلها من اختصاصات المحتسب التقليدية . إلا أن جميع هذه الاختصاصات انتقلت ، كما رأينا ، إلى اللجنة .

نكن نستطيع أن نعمل ذلك إلا في حدود مخافة من ردود فعله . بيد أن اللجنة كانت عاجزة عن فرض قوانينها حتى على الأوروبيين . لا أنها لم تكن تتمتع بسلطة مباشرة عليهم . وانقص ما يمكنها القيام به في حالة مخالفة أحدهم ، أن ترفع أمره إلى التفتيش التي يتنص إليها . إلا أن الشراء الأجانب لم يكونوا مستعدين للقيام بدور الشرطة الحضرية أو موظفيهم كما انصنع عن ذلك السفير الإسباني لوغيدا في إحدى جلسات الهيئة الدبلوماسية : « إن التشريع الإسباني لا يسمح له باتخاذ قرارات تتعلق بالشرطة الحضرية أو إلزام موظفيه بدفع غرامات لا تنص عليها القوانين الإسبانية » (52) .

يضاف إلى ذلك أن اللجنة عرفت نزاعات داخلية خاصة بين السفارتين الإسبانية والفرنسية مما أدى إلى فشل كثير من مشاريعها . ويقدم لنا متصل فرنسا العام بضجة نموذجاً عن هذه النزاعات في رسالة بعث بها إلى باريس في غضون 1914 . ذكر في مستهلها أن متصل إسبانيا عيا كل طائفة منذ توليه رئاسة اللجنة لتوسيع اختصاصاتها وسلطتها وجعلها في خدمة المصالح الإسبانية بالمدينة . ثم بعد أن أشار إلى أن اللجنة بدأت تتحول إلى مجلس بلدي حقيقي ، أضاف قائلاً : « لذا كانت خاضعة لمراقبتنا لوجهاً بهذا القول » . إلا أن الأمر بخلاف ذلك ، (53) . ويستفاد من نفس الرسالة أن متصل إسبانيا استغل حادثة حريق غيب في إحدى جهات المدينة ، وهما مشروعاً لتأسيس مصلحة لمطافئ ، تضم 44 رجلاً إسبانياً وتُسند رئاستها إلى ضابط إسباني . إلا أن السفارة الفرنسية تحدثت وأفشلت المشروع .

4) تكاليف وظيفة محتسب مدينة

كانت اللجنة قد طالبت السلطات المحلية . منذ

الهوامش

- (3) حول كاميلو بونلي . انظر : — MIEGE, op. cit., t. 4, p. 354, n° 13.
- (4) مكررة) كان يمثل عدة مصالح إسبانية بالمدينة .
- (5) MARCO C. : « La comisión de higiene y de limpieza de Tánger », Tánger, 1913, p. 4.

- 1) COUSIN et SAURIN : « Annuaire du Maroc », p. 142.
- (2) خاصة منهم : — STUART G.H. : « The international city of Tangier », Stanford California, 1931, p. 142.
- (3) MIEGE J.L. : « Le Maroc et l'Europe », t. 4, p. 352.

يجنب اللجنة الوقوع في نزاعات بين السفارتين الفرنسية والاسبانية .

(19) لم يقع على الاطلاق تعيين هذا الأخير .

(20) كان انتخاب هؤلاء الأعضاء ، يشير كثيرا من المشاكل بين السفارات . وفي 31 دجنبر 1913 ، وقع نزاع كبير في هذا الصدد بين السفارتين الفرنسية والاسبانية مهدد بانفجار اللجنة . حول هذا النزاع ، ينظر : — Afr. fr., 1914, p. 43.

وخاصة رسالة التفصيل العام للرسالة بصفة المؤرخة في 1914-1-6 : — A.E.P./CMP, t. 408.

(21) تقرير أمين صندوق لجنة الصحة ، 1895-1-12 : — A.E.P./A «25», 196.

(22) COUSIN et SAURIN, op. cit., p. 143.

(23) Bull. de la Commission d'Hygiène, 1907.

(24) في سنة 1903 ، تقرر رفع هذا المبلغ الى 300 بسيطة . انظر رسالة سفير بلجيكا المؤرخة في 1903-1-17 (A.E.B., AF 12-A₁).

(25) تقرير أمين صندوق اللجنة ، 1895-1-12 : — (A.E.P./A «25», 196)

(26) COUSIN et SAURIN, op. cit., p. 143.

(27) أعني من هذه اللورية الصائرين داخل السفن الحربية وكذلك للفراء . رسالة رئيس اللجنة الى محمد الطومس ، 1894-2-6 : وثائق تطوان 38/64 .

(28) للتفاصيل ، ينظر :

— MARCO, op. cit., p. 159.

(29) Afr. fr., p. 432

(30) COUSIN et SAURIN, op. cit., p. 143

(31) رسالة اللجنة الى محمد الطومس ، 1907-6-6 (وثائق الهيئة الدبلوماسية بوانتطنطن).

(32) COUSIN et SAURIN, op. cit., p. 143.

(33) Afr. fr., 1917, p. 432.

(34) قارن البعض لجنة الصحة بالمجلس البلدي الدولي الذي كان موجودا بحي السفارات في بكين .

(5) بلغ مدخلها من 27 أكتوبر الى 2 نونبر 1884 : 16 ريال و 11 بغيونا .

(6) MARCO, op. cit., p. 5.

(7) رسالة لجنة الصحة الى السفير الإنجليزي هاي ، 1885-3-20 (المصدر نفسه) .

(8) للتفاصيل ، انظر :

— LAREDO I. : «Memorias...», Madrid, 1935, p. 294.

(9) COMMISSION D'HYGIENE et de VOIRIE.

(10) في المدة المترواحة بين 3 ماي 1891 و 30 يوليوز 1892 ، تحولت الرئاسة الى رؤساء الهيئات الدبلوماسية .

(11) MARCO, op. cit., p. 11.

(12) رسالة اللجنة الى سفير فرنسا بافقطر 1891-2-26 :

— (A.E.P.) : 1891-2-26, (PATENOTRE)

(13) رسالة المجلس الصحي الى اللجنة ، 1890-6-30 . أوردتها :

MARCO, op. cit., p. 13.

(14) في غضون فبراير 1892 ، ساعم عامل مطبخة بمبلغ 100 ريال من أجل تمويل مشروع بناء طرق جديدة ، انظر .

— (Times of Morocco, n° du 27-2-1892)

(15) رسالة محمد لويط الى سفير فرنسا بافقطر ، 6 رمضان 1308/1891-4-15 :

— (A.E.P.) : A «25», 196.

(16) رسالة كولاصو الى اللجنة ، 1893-12-27 (وثائق الهيئة الدبلوماسية المحفوظة اليوم بوانتطنطن) .

(17) انظر النص الكامل لهذا القانون في الوثائق نفسها ، وكذلك في :

— MARCO, op. cit., p. 92 sq.

(18) بالرغم من أن القانون كان ينص على إنداد الرئاسة الى ممثل عن المخزن ، فإن العادة جرت بأن يتولاهم بالتناوب كل من تتصل فرنسا وتتصل لاسبانيا اللذين كانا يمثلان المجلس الصحي داخل اللجنة . وكان من شأن هذا أن

تفقات سفره الى تشيلية من اجل معالجه في
معهد باستور ، وقد بلغت هذه التفقات 115
بسيطة :

49) *Bull. de la C.H. T.*, 1900.

— *Idem*,

50) *STUART*, *op. cit.*, p. 37.

51) رسالة الطريسي ، 20 ربيع الأول
1324/14-5-1906 : « كُنْش مَكاتيب المندوبية
السعيدة » . ج . 1 ، ص . 111 .

52) محضر جلسة الهيئة الدبلوماسية 1896-5-20
وثائق الهيئة الدبلوماسية بطبعة والمحفوظة
ببوانتطن .

53) رسالة تفصل فرنسا العام بطبعة (بدون تاريخ) :
A.E.P./CPM, t. 408.

54) *MARCO*, *op. cit.*, p. 10.

55) رسالة اللجنة 1888-12-7 (وثائق تطوان
21/64 .

56) رسالة سفير البرتغال كولامو (COLAMO)
1894-4-5 (وثائق الهيئة الدبلوماسية بطبعة
والمحفوظة اليوم ببوانتطن) .

57) بمناسبة زيارة الامبراطور الألماني غليوم الثاني
لطنجة في 31 مارس 1905 . قامت اللجنة
بتنظيف عام للمدينة ، وترصيف الطريق التي
سحرت منها موكب الامبراطور الألماني وتزويدها
بالرمال .

35) *LAREDO*, *op. cit.*, p. 294.

36) *MARCO*, *op. cit.*, p. 123.

37) بدأت الانفعال في هذه الطريق 1895 وكنست
13.500 بسيطة . ولبتداء من 12 ابريل 1898
اصبحت تسمى بطريق سنارو تخليداً للذكرى هذا
الطبيب الذي لعب دوراً كبيراً في تأسيس اللجنة :
المصدر نفسه ، ص . 22 .

38) رسالة السفير الفرنسي دي دمنبل
1896-6-13 .

(*A.E.P./A* «25» 196) 1896-6-13 (De Dombel)

39) حول قضية أودية طنجة الحارة . توجد رسائل
عديدة موجهة من الطريسي الى عبد الكريم بن
سليمان في « كُنْش مَكاتيب المندوبية السعيدة » .
للخزانة العامة بالرباط .

40) *Times of Morocco*, n° du 9-5-1891.

41) توجد نسخة من هذا القانون المؤرخ في
اكتوبر 1894 ضمن وثائق تطوان 30/64 .

42) *MARCO*, *op. cit.*, p. 118.

43) المصدر نفسه ، ص . 125 .

44) *MIEGE*, *op. cit.*, t. 4, p. 354, n° 6.

45) *COUSIN et SAURIN*, *op. cit.*, p. 142.

46) *Bull. de la COMMISSION d'HYGIENE*,
1907.

47) *COUSIN et SAURIN*, *op. cit.*, p. 143.

48) في أشت 1907 . غش كلب مصاب بالسعار
رجلا من سكان طنجة ، فانتقلت اللجنة على تحمل

«الاصلاحات» الحضرية الاوربية بطنجة ورود الفعل المغربية

الاختصاصات التي تقوم بها اليوم المجالس البلدية وهي المعامل والقاضي والمحتسب ، وكان هؤلاء يعينون جميعهم مباشرة من طرف السلطان (3) .

هذا الجهاز يوسع للمدن المغربية في القرون الماضية كثيرا من الخدمات الاجتماعية الضرورية في مجال التنظيم والانارة ورفاهية الاسواق والامن العام وولوجة المتكويين ، الا ان التدهور الاقتصادي والسياسي الذي اصاب الدولة المغربية ادى الى تدهور آخر في مجال تقديم مثل هذه الخدمات . بحيث أصبح الجهاز الحضري في القرن الماضي جهازا عتيقا غير قادر على الاستجابة للحاجيات المتزايدة . وهو يعكس بذلك خصائص الادارة المغربية التي بقيت الى حدود القرن 19 اداة قروسطية بسيطة التركيب ومحدودة المهام . ويبرز لنا أحد المعاصرين هذا التخلف بقوله :

« لم تكن الخدمات التي تقوم بها اليوم في المدن والقرى مجالسها البلدية والقرية شيئا معروفا في غرب أمس باستثناء بعض الخدمات ذات المقاصد الدينية مما حبس عليه المعيسون أحيانا كالتسقييات والمحليات والمياضي والمقابر والمجازر ، وبعض الخدمات التي تدخل في خطة الحسنة كمحاربة الفش وتسعير السلع المعانة بالتنسيق ، وقيلة هي المدن التي كانت تتوفر على شبكة من قواديس المياه الشربية ، أو قواديس المياه المستعملة ، أما المستشفيات والمستوصفات ، والانارة الليلية ، والتنظافة العمومية ، وتنظيم المرور ، والدعائق ، والمطاني ، والتجميل المعماري ، وتثقيف المواليد والوفيات وغيرها ، فلم يكن لها وجود » (4) .

هذا التدهور في تقديم الخدمات العمومية للسكان والندام كثير من المرافق الضرورية ، استندت وطانة

عند الحديث عن الاصلاحات في القرن التاسع عشر ، فان اول ما يثير الى اذهاننا هو البرنامج الذي غصه السفير البريطاني درومند هاي (D. HAY) الى كل من سيدي محمد ابن عبد الرحمن ثم العولي الحسن ، والذي اشتمل على ثلاثة جوانب رئيسية : الجانب العسكري ، والاداري ، والمالي . لكن ، بجانب هذا البرنامج العام ، الذي كرس له بعض الدراسات ، هناك برنامج آخر لم يقل بعد كل ما يستحقه من رعاية ، على الرغم من اهميته ، واعني به مشروع الاصلاحات الاوربية الخاص بالحياة الحضرية في مدينة طنجة .

لا يخفى ان هذه المدينة عرفت منذ القرن الماضي وضعاً خاصاً يحكم تواجد الهيئة الدبلوماسية من جهة ، ومن جهة أخرى يحكم تواجد اكبر جالية اوروبية في المغرب ، تلك الجالية التي تجاوزت التي مستوطن منذ 1876 (1) . وقد نجحت بولكير هذا الوضع الخاص حينما بدأت الهيئة الدبلوماسية وجالياتها الاوربية تتدخلون في الحياة الحضرية بالمدينة لمحاولة تجهيزها بنواة ادارية دولية . ومن هذه الزاوية ، فان المدينة تقدم لنا احسن نموذج لدراسة المؤثرات الخارجية العنصرية الى المجتمع التثليدي المغربي ، ورصد ردود الفعل التي اثارها على الصعيد الرسمي ، وعلى صعيد مختلف الفئات الاجتماعية . وهذا هو الموضوع الذي افترضته كساعمة في هذا اللفاء (2) .

المرافق الحضرية في طنجة ، كما هو الشأن بالنسبة لباقى المدن المغربية الاخرى ، لم تكن متعمدة تماماً في المغرب ما قبل الاستعمار . فقد كانت كل مدينة تتوفر على سواة للتنظيم البلدي متصلة في تواجد ثلاث سلط تتقاسم جانباً من

التأثير الثاني يحمل نفس التاريخ ، وقد نسى على تفويض الهيئة الدبلوماسية مهمة تنظيف شجر طنجة ، من تشطيب أرزقه وإصلاح أودية مراعضها وجعل الأودية التي يتوقف عليها المراعض ، (8) .

التأثير الثالث مؤرخ في 4 نوفمبر 1892 . تكلفت بموجبه الهيئة الدبلوماسية بـ إدخال الماء لطنجة على يد المهندس الذي يتلقون (السفراء الأجانب) على إدخاله على يده ، (9) .

نلاحظ ، إذن أن الهيئة الدبلوماسية قد نجحت في انتزاع ثلاثة ظواهر من السلطان لممارسة بعض الاختصاصات الحضرية . ومع أن هذه الاختصاصات كانت محددة بدقة ، فإنها ستستغل لتزكية التدخل الأجنبي في مجالات جديدة .

وهكذا فقد دشنت سياسة واسعة ترمي إلى تغيير معالم المدينة بإحداث أبواب ، وعدم بنايات قديمة ومراقبة البنايات الجديدة ، وتغيير أماكن الأسواق . وفي نفس الوقت أغرقت المخزن بمطالب جديدة كبناء رصيف بالمرسى ، وبناء مستشفى عصري وغير ذلك (10) .

وبجانب هذه الأنشطة التي مارسها الهيئة الدبلوماسية ، كانت هناك أنشطة موازية مارسها في نفس الفترة الجاليات الأوربية الطبقية بالمدينة . فقد أسست هذه الجاليات منذ 1884 لجنة دولية شبيهة بمجلس بلدي ، تعرف بلجنة الصحة والطرق البلدية . هذه اللجنة لم تكن تحظى بأي تفويض من طرف المخزن ، إلا أنها فرضت نفسها بسياسة الأمر الواقع . وقد تعزز وجودها سنة 1893 حينما أسندت إليها الهيئة الدبلوماسية جانباً من الاختصاصات التي انتزعتها من المولى الحسن والمتعلقة بالتنظيف والتوصيف ، إلا أن نشاط اللجنة لم يقتصر على هذا الحد بل امتد تدريجياً إلى مبادئ كثيرة . فاعتادت هي الأخرى بمشروع إدخال الماء إلى طنجة ، ووضعت قوانين خاصة بتنظيم حركة المرور ومحاربة الباعة المتجولين ، وعينت طبيباً ييطوريا لمراقبة اللحوم في الجزيرة ، وهي ظاهرة لم يسبق لها مثيل في المغرب . وفي هذا الإطار حاربت وضعت العادة المألوفة لدى السكان والمعروفة بـ «الوزيمة» ، وعلى يد هذه اللجنة ، عرفت طنجة عدة مختبرات أوربية كالكهروبا ، والهاتف ، كما تدارست اللجنة عدة مشاريع عصرية ، كمشروع تأسيس وحدة المطاني ، والشرطة وغيرها (11) .

بصفة خاصة في المدن الشاطئية ، وفي مختلفها طنجة . ففي هذه المدينة الأخيرة أدى التطور التجاري إلى تزايد سريع في عدد السكان وتفاطر عدد كبير من الأوربيين . هذا في الوقت الذي كان فيه كثير من القطاعات الحضرية تعاني من النقص أو من الإهمال . وهناك نصوص كثيرة تتحدث عن مشاكل نقص الماء الصالح للشرب ، وعن عدم كفاية قنوات الماء الحار فضلاً عن تراكم النفايات في مختلف جهات المدينة (4 مكررة) .

هذه هي الظروف التي أدت إلى تدخل الهيئة الدبلوماسية في الحياة الحضرية بمدينة طنجة . لتنظيمها حسب المناهج الأوربية ، ولكن ، بجانب هذا الهدف الذي يبدو تعدينياً محضاً ، هناك هدف آخر ، وهو تسهيل حركة الاستيطان الأوربي وبالتالي توزير الأجواء الطنسية أمام التنسرب الأجنبي . وليس غرضنا هنا أن نأتي على ذكر جميع الأنشطة والمنجزات التي قام بها الأجانب في المدينة بقدر ما نريد إبراز أهمية هذا النشاط ورصد ردود الفعل المغربية والتغيير الذي أحدثه في المجتمع التقليدي .

لقد بدأ تدخل الهيئة الدبلوماسية أولاً في مجال التنظيف ، وكان يقتصر على التوجيه والنصح ثم اتخذ شكل التدخل المباشر منذ الستينات حيث أصبح كل فصل مكللاً لمدة شهرين بحرلية للظنافة في المدينة (5) . بعد ذلك اتسع مجال التدخل ليشمل مبادئ جديدة . ففي نفس الفترة التي قدم فيها السفير البريطاني هاي برنامج الإصلاح إلى المخزن كانت الهيئة الدبلوماسية تقوم بالضغط على السلطان لانجاز إصلاحات خاصة بمقضية تتعلق بتوصيف طرفها وتزويدها بالماء الصالح للشرب وبناء جزيرة عمومية بها (6) . وقد ازدادت هذه الضغوط في نهاية حكم المولى الحسن بحيث أن جميع السفراء الأجانب قدموا طلبات إصلاحية خاصة بطنجة .

ولمهام هذه الضغوط المتواصلة ، أصدر المولى الحسن ثلاثة ظواهر تنص على إنجاز هذه المشاريع . التأثير الأول مؤرخ في 22 أكتوبر 1892 ، أصبحت الهيئة الدبلوماسية ملقبة بموجبه من قبل المخزن في بناء جزيرة عمومية بالمدينة ، تلحقاً يختص به المسلمون ، والثالث الثاني يختص به التنصاري والثالث الثالث يختص به اليهود ، (7) .

هذه إذن نظرة موجزة عن أهم الأنشطة الإصلاحية الأوروبية في طنجة ، وهي تنوِّدنا إلى ملاحظة ذلك التناقض القائم بين المدن المغربية الداخلية ، التي بقيت بعيدة عن المؤثرات الأوروبية ، وبين المدن الشاطئية التي كانت حينها مفتوحة أمام هذه المؤثرات .

لكن السؤال هو هل أدت هذه المؤثرات إلى أحداث تغيير في عقلية الناس وحتم على اختيار النموذج الغربي ؟

نيل الإجابة على هذا السؤال ، يجدر بنا أولا أن نحدد موقف المخزن .

« حول هذا المذهب ، نجد أن المصادر الأجنبية تجمع على نعت المخزن بالوجود لنسفه كما تقول الجهود التمدينية التي كان الأجانب يبذلونها لتحسين الحياة الحضرية في مدن مملكتهم . ويمكن أن نعطي كسلا عن هذه الروايات ، رواية الفرنسي ليناسي .
كذي كتب سنة 1878 يقول :

« لا ينبغي تطبيق الآمال على وقوع أي تحسين في الحياة الحضرية داخل المدن المغربية لأن المونوف الذي يبنه المخزن هو للتفكر لكل تقدم ، والأعراس عن كل فكرة لها صلة بالتقدم » (12) .

إن مثل هذه الروايات التي حفلت بها الكتابات الأجنبية لا تخلو ، كما هو واضح ، من لغو وتحامل وهي تدعونا إلى مواصلة البحث في الوثائق المغربية لتخليص التاريخ المغربي من رسوبات الاستعمار .

ونحن إذا ما رجعنا إلى هذه الوثائق ، نجد بالعكس أن المخزن أظهر شامعا كبيرا أمام الأنشطة الحضرية للهبة الدبلوماسية . ويكفي دليلا على ذلك أنه وجه نداء إلى ألمانيا ، طنججة يدعوم فيه إلى المشاركة في لكتاتيات لجنة الصحة . ومن الأمثلة الدالة على هذا التفتيح نبول المخزن الدعوة التي وجهت إليه للمشاركة في المؤتمر الدولي حول البيطرة الذي انعقد بألمانيا سنة 1899 . وقد مثل المغرب في هذا المؤتمر الحاج محمد بنونة . ونؤوسر على رسالة حول هذا الموضوع وجهها للصدر الأعظم أحمد ابن موسى إلى محمد الخامس وقد جاء فيها :

« فان نائب جنس الألمان بذلك الفخر الطنججي حرسه الله كان كتب أولا عن إذن دولته ، معلما بعزمهم على جعلهم مؤتمر في مدينتهم المسماة باندرا

ليحضرها وكلاء ، بياطرة جميع الدول . سنة أيام من تاسع غشت إلى الرابع عشر منه بقصد مذاكرتهم في أمراض البهائم وغيرها من الحيوانات وفي وسائل حفظ صحتها من الأمراض الوبائية وغيرها من أنواع البيطرة سبها بالبيانات التي وجه تقديمها المقدم لتزاييم الفصول التي تكون فيها المذكرات . طالبا إطلاعهم بما يقتضيه نظر المخزن الشريف وتعيين من يتوجه من قبله . وكان صدر له الجواب بانقضاء نظر جانب المخزن أعز الله يتوجه نائب من قبل دولته لحضور هذا المؤتمر كسائر نواب الدول وأنه سيحضر في الأيام الميعن لذلك » (13) .

لقد كان إذن المخزن لا يقف ضد الأفكار الجديدة ولكن في الحدود التي تشكل خطرا على سيادته . إلا أن تغلغل النفوذ الأجنبي في شتى المجالات الحضرية بالمدينة ، أصبح مصدر قلق دائم بالنسبة للسلطة المغربية . ومن ثم فقد كان لا ضاس من أن يحاول المخزن الحد من هذا التسلط . وهذا ما تأكد بصفة خاصة في عهد وصاية با أحمد ، الذي يعتبر عهد التقاد ما يمكن لنفاذه . ويمكننا أن نقف على حقيقة عرفت من الرسالة التي بعث بها إلى الحاج عبد الكريم بريشة سنة 1896 على إثر الطلب الذي تقدم به النواب الأجانب والمطل بفتح باب جديدة في طنجة . تتناول الرسالة :

« فغير غني ما تقررت عليه سيطرة المصارفة بين جانب المخزن أعز الله وبين نواب الدول الأجنبية قديما وحدينا وهو أن كل واحد منهم إنما يتكلم ويتكاتب جانب المخزن فيما يرجع لأصور دولته وتعلقاتها بالخصوص ، وجران العمل في شأني الحقوق بين المخزن وبين نائب كل دولة على مقتضاء ، إلى أن صارت المكاتيب الآن ترد على جانب المخزن في أمور خارجة عن ذلك مما هو منوط بالفكر المخزني أعز الله ولا وجه لمداخلة الغير معه فيه ، وتختتم تارة باسم مجمع العانية وتارة بمجلس العانية وتارة بنائب السنية . وهذا القول لم يكن جاريا على شروط من الشروط ولا جرت به عادة في القديم ، وإنما هو أمر حادث وخرق ظاهر ، ومن ذلك أمر الباب التي يطب توسعتها أو أحداث باب أخرى للتوسعة على المارين بطنجة . ومن المعلوم ضرورة أن شغل السنية شيء ، معلوم محصور لا يتجاوز إلى مكان خارجا عن وظيفتها كتوسعة الأبواب وغيرها من

المصالح العمومية الراجعة للمخزن في رعيته وإيالته ، (14) .

الرسالة لأن تكشف عن قلق واضح أمام الخطر الذي أصبح يتهدد السيادة الوطنية . هذا الخطر الذي يلوره السفير الألماني طاطيبايع منذ 1892 ، حينما صرح بأن الأنشطة الخيرية للهيئة الدبلوماسية في طنجة يمكن أن تنتهي بوضع المدينة تحت إدارة دولية . (15) .

بجانب هذا العامل الذي كان وراء معارضة المخزن ، هناك عامل آخر يمكن في تخوفه من تقلص شعبيته أمام موجة السخط الشعبي . وهنا نعود إلى السؤال الذي طرحناه سابقا والمتعلق بموقف مختلف الفئات الشعبية .

ما لا شك فيه أن القطاع العربي من سكان طنجة قد ناضى الإصلاحات الأوربية في المدينة باعتبارها معلاء من الأجانب . وتشكل من هذا الجانب تدخلا في شؤون البلاد ، وباعتبارها أيضا بدعا تغزو المجتمع التقليدي وتهدد قيمه . وتحفظ لنا الوثائق ببعض الأصداء عن هذا الموقف .

— فقد تجلّى عموما في عدم مساهمة السكان في لجان لجان للصحة والطرق البلدية (16) .

— وتجلّى في مقاطعة الذبح بالمجزرة العمومية التي كانت تحت إشراف اللجنة المذكورة . وقد تأكدت هذه المقاطعة خاصة لما كان الريسونسي قائدا على فحص طنجة (17) .

— وتجلّى في الوفد الذي وجهه السكان إلى النائب السلطاني محمد الطريس سنة 1892 لتقديم احتجاجاتهم ضد التدخل الأجنبي في حياتهم الخاصة (18) .

— وتجلّى أخيرا في الهمجان الفكري الذي تولى به مشروع استحداث مسرح بلدي على يد نفس اللجنة (19) .

لكن على الرغم من هذه الأمثلة التي تدل على الرفض والتمسك بالتقاليد ، فإن النشاط الأوربي لم يكن يحيم التأثير في المجتمع التقليدي . بل ساهم بنصيب لا يستهان به في الإسراع بتحقيق بعض جوانب التغيير الذي أصاب المجتمع في قيمه وأخلاقه وأدوافه وأفكاره . فتحت التفكير الأوربي تغيير كثير من مظاهر الحياة العمومية للسكان ، بالانشاز

عادات جديدة كالتدخين وتعاظمي الكحول وفناء الوقت في القمار . . . وقد استعملت هذه المادة الأخيرة منذ 1885 حيث وجنا عامل المدينة عبد الصادق بن أحمد يقوم بإتلاف جميع مقاهي المدينة مبيّنا أن الناس كانوا يجتمعون فيها «على الشرب بفساد الآلة ورفع الأصوات بالغناء إلى نصف الليل» (20) . ومن العادات الجديدة التي تدل على التغيير تمتدح السكان على الزيارات الطبية الأجنبية . فإذا كانت هناك نصوص من بداية القرن تشير إلى رفضهم مثل هذه الزيارات ، فإن هناك نصوصا أخرى من نهاية القرن تبين أن الناس أصبحوا يسعون تلقائيا إلى هذه الزيارات بل ويقيمون حتى التثقيع . وقد تجلّت هذه التحولات بصورة خاصة وسط المحبين وليس مقدمتهم اليهود الذين تركوا حتى لزي التعصدي وسدوا بلبسهم الملابس الأوربية (21) .

ولم تفس التحولات اذلوق وعادات السكان فحسب ، بل امتدت أيضا إلى الميدان الفكري بظهور أفكار إصلاحية جديدة . وآخر مثال يمكن أن نقدمه في هذا الصدد هو مشروع تأسيس جمعية خيرية في المدينة على يد لجنة من الأعيان المحليين ، وهو مشروع لم يسبق له نظير في العالم العراشي على حد تعبير محمد المقرئ (22) .

هذا المشروع تكشف عنه رسالة يعث بها رئيس الجمعية إلى الحاج محمد المقرئ سنة 1911 . تبدأ الرسالة بالتذكير بأن مثل هذا المشروع إنما هو من صميم للتقاليد الإسلامية ، فتشير إلى أنه سبق للسلف الصالح أن «عقد جمعيات لمواساة الفقراء ومؤازرة الميأساء ونساء العاجسي» الخيرية والصلوات الخيرية . . . ثم تضيف بأن هذه المؤسسة التي «لها أصل أصيل في الإسلام» . قد وقع إهمالها فيما بعد «حتى دلت منها بلاد الإسلام وخصوصا بلادنا القريبة» . وهذا في الوقت الذي سادت في البلدان الأوربية حيث «انتدى بأهل الإسلام غيرهم في عقد الجمعيات الخيرية التي نأشأها إلى يومنا هذا طائفة للعيان فلا ترى بلدة من بلاد الأجانب إلا وفيها جمعية خيرية ترأسها الفقراء وتلتزم في مصالح أمتهما لترفع لأولى الأمر ما قصرت عنه يدها وتواسي بنفسها ما في مقدورها» .

بعد ذلك تعرض الرسالة للمشروع وتحدد طبيعته الصدى الذي خلفه وسط السكان ، فنقول : «لقد فتح

الحاضر أخذتها أوروبا عن المسلمين .

- الملاحظة الثانية أن برنامج الجمعية تضمن تأسيس مدارس . وهذه نقطة سنجد في مقدمة النقاط التي يستلزمها برنامج الحركة القومية المغربية .

- الملاحظة الثالثة أن تأسيس الجمعية قوبل بحاسن الجماهير ، وهذا يدل على وجود طائفة بشرية قابلة للتأطير والتوجيه ، تلك الطائفة التي سيستمد منها المصلحون المغاربة قوتهم المعنوية وتنويعهم الاجتماعي .

الخلاصة :

يقودنا مثال طقجة إلى الاستنتاج في الأخير أن المدن الشاطئية كانت في مقدمة المدن المغربية التي خرجت عن عزلتها وتفتحت على العالم الخارجي مما أدى إلى اصطدامها قبل غيرها بمؤسسات وأفكار جديدة حسب النمط الأوربي . وإذا كانت هذه المؤثرات لم تؤد إلى تحول أيدولوجي ، فإنها مع ذلك خلقت تناقضات اقتصادية واجتماعية وفكرية كان لا مفر من أن تؤدي إلى حوت الصدام بين القديم والجديد وطرح إشكالية التكيف وإيجاد البديل . بحيث أن التطور الفكري على سمعه كان في هذه المدن أقوى وأوضح مما كان عليه في المدن الأخرى . وعلى هذا فإنه لم يكن من قبيل الصدفة كما يقول الأستاذ الحزوي أن يكون دعاة الأفكار الجديدة في مغرب القرن 19 قد ظهوروا من المراسي أو من نواحيها المباشرة كالتناصري وإبراهيم التناقلي وأبي شعيب التكايلي وعلي زعيم . كما لم يكن من قبيل الصدفة أن تكون طقجة قد لعبت دورا هاما في تحضير الأحداث التي سيعرفها المغرب في بداية القرن العشرين مع الحركة الحنطية (24) .

لله بصائر قوم من أهل طنججة لأحياء هذه الصفة الإسلامية وعقلوا جمعية خيرية إسلامية مفضة مجردة عن كل علاقة سياسية أو من شأنها التدخل في مصلحة أي دولة من الدول أو حكومة من الحكومات بل قاصرة على إنشاء ما تقدر عليه من الملاهي الخيرية والمدارس أو مؤسسات من غرض الزمن وهو مستقر في داره ولما عدت حلة الافتتاح لمي دعوتها جميع الأمالي وعلى وجوبهم آيات السرور لأحياء سنة كان اغنى عليها الأثر وأمانتها (23) .

نغفلر في الوقت الراهن إلى المعطيات الكتابية لتسليط مزيد من الضوء على الظروف التي أحاطت بظهور هذه الجمعية وتحديد هوية الشخصيات التي كانت وراء تأسيسها . إلا أن ما ينبغي أن نأخذ به من الاعتبار هو أننا أمام ظاهرة جديدة ، ظاهرة تكتل الجهود داخل جمعية واضحة البرنامج بدلا من العمل الانفرادي . وعلى هذا فإن أهمية الرسالة السابقة الذكر لا تكمن في أنها تكشف لنا عن مشروع أساسي تبنته جماعة من السكان ، وإنما في الطريقة الجديدة التي ارتأت بها هذه الجماعة لتجاوز مشروعيها . تلك الطريقة التي تعد شروطا أساسيا في نجاح الحركات الإصلاحية التي تطمح إلى تحقيق حياة اجتماعية وثقافية جديدة . وتعودنا الرسالة في الأخير إلى إبداء ثلاث ملاحظات :

- الملاحظة الأولى أن التذكير بجمال السلف الصالح لأحياء سنة إسلامية مفعورة وإعطاء المثال بأوروبا التي تبنت هذه السنة عن الإسلام يعكس الاعتمادات والاتجاهات الجديدة التي كانت تختصر في الألمان وهي لا تبعد عن الدعوة التي كانت قد انطلقت في الشرق الإسلامي العربي ودعت المسلمين إلى تبني العلوم الحديثة بمفهوم إسلامي . وهو أن هذه العلوم المنتشرة حديثا في أوروبا كانت علومها إسلامية نسي

الهوامش :

بالرباط ، أبريل 1980 . كما اعتمدت على بعض الوثائق الجديدة أخذتها من مديرية الوثائق الملكية بالرباط .

- 3) La Casinière (H. de) , « Les Municipalités Marocaines » , Casablanca, 1924, p. 2 ; Salmon (G.) , « L'administration marocaine »

- 1) Miège (J.L.) , « Le Maroc et l'Europe » , Paris, 1962-1963, t. III, p. 260.

2) اعتمدت أساسا في هذه الدراسة على رسالة محمد الأمين البزرا : « المجلس الصحي الدولي بالمغرب (1929-1929) » ، دبلوم الدراسات العليا ، نوقشت بكلية الآداب والعلوم الإنسانية

- (15) رسالة سفير بريطانيا العظمى ، 10 يونيو 1892 :
— Foreign Office 99/293 - London.
- (16) Cousin (A.) et Saurin (D.), « Annuaire du Maroc », Paris, 1905, p. 143-144.
- (17) تقرير أمين صندوق لجنة الصحة والطريق البلحية ، 30 دجنبر 1907 . انظر :
— Bulletin de la Commission d'Hygiène de Tanger, Année 1907.
- (18) رسالة سفير بريطانيا العظمى ، 10 يونيو 1892 :
F.O. 99/293.
- (19) رسالة علي زكي بتاريخ 10 جمادى الثانية 1330 / 27 ماي 1911 (وثائق مديرية الوثائق الملكية بالرباط ، محفظة طنجة ، رقم 8) .
- 29 ذي الحجة 1329 / 12 دجنبر 1911 . محفظة 6 صفر 1303 / 14 نوفمبر 1885 (مديرية الوثائق الملكية بالرباط ، محفظة طنجة ، رقم 2) .
- (21) Le Marégnière (H.de), « Souvenirs du Maroc », Paris 1919, p. 4; Miège (J.L.), « Les Européens à Casablanca au XIX^e », Paris 1964, p. 107-8.
- (22) رسالة محمد المقرى الى الطبيب المقرى . 20 محرم 1330 / 10 يناير 1913 (مديرية الوثائق الملكية بالرباط ، محفظة طنجة ، رقم 8) .
- (23) رسالة المختار أسدعم الى محمد المقرى . 20 ذي الحجة 1329 / 12 دجنبر 1911 . محفظة طنجة ، رقم 8) .
- (24) Laroui (A.), « Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain », Paris, 1977, p. 211.

- (4) « مجلة الوثائق » ، مجموعة دورية تصدرها مديرية الوثائق الملكية بالرباط ، الجزء الثالث ، ص. 465 .
- 4 bis) Laredo (Isaac), « Memorias de un viejo tangerino », Madrid, 1935, p. 292.
- (5) Berbrugger (E.A.), « Les Colonnes d'Hercale », Alger, 1863, p. 36.
- (6) حول هذه الضغوط ، راجع البزاز ، المجلس الصحي ، « مرجع سابق » ، ج. 2 ، ص. 271-278 .
- (7) توجد نسخة مصورة من هذا التقرير بمديرية الوثائق الملكية بالرباط ، محفظة طنجة ، رقم 5 .
- (8) يراجع نص التقرير في : المجلس الصحي ، ج. 2 ، ص. 354 .
- (9) توجد منه نسخة مصورة ضمن وثائق مديرية الوثائق الملكية محفظة طنجة ، رقمها 5 .
- (10) MARCO (U.), « La Comisión de Higiene y de Limpieza de Tánger », Tánger 1913, pp. 18-74.
- (11) Ibid., p. 225 sq.
- (12) Linarès (J.L.F.), « Une épidémie de choléra du Maroc en 1878 », Paris 1879, p. 3.
- (13) وثائق تطوان ، محفظة 29/26 (من أحمد بن موسى الى الطريس ، 28 صفر 1817 / 8 يوليوز 1899) . انظر كذلك محفظة 36/18 : رسالة المولى عبد العزيز الى الحاج محمد ابن العربي الطريس . 22 صفر 1318 / 21 يونيو 1900 .
- (14) من أحمد بن موسى الى عبد الكريم بريشة . 24 جمادى الثانية 1314 / 30 نوفمبر 1896 .

نصوص تاريخية

- كتاب « مكاتيب دار التليبية (1319-1325 هـ) »
- اتفاقية منارة رأس اسبارتل
- مخطوطات الحصن النصال
- القانون التاسيسي لأول مجلس بلدي بقطنة

كنداش «مكاتيب دار النياابة (1319-1325 هـ)»

بين 1319-1325/1902-1907 ، وقد تم ترتيبها
معتابية زمنياً وملاحقة حسب توليها .

ورد في بداية الكنداش : « هذا الكنداش السعيد اتخذ
لتفصيل المكاتيب الموجبة للعمل وذلك من سابع قعدة
الحرام 1319 هـ . ولي آخره : « الحمد لله يشهد الواقعان
اسميهما عتب تاريخه أن جميع ما تضمنه هذا الكنداش
من المكاتيب والأجوبة الصادرة في وقت حضورهما
بدار النياابة السعيدة لساعة تاريخه صادر بموافقتهما
وفيدي 20 شوال الأبرك عام 1325 هـ .

الإضاة : بناصر انعام وعبد الحفيظ برادة

وتقدم قلماً يلي بعض المختارات :

للعامل والقواد

— إنياد تطوان السيد قدور بن الغازي :

« فان نائب المركان متوجه لهنالك بقصد التفتيح
وتسريح للنظر وعليه فلنكن منه على بال فيما يتوقف
عليه حراسة وتحوما على العادة وأعداد محل لتزوله
أن امكن وتيسر وطلب ذلك منك وعلى الصحة والسلام
في 29 حجة عام 1319 هـ (8 أبريل 1902) محمد بن
العربي الطريس .

— لعامل تطوان :

«وبعد وصلنا كتابك في شأن بعض نصارى جنس
الصبيرول من هناك ومن سبلة معلما بانهم يروجون
في البحر ويمرون على ساحله من بني سعيد وغماره
ويشترون الحوت من أهلها وعلمنا ما شرحته وصار
بالبال فتكلم أهل بني سعيد بقطع التصارة مع
المذكورين والإحتياط منهم لما في ذلك من الخطر وتوقع
الآفات التي يمسر خلاصهم منها ويجرون بها الوبال
إلى أنفسهم مع أن لهم عدوكة عن مخالطتهم وقد كتبنا

كنداش «مكاتيب دار النياابة (1319-1325 هـ)»

أن الاتيال المتزايد من طرف الباحثين على تاريخ
المغرب يجعل الحاجة ماسة إلى مواصلة الجهود التي
يذلت لحد الآن من طرف نخبة من الأساتذة المختصين
في ميدان لامللة للثام عن الوثائق والمستندات المغربية
وتسهيل العمل بذلك على طلاب العلم والمعونة للراغبين
في استجلاء الحقائق انطلاقاً من المنظور الداخلي ،
وتخليص التاريخ المغربي من راسب الفكر الاستعماري

وعنا لا تلوننا الاشارة بالجهود التي بذلها وما
يزال يبذلها عدد من الرواد المؤرخين ونخص بالنكسر
تهم الأستاذ عبد الوهاب بن منصور الذي ما يثني
يرلي غايته بجمع الوثائق الوطنية الفمسية ، والتعريف
بمكالمها ، ونشرها ، ودراستها ، وتسيط الأضواء
على جوانب مغمورة من الماضي المغربي ، فاتحا بذلك
أبنا جديدة أمام الباحثين .

وسنحاول هنا أن نسهم ، بقدر إمكاناتنا المتواضعة ،
في التعرف بترلتنا للتاريخي عن طريق تقديم مختارات
وميزات من محتويات بعض الكنداش والمستندات
المخطوطة .

وقد اخترنا في هذا العدد أحد الكنداش الهامة
المنوطة بمديرية الوثائق الملكية بالرباط ، وهو
يحمل العنوان التالي :

« مكاتيب دار النياابة (1319-1325 هـ) »

سجلت في هذا الكنداش ، البالغ عدد صفحاته 575 ،
مراسلات النائب السلطاني الحاج السيد محمد بن
العربي الطريس مع ولاء الأقاليم ، وقضاة الأحكام
وجاة المال ، وناظري الأحباس ، وأعيان القبائل
والشجار ، والفناصل ، ، وذلك في الفترة المتروحة

لعامل عبارة بهذا حسبما بالكتاب للواصل اليك طيه لتوجهه له على يدك وعلى المحبة والسلام في 15 محرم الحرام عام 1320. (24 أبريل 1902) محمد بن العربي الطريس .

— لعامل غصارة :—

فقد بلغنا بأن البعض من جنس الصينبول يعمرون في البحر وينزلون بسواحل تلك القديلة ويتبايعون مع أهل القديلة وفي ذلك من الخطر والتعرض للإنانات ما لا يخفى وعليه فلتكنهم عن مخالطتهم ومبايعتهم احتياطا لانفسهم وتوفيا من حصول الضرر بسبب ذلك وعلى المحبة والسلام في 15 محرم فاتح عام 1320. (24 أبريل 1902) محمد العربي الطريس .

— لعامل مكتاس :—

فان ياشدور التحليز بشفر طجة رفع الينا شكاية اليهودية بسطر بلاسكوا بان يهوديا من مكتاس يسمى يوسف بوطبول المكتاسي كان مستخما معها ثم انه ذهب لها خاتمين احدهما بفلس الضمائم والثاني فيه خمسة احجار وسلسلة بخلافة ذهب وقد بلغنا انه توجه لمكتاس وظهر ثمة بعض حوائجها طالبا البيعت في هذه القضية واستخراج ما ضاع لها وعليه فلتكف في ذلك وقوف جد وحزم حشس تستخرج ما ذكر منه وترده لصاحبه لولوجاب بالمثال وعلى المحبة والسلام في 24 صفر عام 1320. (2 يونيو 1902) محمد بن العربي الطريس .

— لعامل الصورة السيد عياد العنبي :—

فقد وصل كتابك بان الامر للترفيف صدر لك بان لا تسلم لشراء ما كان مفشوشا ومقلورا من الجدد المعزي المطلوب من لياينة لذلك لتغفر الصوري وتزجر من يأتي به وبذلك لما يحدث في ذلك تحقق لديك ان المفشوش لا يجلبه احد وان بلله بالطلح والما، والقرت هو من صلاحه شارحا فيه اختلاف التجار عليك في ذلك بين معترف بمصلحة السيلول بما ذكر ويشتره على حاله وبين مانع لبيعه ومباشرتك اتفاقهم على طريق واحد فلم تحصل عليه وصار بالبال بحيث كان بلل الجدد لما ذكر من صلاحه فلا مانع من بيعه ثمة كما يباع على هذا الحال في سائر الاسواق حيث ان التجار الذين يشترونه ياخذونه على ذلك الوصف ويبينونه بقصد وسفه وعلى المحبة والسلام في 4 ربيع الأول عام 1320 (11 يونيو 1902).

— لعامل طنجة السيد الصديق بركاش :—

فقد بلغنا ان ثلاث نساء احداهن من قبيلة بني عروس كان وقع بيعهن بالقبيلة المذكورة ويتبين مملوكات بها الى ان حلت المحلة السيدة بلقنبائل الجيلة وحينئذ وجهن من كن تحت يده لشريفيين بنازروت ويقيم عنده مدة ولما اراد مشتريين ان يردمن للقبيلة المذكورة اتفقن من الرجوع معه ولازلن عند الشريفيين بنازروت وعليه فالتن نصيب الشرفا ثمة بان يوجهن واصلات اليك في حفظه وامان صحبة عدة اناس ذوي صدق وحرمة ويلبذ الركوب لهن حتى يصلن في عافية ويمجد الوصول اطمنا بذلك واعتن بهذا الشأن غاية ولابد وعلى المحبة والسلام في 22 ربيع الثنوي الاثور عام 1320 (29 يونيو 1902) محمد بن العربي الطريس .

— لعنيفة مراكش الحاج عبد السلام الوردزي :—

فانه رفعت الينا شكاية اليهودي للتاجر ايراهيم بن عروش بشفر طجة بانه ترتب له دين قبل السيد الحاج احمد بن كيران بمرلكشة في لطرة قد حل اجلها عليه هذه مدة وان يملفه الفان وخمسائة وسبعة وستون لرنكا والله ادى له من العدد المذكور اثنا من الفونك ويطلبه الان ببياتيه وعليه فلتحضر العدين المذكور مع نائب التاجر عناك وهو العزيز الترويلوا ولتقره باراء ما ثبت بدلته لمن ذكر على مقتضى الحق فيه والجواب بالمثال وعلى المحبة والسلام في 21 ربيع الثاني عام 1320. (28 يوليو 1902) وتبرئتمكم مما فيه المضرة لكم وهذه الاعمال للتنمية

— لعامل مراسي للثمانية الايالة السعيدة ولعامل سلا واصيلا :—

فقد بلغنا بانه ظهر التزوير في السكة المخزنية وتفاش امر ذلك وقد بادروا لمعالجة ما ذكر لعبارته مع نواب الاجناس فيما يتعلق برعاياهم وحمايتهم الى ان وقع الاتفاق معهم على ان ين وجد بيده شي منها يبحر منه مجازا واعلموا بذلك من لهم النظر فيه نعم اذا وجد بيد الاجانب يبحر منه ثم يعلم نقصه وما في معناه حالا ليكون على ببال وان تعصب عن تحويره فيكتب لحاكم جنسه بذلك وعليه فلتكف على ببال مما عسى ان يروج منها بحيث اذا ظهرت لستبالا فلتخبر على يد ناقد بصير فان وجدت سالمة فالامر والنصح والاقتضار من هي بيده وتكف للاطلاع ولا يعاتب

- لأبناء مرسى شجرة

و فان النظر الشريف دلم علاه قد انقضى تجديد
صدر الامر الشريف لكم بما كان صدر لمن قبلكم من
منع جلب الاواني وصناديق الوتيد المكتوب عليها
اسم الله تعالى واسم نبيه صلى الله عليه وسلم
وعيازة ما تمشرون عليه مما ذكر على وجه الكطرباند
حسبا بالكتاب الشريف الولايكم طيه لتعلموا
بمقتضاء وتسلخوا سبيل ما تضعفه حوا يحنو .
وحيث كان موجب المنع من جلب ما ذكر هو مراعاة
حرمة اسم الله العظيم واسم النبي الكريم لما لا
يخفى ما ينول ليه امر الاواني واوعية الوتيد غيرهما
مما هو مكتوب عليه ما ذكر ميثع كذلك ويحاز ما يحنو
عليه بوجه الكطرباند حيث ان الموجب واحد وعلى
المحبة والسلام في 21 ربيع الثاني عام 1320هـ (28
يوليوز 1902) . محمد بن العربي الطريس وبمثلة كتب
لأبناء تملوان والعرانش والعدوتين والصورة والدار
الديضا والجديدة وأسفي .

للتجار

للتاجر كزبل بجبل طارق :

وبعد فان حساب التايور الحسني الذي دفعته لنا
بهيك قد تصلفناه فوجدنا ثمن بيعه أربعة آلاف ليرة
4000 كما وجدنا عسرت من جلة الحساب مستمالة
وعشرين 600 ليرة في اجرة لسمرة وثلاثمائة وخمسة
وثلاثين 335 ليرة في الكسميون لك وعلمنا ما بينته
في ذلك اما اجرة السمرة والكسميون فظهر لنا ذلك
كثير يمتنض قولتين للتجارة ولاجل ذلك لا نسلمه
وما نحن بصدد تحقيق ذلك وقد وصلنا كتابك للورخ
في 5 ابريل ملما بانه يصلنا صندوق بداخله ابرلات
للان وسبعمائة 2700 نقد وصلت وحطت مطها دمت
بغير في 29 حجة عام 1319هـ (8 ابريل 1902) .
محمد بن العربي الطريس .

- لثاظري اجاسي القصر الكبير :

وبعد فقد كتبنا لياتسور الفيليز في شان بلد
الحبس ثمة التي تراسي عليها اناس تمصبا بالتاجر
بيبي ناجاب طالبا فصل قضيتها على يدكم بمحضر
التاجر المذكور وعليه فلتعرضوا عليه ما باليديكم من
للاذلل المشيئة لكونها من الاجاسي لتتبين له حقيقة
ذلك حتى تصفو القضية وعلى المحبة والسلام في 15

بشيء ان كان من رعية المخزن وان كان من رعية
الاجانب نعلم به التفصيل وليسلك في هذا الامر على
مقتضى ما ذكر وعلى المحبة والسلام في 2 رجب عام
1320هـ (5 اكتوبر 1902) .

- لعامل سلا السيد عبد الله بن سعيد :

وفان ياتسور الصنبول رفع اليها شكاية وهي ان
رقاص يوسفام كان مارا بتراب المناصرة مخرج
فيه اناس واخذوا له شكارة البوسطي وثلاثة ريال
وجلاية وبلغه وقمجة وكان في رفته رقاصا بوسطي
الامان والترنيسيس ، ولما وصل للرباط عريانا طلب
معه تصفهم للكتابة لعامل المناصرة لتعلمه بذلك
ولتبحث على العمال ويرد الشكارة وبما فيها ويرى
لعمال ويؤدي ثلاثي وثلاثين بيسيبي وعصف بسيطة
من الحوائج ولما لم يظهر له اثر كتب لنا طالبا
لكتابة لعامل المناصرة حسبا بنسخة من كتابه
لمولينك طيه ولاجل هذا كتبنا لك لتبحث عن القضية
وتحقق النقاط فيها وتجيئنا عن الواقع وتكتب للعامل
المذكور وما كتاب له ايضا في ذلك وعلى المحبة
والسلام في 25 شعبان عام 1320هـ (27 نوفمبر 1902)

- لفتاد حوادة مليلية :

فقد بلغنا ان بعض النصري نزل بولكس وصار
يتجر مع بعض اهل تلك النواحي في التمتع والتشعر
وغيرهما ويضع ويسق وعليه فلنحقق لنا ذلك تحقيقا
شائبا كنيلا ببيان اسم ذلك النصراني وجنسه وعمله
ثمة ووقت نزوله وما سببه وما احواله ولتتبع لنا
بذلك مستوفى وعلى المحبة والسلام في 12 تموز
الحرم عام 1326هـ (10 يناير 1903) .

لأبناء

- لأبناء مرسى الجديدة :

فاطموها هل تسرحون للبايورات التجارية الواردة
على ذلك المرسى بقصد الوسق اولوضع شيئا من
الاعلام حية من جملة الماكولات والمشروبات بدون
صاكة ام لا وان كنتم تسرحون شيئا فهل يامر شريف
صدر لكم به او جرت به العادة فقط وعجوا بالجواب
لكاني وعلى المحبة والسلام في 7 ربيع الثاني
1320هـ (14 يوليوز 1902) .

وبمثلة كتب لأبناء أسفي والصورة والدار للديضا .

محرم عام 1320، (29 أبريل 1902) محمد بن العربي الطريس .

.. لناظري أحباس نثر طنجة :

دفعد كثر التشكي علينا ببيع مفاتيح املاك الاحباس وعليه غلنكونوا على بال من ذلك بحيث لا يقع فيها بيع لا بوجه ولا بحال وكذلك عند الاكرا، ولتغنوا في ذلك غاية الوقوف ولتغنهموا له والا فان المهددة في ذلك تكون عليكم ان تساملتم فيه واجيبونا وعلى المحبة والسلام في 6 جمادى الثانية عام 1320، (10 ستمبر 1902) .

.. لناظري طنجة الفقيه سيدي محمد ابن سودة :

دفعد كثر التشكي علينا ببيع مفاتيح املاك المخزن والاحباس بهذا النثر الطنجي حرسه الله وعليه غلنكن على بال من ذلك بحيث لا يقع فيها بيع لا بوجه ولا بحال وان لا نأكل لاحد في بيع ما يروم بيعه من املاكه الا بعد معاينة رسم الملكية ليتبين منه رب الملك فان كان هو البائع او من يقوم مقامه بموجبه نذاك والا فلا يؤذن في الاشهاد ويمنع من البيع ومن عند الاكرا، ان اراده والجواب وعلى المحبة والسلام في 6

جمادى الثانية عام 1320، (10 ستمبر 1902) محمد ابن العربي الطريس .

.. ما كتب به لأعيان قبيلة بني بدر وخصوصا منهم السيد عبد الله الشنشاش :

دعاه رفعتة البنا شكائية وهي ان البعض من قبيلتكم خطفوا امرأة تسمى فاطمة بنت سيدي محمد شاربيا وذهبوا بها على وجه القهر وصاروا يطالبون دراهم على ردها وعليه فالمؤكد به عليكم ان تتوموا على ساق الجيد في ردها من غير تراخ اطلاقا، لنار الفتنة لاذ لا يخافكم ان المحلة السيدة غريبة منكم وهي يصدد لستيفاء الحقوق واستخراجها من تعين وكان وتربية الخارجين عن الجادة المشتغلين بما لا يعني وهذه الامور التي تصدر من اجلاف القبيلة ورجالهم الذين لا يميزون بين ما يضرهم وما ينفعهم ان دامت لا محالة تجر الى صرف وجه المحلة لتلك الجهات مع انكم تعلمون ان الناس لا يقصرون في الدفاع عنكم وتبرئكم مما فيه المضرة لكم وهذه الاعمال الشنيعة تنافي ذلك وعلى كل حال فلتباعدوا لرد المرأة وتدارك ما فات من اسباب تطرق الالسنه فيكم وعلى المحبة والسلام في 3 صفر الخير عام 1320، (12 ماي 1902) .

اتفاقية منارة رأس اسبارتك (31 ماي 1865)

التفويض أي ماسح يحق الملكية وسيادة السلطان ولا يرفع فوق برج المنارة أي علم غير علم المغرب .

الفصل الثاني

حيث أن للحكومة المغربية لا تتوفر حاليا على أي أسطول بحري سواء كان حربيا أو تجاريا فإن التفقات اللازمة لتسيير وصيانة المنارة تتطلبها الدول المتعاقدة بواسطة مساهمة سنوية تكون حصتها متساوية بالنسبة لكل واحدة منها . ويتعهد جلالة السلطان بالمساهمة في النفقات على أساس نفس الحصة بخصوص الدول المتعاقدة الأخرى عندما يصبح متوفرا على أسطول بحري وتجارى ، ويتكفل بمصائر اصلاح المنارة وإعادة بنائها عند الاقتضاء .

الفصل الثالث

وبعين جلالة السلطان للسهر على أمن وسلامة المنارة هيئة للحراسة تتألف من قائد وأربعة جنود ، ويلتزم علاوة على ذلك بتوفير جميع الوسائل الضرورية لمنفذ صيانة هذه المؤسسة وضمان سلامة الحرس والمستخدمين بها ولو في حالة اندلاع حرب سواء كانت هذه الحرب داخلية أو خارجية .

وتلتزم الدول المتعاقدة من جانبها وفي نطاق ما يخص كل واحدة منها بأن تحترم حياد المنارة وأن تسترسل في تسديد الحصة المعدة لصيانتها في الحالة التي تتدخل فيها - لا قدر الله - حرب فيما بينها أو فيما بين واحدة منها وبين المملكة المغربية.

الفصل الرابع

يتعين على ممثلي الدول المتعاقدة المكلفين بالإدارة العليا للمنارة وتسييرها وفقا لاسكاف العمل الأول من هذه الاتفاقية أن ينفذوا لوائح الانظمة اللازمة لخدمة هذه المنارة وحراستها ، ولا يجوز التيسام فيما بعد بإلغاء أي تعديل على هذه الانظمة إلا باتفاق مشترك بين الدول المتعاقدة .

من المنجزات الهامة التي قام بها سيدي محمد بن عبد الرحمن بناء منارة رأس اسبارتك بطقعة سنة 1864 . وقد كان بناء هذه المنارة ضرورية تجارية نظرا لأن كثيرا من السفن التجارية كانت تتعرض للغرق عند دخولها لمضيق جبل طارق لكثرة الصخور وشدة المواصل وعدم وجود أية منارة في الشاطئ المغربي لتتهدى بها . وقد قامت الحكومة الفرنسية بمساندة القوى البحرية الأوربية الأخرى بمطالبة السلطان ببناء هذه المنارة . وحيث أن السلطان كان في ذلك التاريخ قد دشّن سلسلة من الإصلاحات تستهدف تحديث مملكته فإنه وافق على الطلب . وقد تم بناء المنارة في سنوات 1861-1864 على يد مهندسين فرنسيين وعلى نفقات الدولة المغربية . كما أن المنارة ظلت تابعة للمخزن إلا أن إدارتها أسندت إلى الهيئة الدبلوماسية بمقتضى اتفاقية دولية تم التوقيع عليها في 31 ماي 1865 . وفي أعقاب هذه الاتفاقية ، وجه سيدي محمد رسالة إلى نائبه محمد بركاش يعلن فيها على مصادقته ، وفيما يلي نصها :

مفتد وصفا كتابك وصحيته شروط توالين الفئار الذي وقع المقتد عليها بينكم وبين نواب الاجناس وذكرتم أن تقاتلها حازما التواب ووجهها لسلطينهم لتطبع بطابعهم وظلوا أن تطبع هذه بطابعا الشريف ونوجها لك تبقى تحت يدك أو نقيتها تحت أيدينا فما نحن طبعناها بطابعا الشريف والسلام .

في 14 من صفر الخير عام 1284

نصول الاتفاقية

التصديق الأول

أن صاحب الجلالة سلطان المغرب الذي ارتضى بدائع المصلحة الانسانية إنشاء منارة في كلاب اسبارتك على نفقة الحكومة المغربية يتفضل باسناد الادارة العليا لهذه المؤسسة وتسيير شؤونها إلى ممثلي الدول المتعاقدة في هذه الاتفاقية طيلة المدة المشمولة بصلاحياتها . على أن لا يلحق هذا

الفصل الخامس

يستغرق العمل بهذه الاتفاقية مدة عشر سنوات .

وإذا لم تعلن أي دولة من الأطراف المتعاقدة العليا قبل انصرام هذا الأجل بسنة أشهر عن نيتها بواسطة تصريح رسمي في فك التزامها الخاص في هذا المدد . فإن الاتفاقية يستمرسمل مفعولها لمدة سنة أخرى . وتجدد بكنيفية تلقائية في هذه الحالة سنة بعد أخرى إلى أن يتم إلحائها .

الفصل السادس

إن تنفيذ الإلتزامات المتبادلة المنصوص عليها

في هذه الاتفاقية يتوقف - حسبما تدعو الحاجة إليه - على استيفاء الإجراءات والقواعد المقررة في القوانين الدستورية لأنظمة الأطراف المتعاقدة العليا التي هي ملتزمة بالعمل على تطبيقها . وذلك ما هي عازمة على القيام به في أقرب الأجل .

الفصل السابع

يصادق على هذه الاتفاقية ويتم تبادل وثائق التصديق عليها بصفة في أقرب وقت ممكن .

وثقة بذلك . وقع المفوضون على هذه الاتفاقية ووضعوا عليها طابعهم الخاص .

مخطوطات الفقيه الحسن الغسال

1 - تعميم :

طلعت علينا مجلة «البحث العلمي» (العدد 29-30) بصياغة الباحث الدكتور عبد الهادي التازي بعنوان سفارة عن السلطان مولاي عبد العزيز إلى لندن، على فيها ينشر رحلة الحسن الغسال الذي رافق السفارة المغربية إلى لندن برئاسة عبد الرحمن بن عبد الصادق لحضور حفلات تنويع ادوارد السابع ملك بريطانيا يوم 26 يونيو 1902 وقد سجل فيها الفقيه القاضي انطباعاته عن مظاهر الحياة الإنجليزية، فأعطى تفاصيل مسهبة عما ارتسم في ذهنه من أحوالها، مستشفا فيها صورة الغرب المتوثب .

لقد أثار المحقق انتباهنا إلى مصنفات الكاتب . وهدفنا في هذه المقالة المتواضعة التعريف بحياته وأثاره .

2 - حياته :

إن ما نطرقنا به من أوراق خصوصية لاستجلاء حياته لا يفي بحاجة المؤرخ . لكن يمكن أن نرسم بعض جوانب شخصيته اعتمادا على ما أثارنا به بعض كتب التراجم والصادر الأجنبية . وقد قلنا على ما تركه المترجم من تقاويد تحتفظ بها أسرته . ينتمي الحسن بن محمد الغسال إلى أسرة شملت مناصب مغربية . ولد بطنجة عام 1283/1866 : نشأ بها . وبدأ دراسته على فقهائها . فحفظ القرآن بكتابيها وقرا بعض المتن . ثم غرق بسقوط رأسه ، فانتقل عام 1885 ، إلى غاس لتابعة دراسته بمجامع الترويين الذي كان له أثر بالغ في تفتيح بواعث ذهنه النائي . وتنتفيح ذوقه الضمير بالروح الإسلامية . وتكوين ثقافته الدينية ، فلازم مجالس العلم والتبذل على التوسوعات المغربية والفتية قراءة ودرسا . أنام بها ثلاث سنوات ثم شخص إلى طنجة فالتحق بدار التيلية . وعمل بها كاتبا ، وبعدئذ شغل منصب ناظر الإحصاء . كما عين عضوا في لجنة التعميمات عقب حوادث الدار البيضاء عام 1907 . كلف في العهد الحفطي والديواني بمهام إدارية . كان كثير السفر . فتعددت رحلاته السياسية وزياراته . ذهب عام 1898 إلى البقاع المقدسة لاداء فريضة الحج .

صحب السفارة المغربية إلى لندن عام 1902 . وكان ضمن الوفد الذي قابل ، في أبريل 1903 ، ادوارد السابع بمناسبة زيارته جبل طارق . أدركه أجله بهرلكتي يوم الجمعة 4 أشت 1939 .

3 - مصنفاته :

ترك الحسن الغسال ، فضلا عن رحلاته الأربع ، التأليف التالية المخطوطة ، المحفوظة بمكتبة السيد محمد الغسال بطنجة ، وقد رتبناها حسب تاريخ تأليفها .

- علاج الحمى - 1317/1899 .
- إيفاح البرهان والحجة في تفصيل ثغر طنجة - 1321/1903 .
- اتحاف غيبت المأكول وتبديل الحركة والهيكال - 1323/1905 .
- جواز العيد بالبارود - 1326/1909 .
- سلسلة الذمب في الأمن من العذاب - 1327/1910 .
- تنقيح في طاعة الاصنام والخدمة مع ذلك المقام - 1328/1911 .
- مفتاح التيسير في أحكام التيسير - 1328/1911 .
- اثبات الخوارق بماورد في الرعد والصواعق - 1331/1913 .
- التحذير من أموال البتاني - 1334/1916 .
- رسالة في وجوب الهجرة من دار الهوان والحسرة - 1334/1916 .
- نبذة يسيرة مفيدة في وصف التحلة الطرونية - 1338/1920 .
- اتحاف المعصومين بكرامات الصالحين - 1340/1922 .
- الأسلوب اللطيف في اسمه تعالى لللطيف - 1344/1926 .
- التعريف والاعلام بمفضلة الخطوط والافلام - 1346/1928 .
- منهج الامايد في تنوير المساجد .
- سؤل عن لعب الكرة وجواب .
- صلاة غسي التدخين .

مشروع القانون التأسيسي لأول مجلس بلدي بطنجة

ينتخب عضوا وطنيا آخر وعضوا اجنبيا آخر ويضم لهؤلاء الاعضاء مهندس يعينه المخزن الشريف من مهندسي الاشغال العمومية وطبيب يعينه المخزن الشريف . هذه الاصول العمومية الاساسية ، بحيث اذا وُلِّق عليها جماعة نواب الدول الاجنبية المحترمة وانتم منهم يحور الضابط ويعرض عليكم حتى يعمل به أولا في مشقة خصوصا على وجه الاختيار والتجربة ليكون مثالا للعرس الاخرى وبعد مدة يعمل به فسي بقية العراسي . دعمتم بخير وهنا .

وختم بطنجة في 12 جادى الثانية عام 1328 ،
للولاق 18 يونيو عام 1910 .

اما الرسالة الثانية ، فهي موجهة من القناصل السلطاني محمد الجباص الى عميد السلك الدبلوماسي بتاريخ 23 نونبر 1910 . يعلن فيها عن تعيين لجنة مخزنية لاجراء المفاوضات مع السفراء الاجانب حول المشروع . ونصها :

فلا يخفى جنابكم ما كان كتب به جناب وزير الخارجية للحضرة الشريفة السيد الحاج محمد المقرى الى الزعيم تيلكم في شأن تأسيس المجلس البلدي المنصوص عليه في الفصل 3 من ضابط ضريبة اقباني ومن ذلك الوقت وجاب المخزن الشريف اعزاء الله مهتم بتأسيس مشروع المجلس المذكور . وقد تم المشروع المذكور ورتب للبحث فيه مع جماعة نواب الدول المحترمين وجنابكم منهم كلا من الرئيس السيد علي زكي والامين السيد عبد الرحمن بنيس والامين السيد عبد الرحمن الحلو حتى اذا تمت المولقة مع حضراتكم عليه يعرض على مصادقة الحضرة الشريفة اعزاء الله لتنفيذ . فالمرجو من جنابكم التعميل بتعين الوقت الذي يمكن فيه للاعضاء المخزنيين المذكورين الاجتماع مع حضراتكم في اقرب وقت لعرض المشروع المذكور وتحريره نهائيا لما في ذلك من الفائدة العامة . دعمتم بخير وهنا . وسرور .

وحرر بطنجة في 20 ذي القعدة عام 1328 للولاق
23 نونبر سنة 1910 .

قبل ظهر 8 ابريل 1917 . الذي حدد التنظيم البلدي في جميع مدن المملكة . جرت عدة محاولات لانشاء مجالس بلدية كانت اهمها المحاولة التي قام بها المخزن سنتي 1909-1910 .

وتحتفظ وتائق الهيئة الدبلوماسية بطنجة . والتوجودة حاليا بولشطن . برسالتين في الموضوع . الاولى موجهة من محمد المقرى ، الوزير المقرى في الشؤون الخارجية ، الى عميد السلك الدبلوماسي بتاريخ 18 يونيو 1910 . يعرض فيها الاصول العامة المتعلقة بمشروع تأسيس المجالس البلدية بالعراسي . وفيما يلي نص الرسالة :

فلا يخفى جنابكم ان الفصل 3 من ضابط ضريبة الصباني يشترط ان لانشاء المجالس البلدية في عراسي ساحل الايالة الشريفة يجب عمله في مدة سنتين وان تلك المجالس تنشأ باتفاق بين المخزن وبين جماعة نواب الدول الاجنبية . كما ان محضر جلسة الجمع العام التي كانت في 6 ابريل 1909 تبين ما دار من المذاكرات في ذلك بين نواب المخزن الشريف وبين جماعة نواب الدول المحترمين ولذلك رأينا من الضرورة عرض الاصول العمومية لهذا الضابط ليعرض عليكم وعند تمام ذلك يعرض على مصادقة جلالة الحضرة الشريفة اعزاء الله وأول اصل يلزم الاتفاق عليه هو ان المجلس البلدي ينقسم الى مجلس بلدي ومجلس اداري . فالمجلس البلدي يتركب من ثلاثة عشر عضوا من المواطنين ومثلهم من الاجانب ، ويكون انتخاب الاجانب ممن يدعون ضريبة المائتي بقدر يتفق على تحديده او ممن يسكنون ديارا يكون كرواها لا يكون أقل من قدر يحدد ايضا . فمن الفريق الاول يؤخذ تسعة اعضاء ومن الفريق الثاني يؤخذ أربعة اعضاء . اما انتخاب المواطنين فيكون باتفاق بين المخزن الشريف اعزاء الله على شرط توفر الشروط المشترطة على الاجانب فيه . ويعين للمخزن الشريف من بين اعضاء المواطنين الرئيس الذي يكون رئيس المجلس البلدي . اما المجلس الاداري فيتركب من الرئيس المين حسبما ذكر سابقا ومن نائبين اوعيا ينتخبه المجلس البلدي والاعضاء الاجانب . والاخر ينتخبه من الاعضاء المواطنين كما

الباب الثالث في رئيس البلدية

الفصل السابع

يعين ويعزل المخزن الشريف رئيس البلدية الذي ينتخب ضمن الاعضاء الوطنيين للمجلس البلدي ولذا لم يعين في مدة شهر من يوم انتخاب المجلس البلدي أو من يوم انتهاء مدة خدمة الرئيس الأول فإن عامل المدينة أو نائبه يقوم بتلك الوظيفة وفي هذه الحالة لا يكون للعامل إلا صوتا استشاريا في الجلسات التي يحضرها سواء في المجلس البلدي أو المجلس الاداري.

الفصل الثامن

يقوم الرئيس مقام البلدية في جميع امورها فهو الذي يرأس جلسات المجلس الاداري والمجلس البلدي وهو الذي يرسل للمخزن الشريف جميع ملفوظات وتقرارات عتيد المجلسين .

الفصل التاسع

يكلفه الرئيس أولا حفظ وإدارة الاملاك البلدية وعمل ما يلزم لذلك ، ثانيا بكراء الاسواق وتحرير العقود ودوم البيع والمبادلة والتقسيم في الاملاك وتحويل الهبات والمطاعات وشراء لاملاك على شرط مدور لأن بذلك كله .

ثالثا بالتقديم لدى المحاكم بدلا عن البلدية سواء كان مطالب او مولما عندما يؤذن للبلدية بذلك .

رابعا بإدارة مدخولات البلدية ومراقبة الاماكن البلدية وحساباتها .

خامسا يقبض مدخولات البلدية وصرف ما يلزم وفق ما هو محدد في الميزانية التي صادق عليها المجلس البلدي وعلى أي حال من المقتضى على الرئيس أن يتبع ما يقرره مجلس الإدارة فيما يرجع لما هو منصوص عليه في أولا وثانيا وثالثا ورابعا .

الفصل العاشر

يقدم الرئيس في كل سنة مشروع الميزانية تلخص مدخولات ومصوائر السنة السابقة إلى المجلس البلدي بعد تحريره ما أولا مع مجلس الإدارة .

الفصل الحادي عشر

يشتر الرئيس وينفذ جميع الملفوظات الراجعة

وتحتفظ لنا مديرية الوثائق الملكية بالرباط بنسخة مشروع مضابط المجلس البلدي : نقدم فيما يلي بعض نصوصه :

الباب الاول في تأسيس البلدية

الفصل الاول

تؤسس بلدية بامر شريف بطبعة يكون عليها هو المعين في الاصول والاعكام والشروط الآتية بعد .

الفصل الثاني

تمتد سلطة المجلس البلدي وإدارته على جميع الحدود الواجب عليها الآن فورية الميعاد ويمكن زيادة تلك الحدود في المستقبل بامر شريف يصدر لذلك الغاية

الفصل الثالث

تتكون البلدية من رئيس ومجلس إدارة ومجلس بلدي .

الباب الثاني في املاك البلدية

الفصل الرابع

تشتمل املاك البلدية املاك عمومية واملاك خصوصية

الفصل الخامس

الاملاك العمومية التي يسلمها المخزن الشريف للبلدية هي الطرق والمساحات العمومية واسوار الخيمنة ما عدا الابراج والحصون التي تبقى ضمن املاك المخزن الشريف الخاصة ولا يسلم المخزن الشريف للبلدية المقابر والمساحات المعدة لمصالح المخزن الشريف العمومية ولا يمكن تحويل تلك الاملاك العمومية الا اذا صدر بتحويلها امر من المجلس البلدي وصادق عليه تماما جناب وزير مالية جلالة الحضرة الشريف .

الفصل السادس

تشتمل الاملاك الخصوصية جميع المقابر المستأجرة او التي بنتها البلدية او التي حصلت عليها من هبة او عطاء بالشروط المذكورة في هذا القبط او التي صدر الامر بتحويلها من الاملاك العمومية

للطرق والبوليس البلدي المحررة على يد مجلس الادارة بالشروط المنصوص عليها في فصل 19 و 21 الاتيين المذكور .

الفصل الثاني عشر

يعين الرئيس موظفي البلدية بعد ان يعرض عليه الاتفاق ذلك .

الفصل الثالث عشر

يصدر الرئيس بعد اخذ رأي الادارة العمومية المغربية وصلا بالتصريفات المحررة على يد المجلس البلدي .

اولا : تسريحات القوتوف في الطرق العمومية او المحلات العمومية او البقاء فيها مؤقتا .

ثانيا : تسريحات وضع ونقل السلع من جهة الى اخرى وبقاء البائعين مؤقتا ووضع ارباب المطاعم او المقاهي او بائعي المشروبات العوائد والكراسي .

ثالثا : تسريحات البناء على خط منظم وفق ما هو منصوص عليه في الفصل العشرين الآتي للذكر .

رابعا : تسريحات البناء في الطرق المفتوحة للمرور .

الفصل الرابع عشر

لرئيس ان يسند دائما او مؤقتا الى احد نوابه بعضا من وظائفه وهذا الاسناد يصدر به كتاب ويبقى معولا به ما دام لم يرد بالطريقة التي اعطى بها ويجب على القبول ان يبينوا في الاعمال التي يحررونها النيابة التي هم مكلفون بها .

الباب الرابع في المجلس الاداري

الفصل الخامس عشر

يتركب المجلس الاداري من رئيس البلدية ومن ثلاثة نواب يعينهم المخزن الشريف ضمن اعضاء المجلس البلدي على شرط ان يكون احدهم على الاقل وطنيا والآخر اجنبيا ومن المحتسب ومن امين الصندوق وناظر الاحساب ومن مندوب عن الاشغال العمومية المغربية ومن طبيب يعينه المجلس البلدي .

الفصل السادس عشر

من المتمعن تاسيس مجلس الادارة في مدة خمسة عشر يوما من تاريخ اول جلسة تتبع تمام تجديده لانتخاب اعضاء البلدية ومن الجائز تكميله في اي وقت كلما خلت وظيفة احد اعضاءه واذا لم يعين المخزن الشريف نواب الرئيس فيقوم بذلك الوظائف على وجه مؤقت حتى يصدر المخزن الشريف اوامره بمن يعينوه اكبر اعضاء البلدية سنا من الوطنيين والمضوان الاجنبيين اللذان نالا اكثرية الاصوات في الانتخاب .

الفصل السابع عشر

يجتمع مجلس الادارة على الاقل مرة في كل خمسة عشر يوما وموافقة تكون سرية وبإغلبية الاصوات واذا تساوت الاصوات فالإغلبية تكون للتريق الذي انحاز اليه الرئيس .

الفصل الثامن عشر

يعين مجلس الادارة رؤساء مكاتب البلدية ولا يمكن عزل اي موظف من موظفي البلدية الا بقرار من مجلس الادارة .

يحرر مجلس الادارة ضوابط البوليس البلدي الراجع لاستتباب النظام والأمن العام وبوليس المدينة والصحة العمومية كما يحرر ايضا لولا الضوابط المختصة بالمعارات والطرق وخصوصا الراجعة منها الى تاسيس وتقدير الضرائب والحصص المتمعن على ارباب الاملاك دفعها للبناء والتقيام بالأودية الحارة والطرق والأرصدة وذلك بعد ان يقدم المندوب القني لادارة الاشغال العمومية ما يراه في ذلك . ثانيا ، الضوابط المختصة بضرائب الكسب والضوء . ثالثا ، الضوابط المختصة بضرائب الطرق . رابعا ، الضوابط المختصة بتسريحات القوتوف في الطرق او البقاء فيها مؤقتا كما انه يحرر ضوابط الأسواق والمجازر ومن المتمعن عرض جميع تلك الضوابط على المجلس البلدي بالصيغة المذكورة في الفصل الواحد والمتمعن الآتي للذكر .

الفصل العشرون

صور ومشروعات الأشغال العمومية الجديدة والإصلاحات الكبيرة وعقد صيانتها المقرر أساسا بقرار من المجلس البلدي .

الفصل الواحد والعشرون

يعمل بجيش الصوابط والقرارات المنصوص عليها في الفصل الثالث عشر والنمل العشرين بعد مضي شهرين من اعلان جناب وزير المالية الشريعة ...

يبعث مجلس الإدارة بعد سماع قرار المسندوب الفني المعين من قبل إدارة الأشغال العمومية في انشاء وحذف وتوسيع وتسوية وإزالة الطرق والمساحات العمومية كما يبحث أيضا في تأسيس صور اعتدال الطرق العمومية وتعديل ما كان تحرر في ذلك وله أيضا أن يبحث بنفس الطريقة المذكورة سالقا في

تضحية وثائق

تناقش مشكلة الحماية التنموية
بعد مؤتمر مدريد :

تضحية نهج قضية مزاب بالثأوية
من خلال الوثائق (1896-1899)

محمد الأمين البزاز

تفاحش مشكلة الحماية القنصلية

بعد مؤتمر مدريد :

قضية نهب قصبة مزاب بالشاوية

من خلال الوثائق (1896-1899)

لقد استأثرت هذه المشكلة باهتمام الباحثين والمؤرخين ، وكُرست لها دراسات وافية . ولكي لا نشير إلا إلى بعض الأعمال الحديثة ، نذكر ما كتبه الأستاذ ميج في كتابه « المغرب وأوربا » ، وأطروحة لوي بوري ليلاندور « نظام الحماية الشخصية في المغرب (1880-1904) » ، وبالنسبة للباحثين المغاربة ، نذكر كتاب البحثة عبد الوهاب بن منصور « مشكلة الحماية القنصلية ١ » ، وأطروحة محمد كديب « الحماية القنصلية ... » ، هذا بالإضافة إلى أنه لا يوجد كتاب أو بحث حول تاريخ المغرب المعاصر إلا وتفرق صاحبه من تريب أو مبيد إلى هذه المشكلة غير أن هذا لا يعني أن كل شيء قد قيل في هذا المجال . بل هناك بالعكس جوانب كثيرة ما تزال مغمورة ، سواء فيما يتعلق منها بارتباك الدولة المغربية من جراء استئثار توزيع أوراق الحماية على المغاربة على خلاف نصوص المعاهدات ، أو فيما يتعلق بالصعاسي الدبلوماسية الثابتة التي كان المغرّن يبذلها في محاولة منه لدرء فسادها .

وحول هذه الجوانب المغمورة ، نتضمن وثائق الهيئة الدبلوماسية بطنجة ، والمحفوظة اليوم بولنطن ، مخطوطات كثيرة ، سيكون من شأن توظيفها في دراسة شاملة ، مع مقارنتها بالوثائق المغربية ، أن يسلط أضواء جديدة على الموضوع ، وليس في نيّتنا أن نقوم هنا بمثل هذا العمل الواسع . وإنما نقترح موضوعاً متواضعاً ، يقوم على استئطاق مجسوة من الوثائق حول قضية ثلبس جماعة من الثوار المغاربة بالحماية القنصلية في اعقاب نهب قصبة مزاب سنة 1896 . وعلى الرغم

من أن هذه كانت أربع أو خمس قوى أوروبية من اقامة بمئات لها بطنجة . كان رؤسأها يملكون اراهم على السلطان طوال نصف قرن ، شأنهم شأن الولاة . وتحت التهديد ، أو عن طريق استعمال العنف جرد السلطان من طرفهم من اختصاصاته . فنقد كل سلطة ، على نظام جماركه ، وعلى تنظيم تجارتهم ، وعلى شرطة الحدود ، وعلى القوضعية القانونية للأجانب الذين تسلسخوا بذلك عن سلطته القضائية والجنائية . وبمعد متزايد ، انسلخ عن تشريعه المغاربة أنفسهم . كما أفرغت خزينته بأجباره على دفع تكاليف الغزوات التي تعرضت لها بسلاده . وباحتساب تعويضات مزعومة في كل مناسبة ، وبارغامه على تحمل مسؤولية ديون رعائاه تجاه الأجانب حتى دون التحقيق فيها . وضعت أخيراً اأقاليم الصحراوية الواحدة تلو الأخرى ، قبال التشرع في التزلي على التخوم الجزائرية . فكيف لا يمكن أن تنزلق إلى مهاوى التمزق أكثر الدول عتادا وتوة ؟ لقد غرق المغرب العميق بالمطبع في البؤس والفوضى (1) .

بهذه الكلمات يلخص الأستاذ جرمان عياش المشاكل التي واجهها المغرب في القرن 19 من جراء التكتال الاستعماري عليه ، ذلك التكتال الذي انتهى بنتيجة المعروفة ، عندما زحمت الجيوش الفرنسية إلى ناس وغرقت الحماية على السلطان العولى عبد الحفيظ في 30 مارس 1912 .

ومن بين تلك المشاكل ، هناك واحدة تحتل مركزا لصدارة ، ونعني بها مشكلة تحصن المغاربة بالأجانب داخل التراب الوطني ، أو ما اصطلح على تسميته بالحماية القنصلية والدبلوماسية .

من أن هذه الوثائق مثفورة ولا تغطي كل جوانب القضية ، فانها ستكون كالبقرة بلا ربيب ، لتتقم لنا صورة ملموسة حول لفظيتين .
 — ننكر السفارات والتتصليات الأجنبية المعتمدة في المغرب لمقررات مؤتمر مدريد سنة 1880 .
 — الارتباك الذي كان يقع فيه المخزن من جراء معضلة الحماية التنصيرية .

في أعقاب وفاة المولى الحسن ، اجتاحت المغرب موجة من الاضطرابات الشعبية : فعمد غشت 1894 ، ثارت الثاوية وعهدت الدار البيضاء ، وفي نفس الوقت ، ثارت دكالة وعهدت الجديدة ، ثم جاء دور الرخامنة وأحمر وصيغفة وعدة قبائل أخرى في الحوز وسوس (2) .

إن امتداد الرقعة الجغرافية لهذه الاضطرابات الشعبية ، يدل على وجود قلق عام لا يمكن تفسيره إلا بتركلم الغضب الاجتماعي نتيجة لحركية التغيير التي افزعها توسب قراسمالية الأوروبية داخل المجتمع المغربي التقليدي .

ولكي لا نتحدث إلا عن المنطقة التي نهضنا في هذه الدراسة ، نشير إلى أن التتمو للتجاري المعمر الذي عرفته مدينة الدار البيضاء ، اجتذب إليها عددا كبيرا من السكان ، من بينهم حشود هائلة من الفقراء ، ممن اضطروا إلى مغادرة دواويرهم تحت وقع السنوات المجابه . وحيث أن المدينة لم تكن قادرة على إيواء كل هؤلاء الأتانيين ، فقد أقام كثير منهم في احوالها في ظروف عيش جد قاسية . من جهة أخرى ، فقد كان من شأن إدخال فلاحية شبه استعمارية في التعليم ، أن أدخل تدريجيا بالتوازن الاجتماعي القديم القائم بين مختلف الفئات الاجتماعية . فامتلك الأوروبيون عقارات واسعة وعددا هاما من رؤوس الماشية ، كما ارتقت السلم الاجتماعي فئة جديدة من المغاربة ممن عملوا كوسطاء للأوروبيين . أما صفار الفلاحين وسكان الأكواع فقد ازداد وضعهم يؤسا ، في الوقت الذي ظلوا فيه يبرزون تحت عبء الإزهاق الجبائي (3) .

فنتيجة لذن لهذا الوضع الجديد ، الذي عمق الهوة الاقتصادية بين فئة محظوظة وشرائع عريضة بالية ، سادت انطيم الثاوية موجة من الاستياء ، كانت تطوق أحيانا على السطح على شكل انتفاضات شعبية . بيد أن هذه الانتفاضات لم تكن تغييرا عن

وعى طبقي واضح المعالم بقدر ما كانت رفود فعل عفوية ، خالية من كل طرح اجتماعي ، ولا تتوخى سوى للتخلص من أداء الضرائب . لذلك لم تكن كانت متجهة في الغالب ضد سلطة العامل المسؤول الأول في الانطيم عن جباية هذه الضرائب . ومن هنا فقد كان يسهل التحريض عليها أو توجيهها من طرف عناصر أخرى . وهذا ما حدث بالذات عندما شنت قبيلة مزاب عصا الطاعة من جديد في يونيو 1896 .

فعلى الرغم من أن مطوماتنا ما تزال في الواقع تلبسة حول هذه الانتفاضة ، خاصة فيما يتعلق بتنظيمها ومراحلها ، فاننا نعلم انها انطلقت مباشرة بعد تعيين موظف جديد لا يحتل بقعة القبيلة ، كما نعلم أن هجوم الثور لستهدف قضية بني أحمد ، أي مقر القائد . أخيرا وهذا هو المهم ، فاننا نعلم أن الانتفاضة لم تكن تلقائية ، إذ أن الذين حرضوا على قيامها هم جماعة من المحميين . فنحن إذن أمام ثورة شعبية في ظاهرها ، بينما هي في مضمونها صراع الفئات المحظوظة والذخيت القروية المتضاربة مصالحها مع مصالح السلطات المحلية .

ومعما يكن ، فإن مثل هذه الثورات لم تكن تشكل خطرا كبيرا في حد ذاتها ، لأنها كانت ضغلة . وبسبيل بالتالي شهما . غير أن اندلاعها في منطقة تعد من أهم مناطق التهرب الأوربي إلى المغرب ، لم يكن يخلو من مشاكل ، بحيث كانت تؤدي في الغالب إلى تعقيدات دبلوماسية شائكة تكلف المخزن لشئ الكثير .

فبعد حادثة التناجر الألماني نوهنا في غشت 1894 (4) ، جات وقعة مزاب التي نحن بصدها لتضع السلطات المغربية أمام مشكلة دبلوماسية يستعاض بها زعماء غرس سنوات دون أن تلح في إيجاد حل لها .

ذلك أن كثيرا من الأوروبيين ادعوا تعرضهم لخسائر جسيمة في أعمال النهب التي شهدتها بالظمانية قضية بني أحمد . ومن ثم تدخلت الهيئة الدبلوماسية في حلبة المواجهة مع المخزن . وكانت هذه الهيئة قد بلغت من التأثير والنفوذ حدا جعلها تصبح للسلطة القوية في المغرب ، لا يرد لها قرار ، ولا تتناش لها كلمة . وهكذا ، وعلى الرغم من أن دعاوي السرقة والنهب تكون عادة مبنية على أساس صحيح وآخر باطل ، ولا يتضح فيها الأمر بغير قول القدي

لهما ان الحماية للتصليية كانت وتنتد تجارة مفتوحة في المراسي ، يحترقها التجار وللتفانل الأوربيون ، فقد كان يكتي مساسرة القنن دفع قدر من المال ليبرعوا حاجزا منيعا بينهم وبين سلطة بلدهم . وعذا ما حدث بالمثل ، لا ان النقاش اين مسعود وجد كثيرا من التورل قد تحصنوا بالأجانب ، مما شله عن القيام بأي عمل زجري سددهم .

في هذا التاريخ ، كان قد انقضى حوالي 16 سنة على مؤتمر مدريد ، ذلك المؤتمر الذي انعقد بمدينة بناء على طلب العولي الحسن (1873-1894) لوضع حد لمسايو الحماية للتصليية . غير ان حادثة مزاب تعطينا دليلا جيدا ، اذا كان الامر ما يزال في حاجة الى دليل ، على ان المؤتمر فشل في ليجاد هذا الحل . بل ان الخرق الواقع في الحماية لم يصل أعلى ذروته الا بعد 1880 ، فلم يعد الامر يتعلق بحماية مجرد املاك ملحقين بالتصليات او بخدمة التجار الأجانب ، وانما اصبحنا نرى قبائل بأسرها تنسلخ عن سلطة المخزن لتتحصن بالحماية ، بما فيها القبائل المتعددة .

وكانت هذه الظاهرة ، التي تمد من اضطر مآسي الحماية للتصليية ، قد تشاخصت بصفة خاصة في بداية عهد العولي عبد العزيز (1894-1908)، واصبحت من أبرز المؤشرات على اختلال الإوضاع في المغرب . وكان با احمد منذ ان آلت اليه مقاليد الحكم ، بعد فرض وصايته على السلطان للشباب ، قد أحس بخطورتها ومن ثمة لم يال جهدا في محاولة الحد من اضرامها . فقبل سنة لا غير من حادثة مزاب التي نحن بصنعها ، وجه باسم العولي عبد العزيز رسالة الى اللاندي السلطاني بطنجة محمد لطريس ، يخبره فيها بما يصدر من أهل قبائل السواحل ومن سلك الدماء ونهب دور العمال ، وان بعض الفساد التشتلين بذلك راعوا الدخول للحماية ، ويأمره في نفس الوقت بان يتدخل لدى النواب الأجانب هبان يكتسبوا لتفانلهم يسائر المراسي السعيدة بان يكونوا على بال من الأتاس لقمشتلتلين بالخوض ... حتى لا يتلوهم بحال في حمايتهم للطة المذكورة ولما ترتب في ذمتهم من مال المخزن ومن حقوق الناس (7) . وكانت الهيئة البيروماسبية قد أبدت استمداها اذاك للتعاون مع المخزن في داء هذا الفساد ، ووعدت بان تكون وعلى نقطة ويصيرية من أمرهم (8) . بيد ان عودها لم تتجاوز نطاق الكلمات ، فلم تكد تفسى بصفة اساييح حتى سلجت للظاهرة في نواحي الجديدة .

فقد تجندت الهيئة المذكورة في جلسة 25 يوليوز 1896 لحمل السلطات المغربية على تقديم التعويض- لجميع الأوربيين الذين تقدموا اليها بشكاويهم في الموضوع . ووفق ذلك ، فقد نشوت حتى الى مطالبة المخزن بتقديم تعويضات للرايا المغاربة الذين ادوا هم ايضا تعرضهم للفسائر . متعلقة بارتباطهم بديون مع الأوربيين (9) .

ولكي نلق على حقيقة هذه الادعاءات ، نشير الى ان قضية مزاب لم تكن تضم في القوائم دورا او مستودعات للتجارة الكبيرة ، وانما بها حوانيت متواضعة للطايرين والبرازين . كما ان اللذين ادعوا التجارة بالتصيب كانوا كلهم معروفين من طرف المخزن بعد البحث المدقق الذي أجراه حول القضية : منهم من كان بها وقت الحادثة ، ومنهم من لا تجارة له فيها على الاطلاق ، ومنهم من كان خرج منها وورد على الدار البيضاء ، باثمنته نبل الواتمة . اخيرا ، فقد كان يوجد عدد كبير من المغاربة المقيدين للأوربيين والعاجزين عن تسديد هذه الديون ، فانتخلوا من الحادثة مطية لربح مال الأمة ، وصار كل من عليه دين يقول بانه ضاع له في قضية مزاب (10) .

من هذا يتضح لنا ان ادعاءات الأوربيين كانت تتسم بكثير من الظور ، وان بعضها لم يكن يرتكز على أي أساس صحيح . ومن هنا يتضح لنا ايضا مدى العسف في المبادرة التي اقدم عليها للنواب الأجانب في جلسة 25 يوليوز . بيد ان المخزن كان اضعف من ان يقف في وجههم ويحد من طغيانهم . وكثيرة هي التعويضات التي اضطر الى تقديمها لراعيانهم امام شغولهم .

وكخطوة أولى لتسديد هذه التعويضات ، كان المخزن هذه المرة ان يقوم بتأديب المتعدين . وبالمثل ، فقد جرد حملة تأديبية ضد مزاب تراسها اخو الصدر الأعظم ، البشير بن مسعود ، الذي كلف باستخلاص الواجبات المخزنية من القبيلة المتعددة ، بالإضافة الى الاموال والاشنة التي وقع نهبها . وكان ييسو اذن ان قضية مزاب ستأخذ طريقتها نحو للتسوية ، لأن المتعدين ، مهما تويت شوكتهم ، لم يكونوا قادرين بإمكاناتهم المتواضعة ، على مواجهة جيش بكاطه .

غير ان هؤلاء وجدوا وسيلة أخرى للافلات من المتوية ، وهي وسيلة سهلة وبغالة في آن واحد .

مواطن للضعف هذه ، فإن الرسالة تكشف عن ارادة المخزن في مقاومة الداء الذي استشرى في كيانها بالوسيلة الوحيدة التي كانت في إمكانه وقتذاك ، وهي الوسيلة الدبلوماسية ، كما ان الرسالة وضعت للهيئة الدبلوماسية امام الامر الواقع : فلا رضاء ، مطالب تجارها الذين كانت شكاويهم تتقاطر على طنجة ، كان عليها بدءا ان تتوسم بتخفيف الحماجز المصطنع الذي اقيم بين المخزن وريعاياه ، وان تعطي بالتالي مدولا عطيا للفصل الخامس من معاهدة مدريد الذي ينص على ان لا تعطي الحماية للأتراك الذين عليهم دعوى بحرية قبل ان يحكم عليهم ولا البلد ويؤمى الحكم الواقع عليهم ، (12) .

وكما يتبين من محضر جلسة 24 ابريل 1897 (13) فإن الهيئة الدبلوماسية لم تبد في البداية أي اعتراض على طلب المخزن ، بل نجدها تتسارع بالعكس إلى تكليف سفير بلجيكا بتعويض مشروع رسالة جوابية تنص على أن نزل الدول الأجنبية الموقعة على اتفاقية مدريد، قد تدارسوا بدقة طلب المخزن واعتبروه عادلا ، وانهم قرروا الكتابة إلى قناصلهم بالعولسي لسحب الحماية التي اعطيت إلى أهل التشاوية بعد واقعة مزاب .

بيد أن التجار والقناصل الأجانب المستقرين بالعولسي، المغربي لم يكونوا لينظروا بعين الارتياح إلى قرار من شأنه أن يحدد من موجبة للتهالك على أوراق الحماية ، ويوجه بذلك ضربة قاسية إلى كثير منهم ممن كانوا يحتلون بفضلهما أربابا طائفة (14) . ولم يكن مستبعدا في مثل هذه الظروف أن يسارع البعض منهم إلى محاولة إجهاد القرار وقبره في العهد . وقد جات المبادرة من طرف قنصل بريطاني بالدار البيضاء الذي وجه تقريرا إلى طنجة في 2 ماي 1897 ، حذر فيه الهيئة الدبلوماسية من مخبة سحب الحماية الممنوحة لأهل التشاوية لمجرد طلب تادعت به السلطات المغربية موبدون إجراء أي تحقيق ، وذلك من شأنه - في نظره - أن يوجه ضربة قاسية إلى الصيت الذي اكتسبه الأوروبيون وسط المغاربة . وأن يخلق سابقة من شأنها أن تلحق ضرارا جسيما بالتجارة الأوروبية . ووضع التوصل البريطاني في الأخير أن منطقة مزاب تعرضت للفن قبل وفاة العولي الحسن بسنتين أو ثلاث سنوات ، معربا بذلك عن تخوفه من أن يكون طلب المخزن بسحب الحماية يشمل تلك الفتن السابقة (15) .

حيث قام ثور كدالة بنهب دور العمال واغتصباها ما فيها ثم تسارعوا إلى اقتليس بالحماية (9) . ثم جاءت حملة البشير بن مسعود على مزاب في السنة التالية لتكشف لنا عن عمق الداء ومدى سريانه في الجسم المريض . كد شلت معضلة الحماية يد المخزن عن قبيلة باسرها ، وبلغت جراحة المحميين حدا لا يطاق . ويكفي تذكيرا على ذلك ، أن جماعة منهم كانوا على رأس التمرد ، وازادوا على ذلك بايوا، الثوار داخل بيوتهم ، وعندما توجهت وحدات مخزنية لإخراجهم ، قوبلت بالمضروب والبارود حتى ضاع من رجال المخزن وغيره عدد له باله (10) .

إزاء تزايد الأجانب يد المخزن عن تاديب وعاياه الثائرين عليه ، وتعطيلهم سلطته القضائية عن استيفاء الواجبات منهم ، كان لا مفر من اللجوء إلى الثواب الأجانب لانتاعهم بضرورة إبطال مغول الحماية الممنوعة لهم بطرق غير مشروعة . وهذه هي المهمة التي أسندت في البداية إلى مبعوث المخزن الحاج عبد الكريم بريشة . وكان هذا الأخير قد كلف سابقا بمباشرة مباحثات مع الهيئة الدبلوماسية حول عدة قضايا ، كتضحية أحباس طنجية ، ومسألة تعيين نائب مخزني بمصلحة الصحة الدولية العاملة في مرسى طنجية ، وقضية المعاملات بين المغاربة والأوروبيين - فانضات الآن إلى مله قضية مزاب ، مما زاد من تعقيد مهمته . وفيما يخص هذه القضية الأخيرة ، فقد كتب إلى عميد السلك الدبلوماسي يقول :

فنظم رفيع جنابك بأنه ورد علينا خطاب شريف بأن الحضرة الشريفة أعزها الله ... انهضت محلة بقصد توجيهها للذبول على فساد قبيلة التشاوية لتستوفي منهم ما كانوا نهبوه بقصبة الزابي من أموال تجار الأجانب ثم أن هؤلاء التصاد لما علوا بقدرهم للحملة عليهم صاروا يتوجهون لدى التجار بالعولسي بقصد الدخول في المخالطة والمفسدة ولأجل ما ذكر أمرني سيدنا أيده الله أن نتكلم مع جنابكم (ونعرض) لكم ما ذكر ليصدر أوامركم لتناصلكم بمسائل العولسي بأن لا يساعدوا على إعطاء الحماية من لدن وقعه هذه القضية بالقضية المذكورة ليتمكن للمخزن التوصل إلى انصاف التجار في منافعهم كما يجب ... (11) .

يتضح إذن من الرسالة أن المخزن التجا إلى هيئة أجنبية في عقر داره ، وفي مسألة تتعلق بريعاياه . ليخلص مساعدتها ، أو لنقل لأنها في ممارسة سلطة هي جزء من الاختصاصات الوطنية . وبغض النظر عن

ان هذا التقرير . الذي يكشف لنا ضمنا على ان المتعديين للزاميين . سبق لهم ان استغلوا بصفة الحماية في فتن سابقة . بعد نعودنا للسياسة المكيافيلية التي كان ينهجها الاجانب في المغرب والتي كانت ترمي الى تمسيد الفوضى داخل البلاد للاستيلاء على الماء العكر .

غاية افسار حده . تلك التي يمكن ان تلحق بالتجارة الاربوية لمجرد نزح الحصانة عن جماعة من المتعديين . علما بان المخزن لم يكن يجادل في شروط مؤتمر مدريد التي تخول لكل تاجر اوروبي سمسارين، أي ما يكفيه لمواجهة جميع متطلباته ؟ فالامر الآن يتعلق بدفاع عن تجارة غير مشروعة ، تلك التي كان الاربويون يحققون بفضلها ارباحا طائلة بدون القيام بأية صفقات وحتى دون التوفر على أية اعتمادات . وعلينا ان نلاحظ ان التقرير صادر عن قنصل يتال عنه بأنه ينتمي الى بلد صديق للمغرب سبق لمعتمده حاي في مؤتمر مدريد ان دافع عن وجهة نظر المخزن . وهذا يجعلنا ندرك ان طلب هذا الاخير لم يمر دون اعتراف من باقي القنصلات المتواجدين بالدار البيضاء .

وكما كان متوقفا . فقد احدث هذا للتاثير المنتظر . فبعد اطلاعهم عليه في جلسة 6 ماي 1897 (16) . ادرج السواب الاجانب عنصرا جديدا في الموقف الذي اتخذوه في الجلسة السابقة . وينص على ضرورة التحقيق من هوية المتهمين كشرط لاغنى عنه للاستجابة لطلب المخزن . وفي هذا الصدد كتب سفير بلجيكا الى بريشة يقول ردا على رسالته المؤرخة في 21 ابريل 1897 :

فقد قممت بوقت الى سواب الاجناس كتابكم الذي ارسلتموه لي في تاريخ 19 ذي قعدة 1314 في شأن الحماية المعطاة الى اناس من قبيلة الشاوية منذ نهبت قضية اعزاب . فنواب الاجناس الموقعين على معاهدة مدريد قد تأملوا بدقة ما قممت ولهم الرغبة ان يساعدوا المخزن بما امكن . وطلبوا حل ما طلب برفع الحماية التي تكون اعطيت الى الاناس من اعزاب كما تحقق بانهم مشتركين في نهبت القضية . هذه القضية توفنت بسبب مرضكم ونهبتهم ان من الضرورة انجاز مطالبات واعتنا . ونتخذ هذه الفرصة للاكر لك بان نواب الاجناس لم يزلا مستعدين للاجتماع معك اذا اردت متابعة هذه القضية ... (17) .

لم يكن لان امام النواب الاجانب اختيار آخر غير الاعتراف مرة اخرى بمشروعية طلب المخزن . سيما وانه كان متمشيا مع روح المعاهدات التي سبق ان اطوعها عليه . غير انه علينا ان نلاحظ ان الشرط الذي ادرجوه . وكما تحقق بانهم مشتركين في نهبت القضية . كان يفرغ رسالتهم في الواقع من كل محتوى ايجابي . بالقطع . فان اجراء التحقيق في اية قضية يعد امرا طبيعيا بل ولازما . وقد سبق المخزن بالفعل ان اجرى هذا التحقيق في عين المكان وسارع الى تزويد مبعوته بريشة بكتاش مشتمل على بيان عدهم (لثوار المثليسين بالحماية) قديما وحديثا واسمائهم واسم حايمهم ومن أي جنس هم . (18) . غير ان الهيئة الدبلوماسية لم تكن لتقتنع بنتائج هذا التحقيق . وكان الشرط الذي ادرجته في رسالتها السابقة الذكر يعني ضرورة اجراء تحقيق آخر يجريه قناصلها بالدار البيضاء . علما بان هؤلاء كانوا من انطباع تجارة الحماية الدبلوماسية . فلما ندرك سلفا بان نتائج تحقيقهم ستكون حتما محبطة بحق المخزن .

وعلى ما يبدو . فان هذا الاخير لم يقيم كل ابعاد هذا الشرط . ولم ير في الرسالة الا انها جات حاطة وعدا صريحا من الهيئة الدبلوماسية بتلبية طلبه العادل . وبالتالي . فقد بات ينتظر منها ان تعطيه الضم الاخير لتوجيه خطته التنازلية الثانية ضد الثوار والتي يبدو انها ستكون برئاسة السلطان . غير ان لنتظاره طال دون نتيجة . ومن ثم . كان لا بد من بذل مجهودات دبلوماسية جديدة . وقد تكلف بها هذه المرة المبعوث المخزني بناصر غلام . وفي اكتوبر 1897 . وجه هذا الاخير رسالة الى معيد الهيئة الدبلوماسية يقول فيها :

ولا يخفى على رفيع جنابكم ان مولانا دلم عز . كان وجه محلة لتباين لثاوية بقصد شد العصد ولستاء الحقوق المترتبة عليهم لجانب المخزن واخيره ورد المظالم المتعلقة بهم ومنها ما غاب بتبعية مزب . وكان ابده الله اصدر امره الشريف للمرحوم السيد الحاج عبد الكريم بريشة وان جانب المخزن اعز لله لا يقبل احد يتلبس بالحماية ولا يستسار ولا بالمخالطة من تاريخ وقعة مزاب حتى يستوفى الحقوق المتعلقة بهم ويحصل التنازب المعين في حقهم وروايتهم بالمعاونة بتاريخ 14 حجة عام 14 لما في ذلك من المنفعة . ولماه فمن انصاف محبتكم في الجانب

المقبولة التي تستصدر من الجانب للتشريف على اهل البلاد بقصد قبض العشور أو بجزء من تعدد (20).

كانت الحماية للتفضيلية الممنوحة بطرق غير مشروعة للشوار الثاوية حاجزا دون تسوية قضية مزرب . وقد بطل المخزن . كما رأينا . جهودا دبلوماسية مكثفة لإبطال مفعول هذه الحماية. إلا أن جهوده كانت تصطدم بتعنت النواب تارة . ويتجاهلهم تارة أخرى . في الوقت الذي كانوا يواصلون مسوطةم عليه لحمله على تقسيم التوبيضات عن الخسائر التي يدعي للتجار الأوربيين تعرضهم لها في أعمال النهب . وكما عودنا المخزن في الشراعات التي احتجعت بينه وبين الهيئة الدبلوماسية . فانه اذعن في الأخير لهذه التصفوطة . واقترح ابتداء من أبريل 1898 فتح تحقيق في الموضوع امام قائد مزرب بحضور التجار المعنيين . وهذا كون أن تعرف على تم التراجع عن الحماية الممنوحة للشوار . وفي هذا الصدد . كتب المولى عبد العزيز الى النائب محمد الطويس :

مفتد امرنا خويجنا العربي بين الترتوي العزاري بجعل تأويل في الفصل مع للتجار الذين يدعون نهب متاعهم بقضية مزرب بعد توجيههم بانفسهم اليه لايرام الفصل بينهم وبينه بالاشهاد . وكنتنا للنواب المتكلمين مع بعض التجار المذكورين بان يوجههم لمعامل الدار البيضاء ليوجههم اليه بقصد ذلك .. (21).

نلاحظ ان أن الرسالة لم تشر الى قضية تلبس

النواب بالحمايات الاجنبية . كما ان بقية الرسائل المتعلقة بالاضية والتي تتوفر عليها تاود هي الأخرى بالتصمت حول هذا الجانب . فنحن ان امام احتماليين: إما أن يكون النواب الاجانب قد استجابوا في الأخير لمطلب المخزن وأبطلوا مفعول الحماية المذكورة . وحر احتمال نستبعده . وإما أن للمخزن تراجع عن هذا المطلب بعد أن ينس من إمكانية استجابة الهيئة الدبلوماسية له . وهذا ما نرجحه .

ومهما يكن . فإن قضية مزرب مستقل بين اخذ ورد . فلذا كانت قضية الحماية قد اخرت تسويتها في المرحلة الأولى . فان موقف التجار الأوربيين وأعوهم في تقدير الخسائر . كانت هي المرحلة الثانية من أهم التعديلات التي اخرت تسويتها .

(يتبع)

التشريف انجاز ذلك الوعد المذكور بالكتابة لفناصلكم بالمراسي السعيدة بعدم التعرض على من هو من مبادئ التسوية ليستوفي المخزن ما عليهم من الحصول رعاية لحفظ حقوق المحبة والوداد مع الحضرة التشريفية طالبا من جنابكم الرفيع التجميل بذلك حيث شاق الوقت بخروج سيدنا ايده الله بنفسه الجلية للتبائل الفكرة طالبا من جنابكم اعلاء سائر النواب المحترمين به راجيا من جنابكم الجواب (19) .

وكما عودتنا الهيئة الدبلوماسية دائما في تعاملها مع المخزن . فانها قابلت طلبه هذا مرة أخرى بالتجاهل والتشكر . كما تبين لنا ذلك الرسالة الجارية التي بعثت بها الى بناصر غسام على يد سفير اسبانيا اوخدا والتي جاء فيها :

مفتد وصلنا كتابك في 8 جادى الأولى ذكرنا فيه الاوامر التشريفية التي اصدرت من الحضرة التشريفية للمرحوم بالآله السيد الحاج عبد الكريم بريشة كلفته بتبليغ مراد المخزن في شأن الحماية الصادرة بعدم النهب الواقع بقضية امزارب . فذكرت ايضا ان الترتيب الذي قمته الجانب التشريف ظهر عدلا لنواب الدول ووافقتنا عليه في كتابنا المؤرخ في 24 حجة . ومنه فكرتنا بأسراع وفاة الوعد باصدار اوامرها لفناصلنا بالمراسي بازالة الحماية حينا للأناس الذين بالتساوية بحيث المحلة التشريفية تنويه تربيها لهنالك بقصد النزول عليهم . فقد اعلنا بفسن كتابكم نواب فحول وكثفوني أن نخبر سيادتكم بحرايمهم بما سنذكره أولا نواب الاجناس وأنا كذلك رأينا أن مفعن الوعد الذي وعنا به المرحوم السيد الحاج عبد الكريم بريشة ليس بمقتضى ما ذكرت لنا في كتابك وليس هو موافق لمضمين مقصود جوابنا المؤرخ في 24 حجة ان الاجناس الوقيعين على معاهدة مدريد قد تأملوا ما تمتعت ولهم الرغبة ان يساعدوا المخزن بما أمكن وقلوا عدل مقلب برفع الحماية التي اعطيت الى الاناس من امزارب كلما تحقق انهم مشتركين في نهب القضية . هذا هو الوعد الصادر منا الذي وقيناه وبه اصدرت اولمرنا لفناصلنا بذلك للمراسي . فقد كاثوني الآن نواب الدول انهم لا زالوا ان المخزن يستعمل اكثر مما استعمل الى الآن في انجاز مطالبنا العلوية حينا الذين ارفضوا له من المضرة الحاصلة لراعيتنا من نهب قضية امزارب . ونلتزم هذه الفرصة ذكرا للمخزن ان من الواجب عليه أن يفاضل مطالبنا العلوية وليس هي متعلقة باستعمال

...the
...the
...the
...the

...the
...the
...the
...the

...the
...the
...the
...the

...the
...the
...the
...the

...the
...the
...the
...the

...the
...the
...the
...the

...the
...the
...the
...the

...the
...the
...the
...the

...the
...the
...the
...the

...the
...the
...the
...the

...the
...the
...the
...the

...the
...the
...the
...the

...the
...the
...the
...the

...the
...the
...the
...the

« المطبخ المغربي والدولية »
طبعة

من محتويات العدد القادم :

— المساهمة الأمريكية في الإدارة الدولية لمنطقة طنجة

للدكتور التهامي محمد الوكيل

— المجتمع المغربي والخطاب الأدبي من 1900 إلى 1930

للدكتور الطريسي أحمد أعراب

— جوائز من تاريخ المغرب الاجتماعي

للأستاذ أحمد التونيق

— الفخيمات : دراسة في الجغرافيا الحضرية

للأستاذ فيني محمد إبراهيم

— السيادة الاستعمارية الإسبانية في بلاد جبال من 1912 إلى 1927

للدكتور عبد العزيز التسماني غلوك

— وباء الطاعون بالمغرب (1798-1800)

للأستاذ محمد الأمين البزاز

الاشتراكات

• الاشتراك السنوي للأفراد : 100 درهم

• الاشتراك السنوي للمؤسسات : 300 درهم

• الاشتراك للتشجيع : غير محدود .

تبعث قيمة الاشتراك إلى :

الحساب البنكي : 872 37 00 00 200 03 640

البنك المغربي للتجارة الخارجية

شارع غلس - طنجة

Revue DAR AL-NIABA



Etudes d'Histoire Marocaine

SOMMAIRE

- A propos des archives historiques marocaines
- La question des réformes au Maroc du XIXème siècle
- Activités diplomatiques de Dar Al-Niaba
- Problème de l'eau à Tanger au XIXème siècle
- La Commission d'Hygiène et de Voirie de Tanger
- Réformes urbaines européennes à Tanger et les réactions marocaines.
- Le banditisme au Maroc du XIXème siècle
- Convention internationale de Tanger (Phare du cap Spartel).
- L'organisation municipale à Tanger au début du XXème siècle

1ère année - N° 1, janvier 1984

Prix : 10 DH